كبار المعتزلة

وضلالهم

مجموعة مقالات قديمة

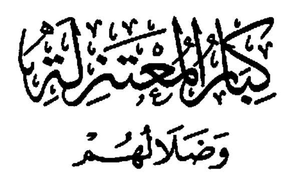
للشيخ / عبد القادر بن حبيب الله السندي

رحمه الله

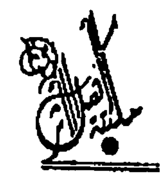
اعتنى بها وزاد عليها

سليمان بن صالح الخراشي

مكتبة أهل الأثر


كبار المعتزلة
وضلالهم

الطبعة الثانية
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع

الكويت . حولي . شارع المثنى . تلفاكس:

٢٦٥٦٤٤٠ / الخط الساخن: ٦٥٥٤٣٦٩

E.mail: aahel_alather@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن فرقة المعتزلة من الفرق البدعية المنحرفة التي ابتُليت بها أمة الإسلام؛ فكانت من أسباب تفرقها وتشرذمها. وهي فرقة عُرفت بالمغالاة في العقل البشري، مندفعة به إلى مجاوزة الحدود التي أرادها الله له، فكانت سلفًا لمن جاء بعدها ممن يُسمون «العقلانيين»[(١)]، المغترين بعقولهم القاصرة التي أنزلوها منزلةً غير منزلتها، وعوّلوا عليها فيما ليس من شأنها.

ومن المعلوم أن أهل السنة والجماعة وسطٌ - في فرق الأمة الإسلامية - بين طرفين في قضية العقل، ومنزلته ووظيفته[(٢)]:

الطرف الأول: المتكلمون أتباع المنطق الأرسطي: وهم طائفة من نظار المسلمين سلكوا في تقرير العقائد الإسلامية مسلكًا أجنبيًّا دخيلًا على

---

(١) والأولى أن يُسموا: «أهل الأهواء»؛ لأن وصف «العقلانيين» قد يوحي بمدحهم.

(٢) أنقل هذا المبحث - باختصار وتصرف - من رسالة «مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات - عرض ونقد»؛ للدكتور أحمد القاضي (ص٤٥٦ - ٤٦٤٧٢).

وانظر للمزيد عن مكانة العقل في الإسلام وحدوده: «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير»؛ للدكتور فهد الرومي (ص٢٩ - ٤٣)، و«منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة»؛ لعثمان بن علي بن حسن (١/ ١٥٥ - ١٨٢).

الإسلام، وفق قواعد المنطق اليوناني التي رتبها أرسطو طاليس[(١)]. ولم يكن لهؤلاء سلفٌ في الصحابة والتابعين، وإنما نبتت نابتتهم في العصر العباسي، حين شجع «المأمون» ترجمة كتب الأوائل من اليونان، فاشتغلت بها المعتزلة، وشغلت بها الناس، وكدرت صفوهم وشوشت عقائدهم.

وعمدة هذه المنهج تحكيم العقل ابتداءً وانتهاءً في جميع المسائل العقدية بمعزلٍ عن النقل واعتبار النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك أول واجب على المكلف، وليس الإيمان الذي هو مقتضى الشرع والفطرة والعقل الصريح. فغلا هؤلاء في «العقل» وقدموه على النقل، وجعلوا النقل تابعًا لا متبوعًا، فما وافق عقولهم من النصوص قبلوه، وما خالف عقولهم ردوه أو حرفوه.

ولم يُفلح هذا المنهج بطبيعة الحال في «الاستيطان» و«التعايش» مع العقيدة الإيمانية الفطرية للمسلمين، فظل حبيس المتون، والمدارس الخاصة، على تناقض صارخ، واضطراب مستمر بين حملته.

بل إن فحول المشتغلين به، المتقنين له، من نظار المتكلمين الذي بلغوا الغاية فيه، وصلوا في نهاية المطاف إلى قناعة تامة بفشله، وندم بالغ لصرف الأعمار فيه، والتجافي عن المنهج الإيماني النبوي. وهذه بعض الأمثلة من اعترافات القوم التي سطروها في أواخر أعمارهم، وخلاصة حياتهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد بلغني بإسنادٍ متصل عن بعض رؤوسهم، وهو «الخونجي»[(٢)] صاحب «كشف الأسرار في المنطق»، وهو

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ١١٩).

(٢) محمد بن ناماور بن عبدالملك الخُونَجي، أفضل الدين، من علماء المنطق، فارسي الأصل، ولد سنة ٥٩٠هـ، وتوسع فيما يسمونه «علم الأوائل» حتى تفرد برياسة ذلك =

عند كثير منهم غاية في هذا الفن أنه قال عند الموت: «أموت وما علمت شيئًا، إلاَّ أن الممكن يفتقر إلى الواجب» ثم قال: «الافتقار وصف عدمي، أموت وما علمت شيئًا».

وذكر الثقة عن هذا الآمدي أنه قال: «أمعنت النظر في الكلام وما استفدت منه شيئًا إلاَّ ما عليه العوام»، أو كلامًا هذا معناه...

وكذلك حدثني من قرأ على ابن واصل الحموديّ(١) أنه قال: «طأبيت بالليل وأستلقي على ظهري وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس، وأصبح وما ترجح عندي شيء» كأنه يعني أدلة المتكلمين والفلاسفة)(٢).

ونقل شارح الطحاوية عن أبي عبدالله محمد بن عمر الرازي قوله:

نهاية إقدام العقول عقال	وغاية سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا	وحاصل دنيانا أذىً ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل وقال

= في زمانه، وصنف كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في الفلسفة والمنطق، و«الموجز»، و«الجمل».

توفي سنة ٦٤٦هـ. الأعلام ٧/ ١٢٢، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٦، مفتاح السعادة ١/ ٢٤٦، دار الكتب ١م٢٤٠، كشف الظنون ١٤٨٦ - ١٩٨٦.

(١) محمد بن سالم بن نصر الله، ابن واصل، أبو عبدالله الحموديّ، جمال الدين، مؤرخ عالم بالمنطق، ولد سنة ٦٠٤هـ.

له: «الأنبرورية» في المنطق، و«مفرج الكروب في أخبار بني أيوب»، وغيرها.

توفي سنة ٦٩٧هـ. الأعلام ٦/ ١٣٣، الوافي بالوفيات ٣/ ٨٥، دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٩، آداب النهضة ٣/ ١٧٢، بغية الوعاة ٤٤.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٢٦٢ - ٢٦٤.

وعن أبي عبدالله محمد بن عبدالكريم الشهرستاني قوله:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيّرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلاّ واضعًا كف حائرٍ ... على ذقَن أو قارعًا سن نادم

وعن أبي المعالي الجويني قوله: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به».

وقوله عند موته: «لقد خضت البحر الخضمّ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، ها أنذا أموت على عقيدة أمي»، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور[(١)]...

من أجل ذلك ذم السلف الكلام وأهله، ومنعوا الاشتغال به، واتخاذه سبيلًا للمؤمنين، وصنفوا في التحذير منه ومن أهله.

ومن أمثلة ذلك ما رواه اللالكائي عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «لأن يبتلي الله المرء بكل ذنب نهى الله عنه ما عدا الشرك خيرٌ له من الكلام»، وقوله مخاطبًا يونس ابن عبدالأعلى: «تعلم يا أبا موسى، لقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء، ما ظننت أن مسلمًا يقول ذلك»، وقوله: «ما تردى أحدٌ بالكلام فأفلح».

وروي عن أبي يوسف أنه قال: «من طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندق»[(٢)]، وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (لا يُفلح صاحب كلامٍ أبدًا. علماء الكلام زنادقة)[(٣)].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٦).

(٣) تلبيس إبليس ص٥٣.

الطرف الثاني: الخرافيون: الذي اتخذوا دينهم هزوًا ولعبًا من المتصوفة، وألغوا عقولهم، واستهوتهم الشياطين بالوساوس والإيحاءات الباطلة. فاعتمدوا على ما يسمونه الكشف والرؤى الوجد والذوق، وغيرها من المقامات والأحوال، ونحّوا الشرع والعقل جانبًا.

وهذا منهج أجنبي دخيل على المنهج الإيماني الذي يقوم على المنقول الصحيح الموافق للمعقول الصريح، تسرب إلى هؤلاء من النسك الأعجمي، فألبسوه لبوس الشرع، وزيفوا له الأدلة الباطلة. وفيما يلي مثال لهذا المنهج الصوفي المجافي للعقول والفطر من كلام شيخهم الأكبر، ابن عربي، في مسألة الصفات:

قال في عد الطوائف المنزهة: (وطائفة من المنزهة أيضًا وهي العالية، وهم أصحابنا، فرغوا قلوبهم من الفكر والنظر وأخلوها. وقالوا: حصل في نفوسهم من تعظيم الله - تعالى - الحق - جل جلاله -، بحيث لا نقدر أن نصل إلى معرفة ما جاءنا من عنده بدقيق فكر ونظر، فأشبهوا في هذا العقد المحدثين السالمة عقائدهم، حيث لم ينظروا ولم يؤولوا، بل قالوا: ما فهمنا[١]. فقال أصحابنا بقولهم. ثم انتقلوا عن مرتبة هؤلاء بأن قالوا: لنا أن نسلك طريقة أخرى في فهم هذه الكلمات. وذلك بأن نفرغ قلوبنا من النظر الفكري، ونجلس مع الحق - تعالى - بالذكر على بساط الأدب والمراقبة والحضور، والتهيؤ لقبول ما يرد منه - تعالى - حتى يكون الحق ﷻ متولي تعليمنا بالكشف والتحقق لما سمعوه - تعالى - يقول: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، ﴿وَقُل

(١) حاشا المحدثين من هذه الفرية الصوفية. فأهل الحديث نظروا وتدبروا ما أنزل الله، وفهموا مراده، ولم يؤولوا ولم يفوضوا، ولم يشبهوا، وإنما أثبتوا المعنى اللائق بالله.

﴿رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٤]، ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾ [الكهف: ٦٥]. فعندما توجهت قلوبهم وهممهم إلى الله ﷻ، ولجأت إليه ﷻ، وألقت عنها ما استمسك به الغير من دعوى البحث والنظر ونتائج العقول، كانت عقولهم سليمة، وقلوبهم مطهرة فارغة، فعندما كان منهم هذا الاستعداد؛ تجلى لهم الحق عيانًا معلمًا، فأطلعتهم تلك المشاهدة على معاني تلك الكلمات دفعة واحدة، فعرفوا المعنى التنزيهي الذي سيقت له)[١].

ومن هذا النص يتبين موقف هؤلاء المتصوفة من العقل. فالنظر والفكر ونتائج العقول مرفوضة عندهم، مزدراة في نظرهم، لا تُثمر علمًا، ولا تحقق إيمانًا. وإنما يحصل ذلك بالكشف الإلهي والتجلي الرباني وغير ذلك من مصادر المعرفة عندهم.

❑ المنهج الوسط:

هو منهج السلف الصالح، أهل السنَّة والجماعة، الذين يستقون العلم من الكتاب والسنة صافيًا لا كدر فيه، ويزِنُون الأمور بهما، ويضعون كل شيء موضعه الصحيح. ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه الوسطية الدقيقة العادلة بين المتكلمين والمتصوفة بقوله: (ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف، وأرباب العمل والصوت، عن القرآن والإيمان، تجدهم في العقل، على طريق كثير من المتكلمة، يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له.

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن. وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن

(١) نقلًا عن روح المعاني للألوسي (١٦/ ١٥٩، ١٦٠).

الأحوال العالية، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلاَّ مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يُكذب به صريح العقل، ويمدحون السُكر والجنون والوله، وأمورًا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلاَّ مع زوال العقل والتمييز. كما يُصدقون بأمورٍ يُعلم بالعقل الصريح بطلانها، ممن لم يُعلم صدقه، وكلا الطرفين مذموم.

بل العقل شرطٌ في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ لكنه غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنوز العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عُزل بالكلية: كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد وذوق، كما قد يحصل للبهيمة. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة.

والرسل جاءت بما يُعجز العقل عن دركه. لم تأت بما يُعلم بالعقل امتناعه. لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها، وامتناعها، لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقًّا وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة. وخرجوا عن التمييز الذي فضّل الله به بني آدم على غيرهم)[١]. ومن خلال هذه الوسطية بين الطرفين، والعدل بين الطريقين الجائرَين، يمكن تفصيل موقف الإسلام من العقل في الحقائق التالية:

١- العقل أداة التفكر والتدبر، ومصدر من مصادر المعرفة.

---

(١) مجموع الفتاوى ٣: ٣٣٨، ٣٣٩.

٢- العقل الصريح فيصلٌ بين الحق والباطل.

٣- العقل صفة مدح، وفقده صفة ذم.

٤- العقل فرقٌ ما بين الإنسان والحيوان.

٥- العقل مناط التكليف.

٦- العقل أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها.

٧- العقل محدود.

هذه منزلة العقل في الإسلام دون إفراط ولا تفريط، بخلاف منزلته عند المعتزلة وورثتهم - كما سبق - حيث قادهم الغلو فيه إلى المزالق العديدة، وعلى رأسها إعجابهم بآرائهم، وتقديمها على نصوص الكتاب والسنة، ومن ثَمَّ تطاولهم وجرأتهم على أتباع الكتاب والسنة، وعلى رأسهم الصحابة الكرام ﷺ، كما سيأتي نماذج لذلك - إن شاء الله تعالى -.

ولقد أجاد أهل السنة في التصدي لمذهب المعتزلة الباطل قديمًا وحديثًا، وكشفوا تهافت وتناقض أهله[١].

ومن تلك الجهود: هذه المقالات العلمية للشيخ عبدالقادر بن حبيب السندي ﷺ: «كبار المعتزلة وضَلالهم»، التي خصصها للحديث عن انحرافات بعض أعلام تلك الفرقة البدعية، وتبيان ذلك لأمة الإسلام؛

(١) انظر على سبيل المثال: «موقف المعتزلة من السنة النبوية و مواطن انحرافهم عنها» لأبي لبابة حسين، «المعتزلة بين القديم و الحديث» لمحمد العبده، وطارق عبدالحليم، «آراء المعتزلة الأصولية: دراسة وتقويمًا»؛ لعلي الضويحي، «الجهمية و المعتزلة: نشأتهما و أصولهما و مناهجهما وموقف السلف منهما، قديمًا وحديثًا»؛ للدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل.

ليعلموا فضل الله عليهم أن هداهم للطريق الوسط، بخلاف أولئك المغرورين المستكبرين، وأن لا ينخدعوا بمسلكهم، وإن زخرفوه بكثرة الدعاوى.

وقد نشر ﷺ هذه المقالات - قديمًا - في مجلة «الجامعة السلفية»[١] الصادرة بالهند، ولهذا فقد أحببت بعثها ونشرها في كتاب؛ لأهمية موضوعها، وحاجتنا لمعرفة أسلاف دعاة «العقلنة» المعاصرين، ممن أعادوا مذهب المعتزلة جذعًا، وأضرموه بعد أن خبتت ناره.

وقد قدمت لهذه المقالات بترجمة للشيخ عبدالقادر ﷺ، وبنبذة عن المعتزلة وأصولهم التي اتفقوا عليها. وزدت على المقالات التي تعرضت لـ٨ شخصيات مشهورة من أعلام المعتزلة هي[٢]:

١- الجعد بن درهم.

٢- الجهم بن صفوان.

٣- واصل بن عطاء.

٤- عمرو بن عبيد

٥- ثمامة بن أشرس.

٦- أبو الهذيل العلاّف.

٧- إبراهيم النظّام.

---

(١) الأعداد: (ذو الحجة ١٤٠٢هـ - محرم وصفر ١٤٠٣هـ - ربيع أول ١٤٠٣هـ - ربيع ثاني ١٤٠٣هـ - جمادى أول ١٤٠٣هـ - جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - رجب وشعبان ١٤٠٣هـ - جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ).

(٢) جميع هوامش المقالات هي للشيخ، وما كان مني فأُتبِعه بحرف (س).

٨- الجاحظ.

زدت عليها شخصيتين مهمتَين، هما:

١- الزمخشري صاحب «الكشاف».

٢- ابن أبي الحديد صاحب «شرح نهج البلاغة».

ويتبقي عدد من الشخصيات المعتزلية المشهورة لم يتسن لي الكتابة عنهم في هذه الطبعة؛ كابن أبي دؤاد، وبشر بن المعتمر، والقاضي عبدالجبار، وغيرهم.

فلعل ذلك يكون في طبعة أخرى - إن شاء الله -.

أسأل الله أن ينفع بما كتب الشيخ عبدالقادر، وأن يُضاعف له الأجر، وفق علماء الإسلام للتصدي لفتنة دعاة العقلنة من وارثي المعتزلة، كما تصدي السلف لأولئك. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ترجمة الشيخ عبدالقادر السندي[١]

هو عبدالقادر بن حبيب الله صبر السندي. والسندي نسبة إلى مقاطعة السند في جنوب دولة باكستان الإسلامية. وكان الشيخ عبدالقادر بن حبيب الله صبر يُلقب بـ (السندي)، وقد اشتهر بهذا اللقب بين معاصريه وشيوخه.

وُلد الشيخ عبدالقادر في مقاطعة السند في جنوب دولة باكستان الإسلامية، في قرية (جاناري)، وهي من أقدم القرى في السند، وتقع بين نهرين صغيرين، من أبوين فلاحين من أهل السنة في سنة ١٣٥٥هـ.

وقد نشأ الشيخ عبدالقادر في الريف السندي في قرية (جاناري)، وهو الابن الثاني لحبيب الله من حيث الترتيب، ولكنه كان يُعامَل على أنه الأكبر لنجابته وذكائه وفطنته، ومن هنا اشتغل في صباه في طلب العلم ورعي الأغنام لجدته من أبيه. وعندما رأى الوالد نجابة ابنه أرسله إلى القرى المجاورة لطلب العلم، وهو لم يبلغ السابعة بعد، فرحل إلى (دriاخان مري)، وقرية (فل)، ومدينة (سكر)، وإلى قرية والد الشيخ عابد تنك، حيث درس على يد الشيخ كامل السندي والد الشيخ عابد. وفي أثناء هذه المدة ذهب والد الشيخ عبدالقادر إلى بلاد الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج، وبعد الحج علم الوالد أن والدة عبدالقادر (زينب) توفيت، فعاد سريعًا إلى القرية ليحضن أولاده الثلاثة الصغار، وهم عبدالفتاح وعبدالقادر وقاسم.

---

(١) باختصار وتصرف من ترجمة أخيه الشيخ عبدالخالق السندي - حفظه الله - له. منشورة على الشبكة العنكبوتية.

وفي هذه المدة تفرغ الشيخ عبدالقادر لطلب العلم تمامًا، فدرس الحديث والتفسير واللغة العربية واللغة الفارسية، وأصبح بارعًا في هذه العلوم، أرسل حبيب الله ابنه عبدالقادر إلى الديار المقدسة مع عمته في عمر الخامسة عشر؛ طلبًا للعلم، فاستقر في المدينة النبوية، وأكمل دراسته عند الشيخ عبدالرشيد الهندي السلفي في المدرسة السلفية، إلى أن عُين مدرسًا في نفس المدرسة السلفية؛ لنباهته.

وبعد أن حصل على الجنسية السعودية التحق بالمعهد الثانوي في الجامعة الإسلامية، ثم التحق بكلية الشريعة وتخرج منها، ثم التحق بالدراسات العليا في جامعة الملك عبدالعزيز فرع مكة، ونال منها درجة الماجستير كأول دفعة ماجستير في المملكة العربية والسعودية، وكان عنوان رسالته: «الذهب المسبوك في مرويات أحاديث غزوة تبوك»، بإشراف الشيخ محمد خليل الهراس رحمه الله تعالى. وبعد الماجستير اشتغل الشيخ في معهد الحرم المكي مدة عشر سنوات تقريبًا، تحت إدارة الشيخ صالح مكوشي، حيث كان يدرس مادة الحديث ومصطلح الحديث.

وفي عام (١٤٠٠هـ) نُقل الشيخ إلى الجامعة الإسلامية ليُدرِّس في كلية الحديث، وقد تنقل بين كليات الجامعة إلى أن تقاعد.

له مقالات كثيرة في جريدة المدينة والندوة ومجلة الدعوة، وكتيبات كثيرة ضاعت في زحمة المطبوعات، وكان رحالة؛ حيث سافر إلى معظم بلاد العالم، والتقى مع العلماء في أمريكا وأوروبا وأفريقيا وآسيا. وبعد التقاعد تفرغ للتأليف، ومعظم كتبه كانت بعد التقاعد رحمه الله.

وكان مريضًا بداء السكري لأكثر من خمس وأربعين سنة وكنت في زياراتي أراه يشتغل في اليوم الواحد أكثر من ثمانية عشرة ساعة في مكتبته الخاصة في

حي أُحد بالمدينة النبوية حيث كانت عامرة بالكتب التراثية والمخطوطات القيمة النادرة والتي جمعها طول حياته ثم أوقفها على دار الحديث المدينة ليستفيد منها طلبة العلم.

❑ وفاته:

كان الشيخ عبدالقادر بن حبيب الله السندي مريضًا بداء السكري أكثر من أربعين سنة، وفي سنة (١٤١٨هـ) في شهر شوال، أُدخل المستشفى، وقد أُغمي عليه من شدة المرض، وقبيل المغرب فاضت روحه لبارئها، رحمه الله وجميع موتى المسلمين.

❑ صفاته الخَلقية:

كان الشيخ عبدالقادر - رحمه الله تعالى - طويل القامة، أبيض البشرة، كثيف الشعر واللحية، عسلي العينين، طويل الأنف، واسع العينين، وكان وسيمًا جدًا، خفيف الوزن، جميل المحيا والطلعة، نحيل القدمين واليدين، رفيع الصوت.

❑ أخلاقه:

كان كريمًا جوادًا سخيًا، داره مفتوحة للقريب والبعيد، وكان رحيمًا عطوفًا صابرًا، لم يؤذِ أحدًا في حياته، وكان بكاءً، إذا ذُكر السلف بكى حتى تبتل لحيته، وكان يقول: أين نحن من هؤلاء القوم. وكان متسامحًا، لم ينتقم لنفسه أبدًا، محبًا للحديث وأهله، مع ذلك كان شديد الغضب لله، وكان شديدًا على المبتدعين والمخرفين والصوفيين، وكان رحمه الله تعالى لا يجادلهم شفهيًا، بل كتب في ذلك كتابات كثيرة، وردودًا علمية، منها ما هو

مطبوع، ومنها ماهو غير مطبوع، وكان ﷺ - مع هذا - خفيف الظل، يُحب الدعابة والطرفة.

❑ شيوخه:

شيوخ الشيخ عبدالقادر كثيرون جدًا، وذلك لكثرة ترحاله وسفره من مكان إلى آخر، ويكفي أن أذكر أن من أشهرهم: الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبدالله بن حميد، والشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ عبدالرزاق عفيفي، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ناصر بن حمد، والشيخ عمر فلاته، والشيخ عبدالخالق السلفي، والشيخ يوسف السلفي، والشيخ بديع الدين الراشدي السندي، والشيخ كامل السندي، والشيخ محمد الأمين المصري، والشيخ محمد خليل الهراس، رحمهم الله تعالى جميعًا.

❑ تلاميذه:

من أشهرهم: الشيخ مقبل الوادعي، والشيخ علي حسن، والشيخ عبدالعزيز السحيباني، والشيخ فائد غيث الشريف، والحافظ محمد بن صالح باعبدالله، والشيخ محمد المدني، والشيخ إحسان إلهي ظهير، والشيخ الدكتور أبو ضياء أمير شنا، والشيخ الدكتور فضل إلهي ظهير، ومعظم طلابه هم من دولة الهند وباكستان وتركيا.

❑ الشيخ عبدالقادر السندي بين الماضي والحاضر:

يقول أخوه الشيخ عبدالخالق السندي: «منذ وعيت على وجه الأرض، وأدركت الأمور، وعرفت شقيقي الشيخ عبدالقادر، وذلك قبل اثنتين وأربعين سنة إلى وفاته - رحمه الله تعالى -، لم يتغير عليّ، فعقيدته ومذهبه وأفكاره

وآراءه وكتاباته كما هي، أحبَ الحديث وأهله ورجاله، فدافع عنهم دفاع المستميت بالحق، لم يكن ينتمي إلى أي جماعة من الجماعات لا في الماضي ولا في الحاضر، لم يكن يفتي؛ لأنه كان يخاف من الفتيا، عرفت فيه حب الكتب أكثر من أي شيء في الوجود، يبحث عنها في كل مكان وخاصة كتب التراث».

❑ **مؤلفاته:**

كان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ذا قلم سيال، يكتب بثلاث لغات: العربية والسندية والأوردية. ومن مؤلفاته:

١- الأجوبة المكية على الأسئلة الباكستانية، مطبوع في جزء واحد.

٢- إزالة الشُبهة عن حديث الغربة أو التربة، مطبوع في جزء واحد، وضمن رسائل لابن السني.

٣- أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان، تحقيق وتخريج وتقديم، مطبوع في جزء واحد، وأصل الكتاب للشيخ محمد أشرف السندي رَحِمَهُ اللهُ.

٤- إذا لم تستحِ فاصنع ماشئت!، جزء واحد، مطبوع، وهو في حكم الاستعانة بالكافرين على الظالمين.

٥- التصوف في ميزان البحث والتحقيق، في أربعة أجزاء مطبوعة، ولكل جزء عنوان، وهي كتالي:

أ- التصوف في ميزان البحث والتحقيق العلمي.

ب- ابن عربي الصوفي في ميزان البحث والتحقيق.

ج- الرد الأوفر في الرد على فقه الشيخ الأكبر -ابن عربي-، ومعه إتمام البحث والرد على الإنسان الكامل والقطب.

د- فصل الخطاب في رد مزاعم الغراب، دفاع عن شيخ الإسلام.

وهذه الأجزاء في الرد على المدعو محمود الغراب، الصوفي، الذي حسّن البدعة، وذم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله عليه-.

٦- تعليقات منقولة سنية على بعض المحاضرات والبحوث العلمية، أو مقارنة علمية حول الثورة الفكرية، رد على القاري، طبعته مكتبة البخاري، ١٤١٨هـ.

٧- الحجاب في الكتاب والسنة، طبع مرات.

٨- رفع الجنة أمام جلباب المرأة المسلمة، رد على الألباني رحمه الله، مجلد.

٩- تكحيل العينين، وهو في الرد على الحلبي، لتحسينه حديث أسماء رضي الله عنها في كشف الوجه، مجلد.

١٠- الذهب المسبوك في تحقيق روايات غزوة تبوك، رسالته للماجستير، طبع مرتين.

١١- السنة النبوية، وشبهات بعض الناس حولها، جزء مطبوع.

١٢- الضوء القرآني والسني على عقيدة النبهاني، مطبوع في جزء واحد.

١٣- عرض ونقد ما كتبه بعض الناس حول الكوثري والدحلان، رد على المالكي، مطبوع في جزء واحد.

١٤- تحقيق الكافي وتخريج أحاديثه البالغة: (٣٤٤٧) حديثًا، مع المقدمة. لم يُطبع.

١٥- الوافي على الشافي لسنن الكافي، في فقه الحنابلة، أصل الكتاب للإمام العلامة ضياء الدين المقدسي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وتخريج الوافي في عشرين مجلدًا (مخطوط).

١٦- الكشف عن كشف الرين في مسألة رفع اليدين، مطبوع.

١٧- استدراكات وملاحظات على كتاب السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم العمري، مطبوع.

١٨- الدفاع عن أبي هريرة ﷺ، جزء مطبوع.

١٩- فضل العلم والقضاة، محقق ومخرج.

٢٠- خطب الجمعة والأعياد، للشيخ عبدالله الزاحم، تحقيق وتخريج.

٢١ - لماذا ندافع عن المملكة العربية السعودية؟ (مطبوع).

أما مقالاته المنشورة في بعض المجلات والجرائد؛ فمنها:

١- إتحاف الأماثل بما وقع في سبع مسائل.

٢- الإمام أحمد ودفاعه عن السنة النبوية.

٣- دور المستشرقين في تشويه الحقائق الإسلامية.

٤- درة ثمينة في علل الحديث، للإمام أحمد -رحمة الله عليه-، نُشرت في جريدة المدينة، في عدة حلقات.

٥- رحلة الشيخ السبيل إلى مدينة جهلم، نُشرت في جريدة المدينة، في سبع حلقات.

٦- السنة النبوية ومنزلتها من التشريع الإسلامي، نُشرت في مجلة الدعوة، في عدة حلقات.



٧- القول الموسع على المسائل الخمس، رد على الشيخ مرزا خان.

٨- من وادي العقيق إلى وادي جهلم، نُشرت في جريدة المدينة، في حلقتين.

٩- عرض ونقد لما ألفه الشيخ أبو الحسن الندوي من السيرة النبوية، نشرته مجلة الجامعة السلفية، في بناراس الهند، في عدة حلقات.

١٠- وصف دقيق لكتاب تعليق التعليق، للحافظ ابن حجر -رحمة الله عليه-، نشرته جريدة الندوة في عدة حلقات.

١١- مقالاته عن «كبار المعتزلة وضلالهم». وهو كتابنا هذا.

❑ فائدة عن عودة الشيخ عبدالقادر السندي رحمه الله إلى السلفية:

قال - غفر الله له - في رسالته «الضوء القرآني والسني على عقيدة النبهاني»[1]:

لقد كنتُ في بلادي السند وأنا صغير لم أبلغ الحلم أسمع هذه الكلمة (الوهابية) من أفواه مشايخ الطرق، الذين كانوا دائمًا وأبدًا يحذرون عوام الناس وخواصهم منها، ووضعوا لها مفهومًا خطيرًا، تقليدًا لغيرهم ممن سمعوا منهم، لدعاية خبيثة ماكرة، مع علمهم أنها جاءت من أسيادهم المستعمرين الذين كانوا يحكمون البلاد الهندية وغيرها بالحديد والنار؛ لكي يصدوا بها الناس؛ لئلا يقبلوا على هذه الدعوة الكريمة التي جدد الله بها دينه، وأعلى بها كلمته، وكان العدو يخشى من ظهور هذه الدعوة الكريمة، وانتشارها في العالم كله، خصوصًا في القارات التي كانت تحت سيطرته

(١) (ص٣٧، ٤٤).

وبطشه؛ لأن هذه الدعوة الكريمة كانت تقف أمام العدو بالمرصاد وتحول بينه وبين مخططاته الاستعمارية الخبيثة.

ولم يكن هذا النوع من الدعوة الكريمة منحصرًا وجوده في نجد وحدها فقط، بل كان في كل مكان وزمان، وهناك رجال مخلصون يدعون إلى هذه الدعوة الكريمة، إلا أن الدعوة لم تلق دعمًا قويًا، ومساندة فعّالة مثالية إلا في ديار نجد، على يد الأمراء السعوديين، وعلى رأسهم الإمام محمد بن سعود تغمده الله برحمته ورضوانه وجعل الجنة مثواه وسائر أبنائه وأحفاده رحمهم الله تعالى، فتقَوَّى أمر هذه الدعوة السامية، فصار لها صدى عظيم في أنحاء العالم، وأعدل دليل على ذلك أن من سمع الإذاعة البريطانية في تلك الأيام المباركة التي رجعت هذه البلاد مرة ثانية إلى أهلها كانت تقول الإذاعة البريطانية: إن الجيش الوهابي فعل كذا، وترك كذا، ومن هنا كان انتشار هذه الكلمة بمفهومها الخاص في أطراف العالم، نعم وصل صوت الدعوة الحلو الرنين، من أقصى الدنيا إلى أعلاها، ومن أعلاها إلى أقصاها، في وقت لم تكن وسائل المواصلات موجودة البتة بمثل ما توجد في الوقت الحاضر، إلا أن العدو اللعين الماكر اتخذ - بسياسته الماكرة الخبيثة، وحيله الإبليسية دفاعًا لنفسه، ومخططاته الاستعمارية - سماسرة مأجورين من كل نوع وصنف في كل مكان، ممن عُرفوا ببيع الضمائر رخيصة للاستعمار، وهم ينتسبون إلى العلم زورًا وبهتانًا؛ أمثال أحمد زيني دحلان بمكة، والنبهاني بالشام، وأحمد رضا خان بالهند، وغيرهم عاملهم الله تعالى بما يستحقون.

نعم: فاتخذهم العدو، واشترى ضمائرهم بمبلغ كبير من المال لكي يشوهوا حقائق هذه الدعوة السامية، فأساؤوا إليها بتلصيقهم إياها بأنواع من

الدعايات المغرضة الفاسدة، فحرفوا مبادئها العليا، وقواعدها الرفيعة، وفي ضوء تلك الدعاية حرفوا القرآن الكريم ونصوص السنة الصحيحة حسب هواهم الفاسد، فجعلوا لهذه الكلمة (الوهابية) مفهومًا خاصًا، ومعنىً بشعًا خبيثًا؛ لكي يدندنوا حوله، فلما كان نجد قد ورد ذكره في الأحاديث الصحيحة وعدم دعاء الرسول ﷺ لأهله دون أن يحققوا ما هو النجد المعني في الحديث الشريف، ولم يلتفتوا إلى تلك القرائن الواضحة الظاهرة التي تنطبق على ذلك النجد، وما هو كلام أهل الحديث من أمة محمد ﷺ في نجد، الذي عناه رسول الله ﷺ في حديثه. وقد ذكر العلامة ياقوت الحموي في معجم البلدان عشرات من النجود وكذا غيره، وليس المراد الذي عينوه هم، فتركوا كل هذا مع علمهم ويقينهم أن نجدًا الوارد في الحديث ليس هو الذي عينوه، وأشاروا إليه في هذه الدعاية الماكرة الخبيثة الفظيعة التي أقامها الاستعمار وعملاؤه في أطراف العالم على أنقاض هؤلاء السماسرة الدخلاء المأجورين، ومن هنا كان هذا المفهوم الجديد الخبيث شائعًا وذائعًا في أطراف العالم، وهو أن الوهابية تعادي الرسول ﷺ وتحرم الصلاة عليه، وهدمت القباب والأبنية التي كانت مبنية على قبور الصحابة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم، وكان للاستعمار في كل بلد وقرية ممثل يقوم بنشر هذه السخافات والترهات، ومن هنا انتشرت كلمة (الوهابية) في العالم كله؛ في شرقه وغربه وجنوبه وشماله، بمفهومها الخاص، فانظر فلسفة المستعمر.

إن الداعي في نجد إلى هذه الدعوة المحمدية كان اسمه بلا خلاف بين جميع المسلمين (محمد بن عبدا لوهاب) فكان من الواجب أن تنسب الدعوة بمفهومها الخاص عند هؤلاء بالقياس الصحيح عند جميع أهل اللغة (بالمحمدية) لأن اسم صاحبها والداعي لها (محمد) وليس عبد الوهاب، إلا

أنهم لم يرضوا بهذه النسبة الصحيحة الموافقة للواقع واللغة العربية خوفًا على كشف مؤامرتهم الخبيثة أمام عوام الناس من المسلمين وخواصهم، لأن الدعوة إذا حملت اسمًا صحيحًا، ونسبة صحيحة فلابد لها من قبول، وإقبال عليها؛ لأنها تحمل اسم رسول الله ﷺ، وكنت ممن اغتر بهذه الدعاية الماكرة الخبيثة وأنا في بلدي - السند - فلما أكرمني الله تعالى بالهجرة إلى هذه البلاد المقدسة وذلك في عام ١٣٦٨هـ من بلدي ومسقط رأسي حظيت بلقاء إنسان كريم فاضل جاء من الهند إلى المدينة مهاجرًا إلى الله تعالى، وكان حاله سابقًا كحالي، إلا أنه رحمه الله تعالى التجأ بعد الله تعالى إلى مطالعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن طريق الشيخ العلامة الطيب الأنصاري رحمه الله تعالى، فتلذذ بمطالعتها جدًّا حتى اعتنق العقيدة السلفية عن طريق هذه الكتب النافعة، ولابد من ذكر هذا الرجل رحمه الله تعالى وهو العلامة الأثري الشيخ رشيد أحمد بن إبراهيم الهندي رحمه الله تعالى المتوفى في ذي القعدة عام ١٣٨١هـ بالمدينة المنورة، وكان رحمه الله تعالى قد أسس بعد اعتناقه العقيدة السلفية مدرسة - بناء على موافقة سامية كريمة - سماها دار العلوم السلفية، ومن هنا بدأت لي حياة جديدة بلقاء هذا الرجل الكريم، فكان يلقي إليَّ دروسه في المسجد النبوي الشريف مساءً، وكان يبكي كثيرًا عند إلقائه الدروس في التوحيد فرحًا واستبشارًا، وكان يقول دائمًا رحمه الله تعالى: لو متُ يا بنيّ قبل اعتناق هذه العقيدة الصافية النقية لمت على غير ملة الإسلام، ولما كان يأتي اسم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وكذا اسم الإمام ابن القيم والإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى أثناء إلقاء الدروس كان يترحم عليهم كثيرًا، ويمجد ذكرهم وشأنهم، ودائمًا يوصي الطلبة بمطالعة كتبهم رحمه الله

تعالى، وفي تلك الأيام بالذات قد كشف الله تعالى عن قلبي الغطاء، ثم عرفت بعد ذلك أن الدنيا والله في غيبوبتها وضلالها إلا ما شاء الله تعالى، ولقد تأكدت حينئذٍ تمامًا أن هذه الوهابية المزعومة في أنظار هؤلاء لا تعادي الرسول ﷺ أبدًا، وإنما هي التي تحبه وحدها، لما درست عنها دراسة وافية شافية، وعما تعتقده في رسول الله ﷺ، وهي التي توجب الصلاة على الرسول ﷺ، وتجعلها ركنًا من أركان الصلاة، فإن تركها أحد عامدًا أو ناسيًا، بطلت صلاته عندها، وهذا هو مذهب أهل الحديث، بينما تنص كتب أخرى فقهية - والتي تمسك بها هؤلاء الذين أقاموا هذه الدعاية الكبرى - بأن الصلاة على رسول الله ﷺ ليست ركنًا من أركان الصلاة عندهم، فإن تركها أحد ناسيًا سجد سجدتي سهو، فلا تبطل صلاته عندهم، ومن هنا كتب العلامة المحدث الشيخ مسعود عالم الندوي كتابًا بارعًا عظيمًا في ترجمة شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى باللغة الأردية دفاعًا عن رسول الله ﷺ، وعن دعوته الكريمة وفند جميع شبه أهل الباطل: من عباد القبور والأضرحة التي تمسكوا بها، فجزاه الله تعالى أحسن الجزاء، وجعل الجنة مثواه - هذا هو مفهوم الوهابية عند النبهاني وأمثاله في كتبهم ورسائلهم التي سبق الوصف الدقيق عنها».



نبذة عن المعتزلة ومذهبهم[(١)]

❑ سبب تسميتهم بذلك:

السبب في تسميتهم بذلك قد اختُلف فيه على عدة أقوال، ولعل الأقرب أن سبب تسميتهم بذلك يرجع إلى اعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد حلقة الحسن البصري، وذلك لما روي أنه دخل رجلٌ على الحسن البصري فقال: «يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعةٌ يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفرٌ يُخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصيةٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعةٌ، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟» فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: «أنا لا أقول: إن صاحب الكبيرة مؤمنٌ مطلقًا وكافرٌ مطلقًا، بل هو في منزلةٍ بين المنزلتين، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ»، ثم قام واعتزل إلى اسطوانةٍ من اسطوانات المسجد، يقرر ما أجاب به على جماعةٍ من أصحاب الحسن، فقال الحسن: «اعتزل عنا واصل»، وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد، فسمياهما وأصحابهما (معتزلةً)[(٢)].

ويفسر القاضي عبد الجبار الهمداني سبب تسمية المعتزلة بذلك، فيقول: «وقد جرت بين واصل بن عطاء، وبين عمرو بن عبيد مناظرةٌ في هذا - أى

---

(١) باختصار وتصرف من رسالة: «المعتزلة وأصولهم الخمسة»؛ للدكتور عواد المعتق.

(٢) انظر: المنية والأمل ص٧، ٨، الملل والنحل ١/ ٤٨، مروج الذهب ٣/ ٢٣٥، مجموع الفتاوى ٧/ ٤٨٤.

في مسألة صاحب الكبيرة - فرجع عمرو بن عبيد إلى مذهبه، وترك حلقة الحسن واعتزل جانبًا، فسموه معتزليًا، وهذا أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة»[١].

ويؤكد هذا:

أولًا- أن هذا القول يكاد يجمع عليه جميع مؤرخي الفرق[٢].

ثانيًا: أن الصحابة الكرام الذين اعتزلوا الفتنة بين علي ومعاوية ﵄، لم يُسموا معتزلة بالمعنى الاصطلاحي الذي نفهمه من مدلول هذه الكلمة، وإنما بالمعنى اللغوي، ويريد ذلك أن المعتزلة الذين نحن بصدد الحديث عنهم إنما سُموا بذلك لاعتزالهم مذهب أهل السنة والجماعة، وأصحاب رسول الله ﷺ، ورضي الله تعالى عنهم، هم أئمة أهل السنة والجماعة، فكيف يجعلون سلفًا للمعتزلة الذين اقتفوا أثر العقل دون الشرع؟

وبذلك يُعلم خطأ من جعل أصحاب الرسول ﷺ سلفًا لهؤلاء المعتزلة؛ فإن المعتزلة جعلوا الاعتزال دينًا لهم يتعبدون الله تعالى على أساس تعاليمه، أما أولئك الصحابة الكرام فإنهم اعتزلوا الفتنة، لا على التدين بالاعتزال، ولكن طلبًا للسلامة من الإثم وصونًا للدماء.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٨.

(٢) انظر - على سبيل المثال -: فضل الاعتزال للبلخي ص١١٥، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٤، الخطط المقريزية ٢/ ٣٤٦، أصول الدين للبغدادي ص٣٣٥، التبصير في الدين للإسفرائيني ص٢٩، المنية والأمل ص٧، ٨، الملل والنحل ١/ ٤٨، شرح الأصول الخمسة ص١٣٨، الفرق بين الفرق ص١١٧، ١١٨، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص١٢٤.

وإذا تقرر ذلك، فقد قيل: «إن أهل السنة والجماعة هم الذين سموا المعتزلة بهذه التسمية»، وهذا يعنى بطبيعة الحال القدح بهم والطعن فيهم، لكونهم شذوا عن المنهج الحق بالسعي وراء العقل دون اتباع النص.

وقيل: «إن المعتزلة أنفسهم هم الذين تسموا بذلك»، كما قال الملطى: «وهم سموا أنفسهم معتزلةً»(١).

والمعتزلة لا يجدون في أنفسهم غضاضةً من تسميتهم بهذا الاسم، بل إنهم يفخرون بذلك ويجعلونه وسام شرفٍ لهم، يؤيد ذلك ما صرح به القاضي عبد الجبار، حيث قال: وقد ذكر محمد بن يزداذ الأصبهاني في كتاب المصابيح: «أن كل أرباب المذاهب نفوا عن أنفسهم الألقاب إلا المعتزلة، فإنهم تبجحوا به، وجعلوا ذلك علمًا لمن يتمسك بالعدل والتوحيد»، واحتج في ذلك أنه تعالى ما ذكره إلا في الاعتزال من الشر، كقوله تعالى في قصة إبراهيم ﷺ: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨].

وقوله تعالى في قصة أصحاب الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

وذكر أن المعتزلة هم المقتصدة، فاعتزلت الإفراط والتقصير، وسلكت طريق الأدلة(٢).

وقال القاضي عبد الجبار أيضًا: «وقد بينا أن الاعتزال هو التمسك بالتوحيد والعدل، وما يدخل فيه من القول بالوعيد، والنبوات، والشرائع،

---

(١) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٤١.

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص١٦٥.

وهذا المذهب هو الذي أنزل الله تعالى به الكتاب، وأرسل به الرسل، وجاء به جبريل إلى النبي ﷺ»[1].

وكأن القاضي عبد الجبار يريد أن يقول: إن الاعتزال هو المذهب الحق الذي لا يقبل الله مذهبًا سواه!

وهي ولا شك مقالةٌ يفوح منها الاغترار المشوب بالغلو في مذهبٍ مشتملٍ على حقٍّ وباطلٍ، في حين أن الدين الذي ارتضاه الله ﷻ حقٌّ محضٌ لا وجود للباطل فيه، فكيف يكون ذلك المذهب الذي دستوره العقل المجرد هو الدين الحق الذي أنزل الله تعالى به الكتاب، وأرسل به الرسل، وجاء به جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ؟!

هذا، ويُسمى المعتزلة بأسماء أخرى عديدةٍ، منها ما يلي:

١- العدلية: لقولهم بعدل الله ﷻ وحكمته.

٢- الموحدة: لقولهم لا قديم مع الله جل وعز.

٣- المعطلة: لكونهم عطلوا الله تعالى عن جميع صفاته.

٤- القدرية: لقولهم: «إن قدر الإنسان بيده».

٥- الجهمية: وذلك لموافقة المعتزلة للجهمية في القول بنفي الرؤية، والصفات، والقول بخلق القرآن، فضلًا عن التأويل العقلي، واعتبار العقل مصدر المعرفة.

٦- مخانيث الخوارج: وذلك لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سموهم كفرةً، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرةً، ولا جسرت على محاربتهم.

---

(١) انظر: المرجع السابق نفسه ص٢١٣.

٧- الثنوية: سموا بذلك لقولهم: «الخير من الله، والشر من العبد».

٨- الواردية: سموا بذلك لقولهم: «لا يدخل المؤمنون النار، وإنما يردون عليها، ومن أُدخل النار لا يخرج منها قط».

٩- الحَرْقية: سموا بذلك لقولهم: «النار لا تحرق إلا مرةً».

١٠-المُفنية: سموا بذلك لقولهم بفناء الجنة والنار.

١١- المُلتزقة: سموا بذلك لقولهم: «إن الله بكل مكان».

١٢- القبرية: سموا بذلك لإنكارهم عذاب القبر(١).

وهم إنما أنكروا عذاب القبر بحجة أن العقل لا يقبله، لهذا قالوا: «إنه لو عذب الميت لا يخلو: إما أن يعذب اللحم بغير الروح، وإما أن تدخل فيه الروح ثم يعذب، وباطلٌ أن يعذب اللحم بغير الروح؛ لأن اللحم من غير الروح لا يتألم، وباطل أن تدخل فيه الروح ليعذب؛ لأنه يحتاج إلى الموت ثانيًا، وهذا لا يجوز لأن الموت لا يكون إلا مرةً واحدةً، فلما بطل الوجهان صح الثالث، ألا يعذب في القبر»(٢).

وفي ذلك ينقل القاضي عبد الجبار عن مشايخه فيقول: «وأنكر مشايخنا عذاب القبر في كل حالٍ»(٣).

ويبرر القاضي عبد الجبار هذا الإنكار بقوله: «الميت بعد الدفن لا يسمع

---

(١) انظر: المنية والأمل ص٦،٧، الملل والنحل ١/ ٤٣ الفرق بين الفرق ص١١٩، الخطط المقريزية ٢/ ٣٤٨، في علم الكلام «المعتزلة» ص١٠٨، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٣٥٩.

(٢) انظر: تحفة المتكلمين لبرهان القرشي العباسي «مخطوط» ورقة ٤١.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص٢٠٢.

ولا يبصر ولا يدرك ولا يلتذ، فكيف يجوز عليه المسألة والمعاقبة مع الموت؟»[(١)].

وهم بذلك يخالفون مخالفةً صريحةً نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الواردة بإثبات عذاب القبر؛ حيث جعلوا مقياس التصديق بثبوت ذلك العقل دون النقل، ولو كان العقل الذي حكموه في هذه المسألة صحيحًا لَمَا أنكر نقلًا صريحًا.

وأيا ما كان الأمر في تسميتهم، فإن المعتزلة تميزوا عن أهل السنة والجماعة بمدرسةٍ منهجيةٍ فكريةٍ خاصةٍ، الهيمنة فيها للعقل وحده بلا منازعٍ، الأمر الذي جعل أهل السنة والجماعة ينفرون من المعتزلة ومنهجهم الفكري إلى التمسك بالنصوص الشرعية؛ إذ فيها محض الهدى والعصمة من الانحراف والضلال.

أصول المعتزلة الخمسة العقدية التي استقر عليها مذهبهم الباطل:

اتفق جميع المعتزلة فيما بينهم على أصولٍ خمسةٍ عقديةٍ، جعلوها أساسًا مهمًّا لمذهبهم الاعتزالي، هذه الأصول هي:

١- التوحيد.

٢- العدل.

٣- الوعد والوعيد.

٤- المنزلة بين المنزلتين.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(١) انظر: المرجع السابق.

ويوضح القاضي عبد الجبار وجه حصر أصولهم العقدية في هذه الخمسة، فيقول: «لا خلاف أن المخالفين لنا لا يعدون هذه الأصول، ألا ترى أن خلاف الملحدة والمعطلة والدهرية والمشبهة - قد دخل في التوحيد، وخلاف المجبرة بأسرهم دخل في باب العدل، وخلاف المرجئة دخل في باب الوعد والوعيد، وخلاف الخوارج دخل تحت المنزلة بين المنزلتين، وخلاف الإمامية دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»(١).

ولا يستحق أحدٌ من الناس اسم الاعتزال عندهم حتى يجمع القول بهذه الأصول الخمسة، وفي ذلك يقول أبو الحسين الخياط المعتزلي: «وليس يستحق أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزليٌّ»(٢).

❑ الأصل الأول من أصول المعتزلة: (التوحيد):

التوحيد في اللغة: الإيمان بالله وحده، وهو مشتقٌّ من (وَحَّدَهُ تَوْحِيدًا)، أي: جعله واحدًا(٣).

والتوحيد في اصطلاح المتكلمين: (هو العلم بأن الله تعالى واحدٌ لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به)(٤).

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٢٤.

(٢) انظر: الانتصار لأبي الحسين الخياط ص١٢٦.

(٣) انظر: القاموس المحيط ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٢٨.

وعليه فإن التوحيد عند المعتزلة يُقصد به أن الله تعالى وحده لا ثاني له في القدر والإلهية، ولا شريك له فيما يثبت له أو ينفى عنه من الصفات، مع اشتراط العلم والإقرار بهذه الوحدانية وعدم المشاركة، ومن لم يحقق هذين الشرطين فليس موحدًا(١).

قال القاضي عبد الجبار: «وَلَا بُدَّ من اعتبار هذين الشرطين -العلم والإقرار- جميعًا؛ لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحدًا»(٢).

ومن أجل إثبات وحدانية الله تبارك وتعالى، وتنزيهه عن الشريك وتعدد القدماء، فإن المعتزلة عطلوه سبحانه عن جميع ما يستحقه في هذا الباب، وهذا يعني أن التوحيد عند المعتزلة يخالف التوحيد الذي يدين به أهل السنة والجماعة.

ومن مسائل التوحيد التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة، ما يلي:

أولًا- إنكار الصفات:

من عقيدة المعتزلة في تمحيض التوحيد، إنكار جميع صفات الله تبارك وتعالى، والتي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ، وأجمع سلف الأمة وأئمة الهدىَ على وصفه تعالى بها على الحقيقة.

ومن ذلك قول الجاحظ: «أما بعد، فقد اختلف أهل الصلاة في معنى التوحيد، وإن كانوا قد أجمعوا على انتحال اسمه، فليس يكون كل من

---

(١) انظر: المسائل في الخلاف لأبى رشيد النيسابوري المعتزلي ص٣٢٣، شرح الأصول الخمسة ص١٢٨.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٢٨.

انتحل اسم التوحيد موحدًا إذا جعل الواحد ذا أجزاءٍ، وشبهه بشيء ذي أجزاءٍ»[١].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: «ونفت المعتزلة صفات رب العالمين»[٢].

وهم بإنكارهم جميع صفات الله تبارك وتعالى يضاهئون قول الفلاسفة الذين قالوا: «ننزه الباري بنفي الصفات عن تعدد القدماء»[٣].

ومن الصفات التي أنكروها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١- إنكار صفتي السمع والبصر:

والمعتزلة ينكرون وصف الله تعالى بالسمع والبصر، ويتأولون ذلك بتأويلاتٍ لم يُنزل الله تعالى بها من سلطانٍ، ومن هذه التأويلات أنهم تأولوا هاتين الصفتين بالعلم، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «فعند شيوخنا البصريين أن الله تعالى سميعٌ بصيرٌ مدركٌ للمدركات، وأن كونه مدركًا صفةٌ زائدةٌ على كونه حيًّا، وأما عند مشايخنا البغداديين، هو أنه تعالى مدركٌ للمدركات على معنى أنه عالمٌ بها»[٤].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: «وزعمت - أي المعتزلة - أن معنى (سميعٌ بصيرٌ) بمعنى (عليم)»[٥].

---

(١) انظر: رسائل الجاحظ ص٢٢٩.

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٥٨.

(٣) انظر: ترجمة أهل السنة على المعتزلة ورقة ١.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٦٨.

(٥) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٥٨.

وما ذهب إليه المعتزلة هنا من إنكار هاتين الصفتين مخالفٌ لنصوص الكتاب والسنة.

ومما يدل على وصف الله تبارك وتعالى بذلك من الكتاب، قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

ومما يدل على ذلك من السنة: ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفرٍ، فكنا إذا علونا كبرنا، فقال: «**أربعوا**[(١)] **على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمًّا ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا بصيرًا قريبًا**»[(٢)].

ومخالفٌ أيضًا لما عليه أهل السنة والجماعة، فكلهم متفقون على أن الله تعالى متصفٌ بصفة السمع والبصر على الحقيقة من غير تأويلٍ ولا تكييفٍ.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لما سئل: ما أردت بقولك: «سميعٌ بصيرٌ»؟ قال: «أردت منها ما أراده الله منها، وهو كما وصف نفسه، ولا أزيد على ذلك»[(٣)].

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى: «هو كما وصف نفسه في كتابه، وفوق ما يصفه به خلقه، حيٌّ لا يموت، قيومٌ لا ينام، عليمٌ لا يخفي عليه مثقال ذرةٍ في السماوات ولا في الأرض، بصيرٌ يرى دبيب النملة السوداء

---

(١) أي: ارفقوا بأنفسكم. (انظر القاموس المحيط ٣/ ٢٤، تاج العروس ٥/ ٣٣٨).

(٢) رواه البخاري (٢٨٣٠) ومسلم (٢٧٠٤).

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٠/ ٢٨٦.

على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، سميعٌ يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات»(١).

وما ذهب إليه المعتزلة هنا من تأويل صفتي السمع والبصر بالعلم، يناقشون عليه من ثلاثة وجوهٍ:

١- الوجه الأول: أن ما ذكروه من التأويل السابق يَرُدُّهُ قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

من ثلاثة مواضعَ:

أحدها: قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ في الماضي.

الثاني: أخبر سبحانه أنه: ﴿سَمِيعٌ﴾ في المستقبل.

الثالث: أخبر سبحانه أنه: ﴿سَمِيعٌ﴾ في الحال، وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾.

ومعنى ذلك إن من لم يكن سميعًا بصيرًا في الماضي والحاضر والمستقبل لا يصلح أن يكون إلهًا، ويدل على ذلك قوله تعالى وهو يحكي لنا قول إبراهيم الخليل عليه السلام في معرض مجادلته لأبيه الذي كان يعبد إلهًا معطلًا عن السمع والبصر: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٤٢].

وحاصل هذا الكلام: اعبد من يسمع ويبصر؛ فإنه المستحق للعبادة(٢).

---

(١) انظر: مدارج السالكين ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: تحفة المتكلمين ورقة ٨.

٢- الوجه الثاني:

إن ما ذكروه هنا باطلٌ؛ لأن الواحد منا يسمع الصوت فيكون عالمًا به في حال السماع، ثم يكون عالمًا به في الحالة الثانية، ولا يكون سامعًا، وهذا يدل على أن السمع للشيء غير العلم به[١].

وفي ذلك يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: «ولو كان معنى (سميعٌ بصيرٌ) معنى (عالمٍ) لكان كل معلومٍ مسموعًا، وإذا لم يجز ذلك بطل قولكم»[٢].

٣- الوجه الثالث: إن الله تعالى كما يوصف بأنه عالمٌ على الحقيقة فكذلك يوصف بأنه سميعٌ بصيرٌ على الحقيقة، وإذا كانت صفة العلم صفةً مستقلةً فكذلك صفتا السمع والبصر، فهما صفتان مستقلتان، وإذا كان كل وصفٍ مستقلًا عن الآخر فكيف يجوز تأويل الأول بالثاني؟! ولو جاز ذلك للزم من تأويل صفتي السمع والبصر بالعلم تأويل سائر الصفات بذلك إذ لا فرق، وإذا انتفي الفرق فتخصيص هاتين الصفتين بالعلم دون سائر الصفات الأخرى أمرٌ يأباه الشرع والعقل.

وفي ذلك يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: «فيقال للمعتزلة: إذا زعمتم أن معنى سميعٌ بصيرٌ معنى عالمٍ، فهلا زعمتم أن معنى قادرٍ معنى عالمٍ؟»[٣].

٢- إنكار صفة الاستواء: ومن الصفات التي أنكرها المعتزلة، صفة الاستواء.

---

(١) انظر: أصول الدين ص٩٦.

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٥٩.

(٣) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٥٨.

ولما كانت هذه الصفة ثابتةً بنصوص قاطعةٍ لا تقبل الرد، اضطروا إلى تأويل هذه النصوص بما ينسجم مع عقيدتهم في نفي كثيرٍ من الصفات، ففسروا ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى (اسْتَوْلَى، وَمَلَكَ، وَقَهَرَ، وَقَدَرَ).

قال القاضي عبد الجبار: «الاستواء هاهنا بمعنى الاستيلاء والغلبة، وذلك مشهورٌ في اللغة»(١).

وقالوا: إن الله في كل مكانٍ، ولا يخلو منه مكانٌ.

وفي ذلك يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى: «وقد قال قائلون من المعتزلة: إن معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. أنه استولى وملك وقهر، وأن الله تعالى في كل مكانٍ، جحدوا أن يكون الله ﷻ مستويًا على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة»(٢).

ويرد على تأويلهم هذا، بما يلي:

١- إنه لو كان الاستواء بمعنى الاستيلاء والملك والقهر والقدرة لم يكن في تخصيصه بالعرش من فائدةٍ، إنه ﷻ مستولٍ على كل شيءٍ، ومالكٌ لكل شيءٍ، وهو قهار السموات والأرض، القادر على تصريف جميع الأمور.

وإذا كان الأمر كذلك لم يجز أن يكون الاستواء على العرش بمعنى ما ذكروه؛ لأن ما ذكروه عامٌّ في الأشياء كلها، فوجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون ما سواه.

٢- لو كان ما ذكروه صحيحًا للزم من ذلك أن يكون الله مستويًا على الأرض، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٠٨.

٣- إن ما ذكروه مخالفٌ لما عليه سلف هذه الأمة، فإن السلف الصالح فهموا من كلمة (استوى) حقيقة الاستواء من غير تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ.

قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن رحمه الله تعالى لما سئل: كيف الاستواء؟: «الاستواء غير مجهولٍ، والكيف غير معقولٍ، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق».

وقد جاء رجل إلى الإمام مالكٍ رحمه الله تعالى فقال: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال: «الاستواء غير مجهولٍ، والكيف غير معقولٍ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعةٌ، وما أراك إلا مبتدعًا»، فأمر به أن يُخرج.

وقال ابن المبارك رحمه الله تعالى: «نعرف ربنا بأنه فوق سبع سمواته على العرش استوى، بائنٌ من خلقه».

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، وأخبروا أنه معلومٌ لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا عنه الكيفية».

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى عند تفسير قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾: «وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالكٍ، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهوية، وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت، من غير تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تعطيلٍ».

٤- إن قولكم: «الله في كل مكانٍ، ولا يخلو منه مكانٌ» باطلٌ من وجهين:

(أ) الوجه الأول:

أن الله تعالى أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ٦].

وقال: ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الملك: ١٧].

وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨].

وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٦٠].

وقال: ﴿ذِي ٱلۡمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فهذا خبر الله، أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذمومًا، يقول الله - جل ثناؤه -: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

(ب) الوجه الثاني:

أنه يلزم من قولكم هذا أن يكون الله تعالى موجودًا في الحشوش، وأماكن القاذورات، وأجواف الخنازير، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[1]. والمعتزلة

---

(١) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص١٠٨، ١٠٩، شرح الطحاوية ص٢٣٣، الرد على =

بإنكارهم صفات الباري ﷻ وتأويلهم لها بما لم ينزل الله تبارك وتعالى به سلطانًا، يضاهئون فعل اليهود الذين كانوا يقولون في التوراة على حسب ما تمليه عليهم عقولهم المنحرفة، يؤيد ذلك ما سبق ذكره من قول المقريزي رحمه الله تعالى: «إن من بين فرق اليهود طائفةٌ يقال لها (الفروشيم) ومعناه المعتزلة، ومن مذهبهم القول بما في التوراة على معنى ما فسره الحكماء من أسلافهم»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: «أكثر المنحرفين من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبهٌ من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى»(٢).

فالعقل مهما كان قادرًا على كشف الحسن والقبح في الأشياء، إلا أنه عاجزٌ عن الإحاطة بالله وصفاته، وفي ذلك يقول ابن خلدون رحمه الله تعالى: «العقل ميزانٌ صحيحٌ، فأحكامه يقينيةٌ لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمعٌ في محالٍ، ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادقٍ، ولكن للعقل حدًّا يقف عنده ولا يتعدى طوره حتى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته، فإنه ذرةٌ من ذرات الوجود الحاصل منه»(٣).

= الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٤٨، ٤٩، الرد على الجهمية للدارمي ص١٤، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ص٥٧٦، ٥٧٧.

(١) انظر: الخطط المقريزية ٢/ ٤٧٦.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٤٨٠.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٠٧١.

ثانيًا- القول بخلق القرآن:

المعتزلة مجمعون على أن القرآن مخلوقٌ محدثٌ.

ويقرر القاضي عبد الجبار مذهبه ومذهب المعتزلة في ذلك، فيقول: «وأما مذهبنا في ذلك فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوقٌ محدثٌ»(١).

واستدلوا لتأييد قولهم هذا بعدة أدلةٍ، ومن عمدة ما استدلوا به لذلك قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وقالوا: «الآية تفيد العموم، وبما أن القرآن شيءٌ، فإنه داخلٌ في عموم (كل)؛ فيكون مخلوقًا؛ إذ لا دلالة توجب إخراج القرآن من هذا العموم، فيجب دخوله فيه»(٢).

ويرد على وجه استدلالهم من هذه الآية الكريمة بما يلي:

١- إن قولهم هذا من أعجب العجب، وذلك أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقةٍ لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها ولا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم (كل) في حين أنها شيءٌ من الأشياء، وأدخلوا كلام الله تعالى في عمومها، مع أنه صفةٌ من صفاته.

٢- إن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فلو كان القرآن مخلوقًا لكان الله - سبحانه - قائلًا له: كن، والقرآن قوله، ويستحيل أن يكون قوله مقولًا له، لأن هذا يوجب قولًا ثانيًا، والثاني يوجب ثالثًا وهكذا إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطلٌ.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٥٢٨.

(٢) انظر: المغني ٧/ ٩٤.

٣- يلزم القول بخلق القرآن أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقةٌ، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيءٌ وقدرته شيءٌ وحياته شيءٌ، فيدخل ذلك في عموم (كل) فيكون مخلوقًا بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

٤- إن عموم (كل) في كل موضعٍ بحسبه، ويُعرف ذلك بالقرائن، ألا ترى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

ومساكنهم شيءٌ، ولم تدخل في عموم كل شيءٍ دمرته الريح!

وذلك أن المراد تدمر كل شيءٍ يقبل التدمير بالريح عادةً، وما يستحق التدمير.

وعليه يكون المراد من قوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، أي: كل شيءٍ مخلوقٍ، وكل موجودٍ سوى الله فهو مخلوقٌ، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتمًا، ولم يدخل في العموم الخالق تبارك وتعالى، وصفاته ملازمةٌ لذاته المقدسة، فلا يتصور انفصال صفاته عنه[1].

وموقف المعتزلة هذا من القرآن الكريم، مخالفٌ لما هو عليه أهل السنة والجماعة، قال الطحاوي رحمه الله تعالى: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفيةٍ قولًا، فأنزله على رسوله وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، وليس بمخلوقٍ ككلام البرية».

وقال عمرو بن دينار رحمه الله تعالى: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن

---

(١) انظر: شرح الطحاوية ص١١٥ - ١١٨، الرد على الزنادقة والجهمية ص٣٣، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي ص٩٤، تهافت المعتزلة ورقة ٤.

دونهم منذ سبعين سنة، يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوقٌ، القرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود»[١].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومن الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تعالى تكلم به حقيقةً».

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: «فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن كلام الله غير مخلوقٍ».

وقد حكم الأئمة الأعلام - رحمهم الله تعالى - بكفر من زعم أن القرآن مخلوقٌ، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «من قال القرآن مخلوقٌ، فهو عندنا كافرٌ، لأن القرآن من علم الله، وفيه أسماء الله».

وقال الثوري رحمه الله تعالى: «من قال القرآن مخلوقٌ فهو كافرٌ».

ثالثًا: إنكار رؤية الله تعالى في الآخرة:

من أسس عقيدة المعتزلة وجوب نفي رؤية الله تعالى، ومن لم يعتقد ذلك عندهم فهو كافرٌ مشبهٌ.

قال القاضي عبد الجبار: «الرؤية بالأبصار على الله مستحيلٌ»[٢].

وقال أيضًا: «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية»[٣].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية للدارمي ص٨٨.

(٢) انظر: المختصر في أصول الدين ١/ ٢٢٠.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٣٢.

وقال المردار[١]: «من ذهب إلى أن الله تعالى يُرَى بالأبصار بلا كيفٍ فهو كافرٌ، وكذلك الشاك في كفره والشاك في الشاك في كفره إلى ما لا نهاية، لأنه شبه الله بخلقه»[٢].

وقال الجاحظ: «ولو أن زاعمًا أن أحدًا لا يكون مشبهًا وإن زعم أن الله يرى بالعيون، ويوجد ببعض الحواس، حتى يزعم أنه يرى كما يرى الإنسان، ويدرك كما تدرك الألوان، كان كمن قال: (لا يكون العبد لله مكذبًا وإن زعم أنه يقول ما لا يفعل حتى يزعم أنه يكذب)»[٣].

ومن عمدة ما استدلوا به على نفي الرؤية، قول الحق تبارك وتعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وقال القاضي عبد الجبار: «ووجه الدلالة في الآية هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد في ذلك تمدحًا راجعًا إلى ذاته، وما كان من نفيه تمدحًا راجعًا إلى ذاته كان إثباته نقصًا، والنقائص غير جائزةٍ على الله تعالى في حالٍ من الأحوال»[٤].

ويرد على وجه استدلالهم بهذه الآية الكريمة من وجهين:

١- الوجه الأول:

أن هذه الآية الكريمة دليلٌ عليكم، وذلك لأن الله تعالى إنما ذكر الرؤية

(١) عيسى بن صبيح (ت ٢٢٦هـ)، الملقب براهب المعتزلة. انظر: المنية والأمل، ص١٧٠ (س).

(٢) انظر: الانتصار ص٥٤، ٥٥.

(٣) انظر: رسائل الجاحظ ص٢٢٩.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٣٣.

في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمالٍ، فلا يمدح به، وإنما يمدح الحق تبارك وتعالى بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا، كمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، وبنفي الموت المتضمن كمال الحياة، وبنفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه.

٢- الوجه الثاني:

أن معنى الآية الكريمة أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به، فقوله - سبحانه- : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢].

فلم ينف موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفي الإدراك.

فالرؤية والإدراك كلٌّ منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالحق تبارك وتعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علمًا[1].

ولما كانت الرؤية ثابتةً بنصوص قطعيةٍ من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة فإن المعتزلة اضطروا إلى تأويل نصوص القرآن الواردة بإثبات الرؤية بمعنى (رجاء الثواب وانتظاره).

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «وربما قيل في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ

(١) انظر: شرح الطحاوية ص١٣٩، ١٤٠.

يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، إنه أقوى دليلٍ على أن الله تعالى يُرى في الآخرة، وجوابنا: أن من تعلق بذلك إن كان ممن يقول بأن الله تعالى جسمٌ، فإننا لا ننازعه في أنه يُرى، بل في أنه يُصافح ويُعانق ويُلمس، تعالى الله عن ذلك، وإنما نكلمه في أنه ليس بجسمٍ. وإن كان ممن ينفي التشبيه على الله، فلا بد من أن يعترف بأن النظر إلى الله تعالى لا يصح، لأن النظر هو تقليب العين الصحيحة نحو الشيء طلبًا لرؤيته، وذلك لا يصح إلا في الأجسام، فيجب أن يتأول على ما يصح النظر إليه، وهو الثواب»[١].

وقال الزمخشري: «فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظورًا إليه محالٌ، فوجب حمله على معنًى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه: أن يكون من قول الناس: (أنا إلى فلانٍ ناظرٌ ما يصنع بي، تريد معنى التوقع والرجاء)»[٢].

ولا شك أن تأويلهم هذا باطلٌ، لأنه إخراج للفظ من حقيقته إلى مجازه، وذلك لأن إضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في الآية، وتعديته بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين وإخلاء الكلام من قرينه = تدل على خلاف حقيقة موضوعه في أن الله تعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله[٣].

وأما النصوص الواردة بإثبات الرؤية من سنة المصطفي ﷺ، فقد ردوها بحجة أنها أخبار آحادٍ مفيدةٌ للظن، فلا يثبت بها ما كان طريق ثبوته العلم اليقيني.

---

(١) انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار ص٤٤٢.

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري ٤/ ١٩٢.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ص١٣٦.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار في بعض الأخبار التي استدل بها أهل السنة والجماعة على إثبات الرؤية: «إن صح هذا الخبر وسلم فأكبر ما فيه أن يكون خبرًا من أخبار الآحاد، وخبر الواحد مما لا يقتضي العلم، ومسألتنا طريقها القطع والثبات، وإذا صحت هذه الجملة بطل ما يتعلقون به»(١).

قلت: بل الباطل ما ذهب إليه هو وأصحابه في نفي رؤية الباري ﷻ، وكون الحديث خبر آحادٍ لا ينفي وجوب العمل به، لا سيما وأن الأحاديث الواردة بإثبات الرؤية قد تلقتها الأمة بالقبول، وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملًا به وتصديقًا له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاعٌ(٢).

وموقف المعتزلة من الرؤية مخالفٌ لما عليه أهل السنة والجماعة، فهم يثبتون رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة على الحقيقة من غير تأويلٍ، ويثبتون الأحاديث الواردة بها.

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: «والرؤية حقٌّ لأهل الجنة، بغير إحاطةٍ ولا كيفيةٍ، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد ما اشتبه عليه إلى عالمه»(٣).

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٦٩.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٣٠٨.

(٣) انظر: شرح الطحاوية ص١٣٥.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «وأدركنا الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث شيئًا - أحاديث الرؤية-، وكانوا يحدثون بها على الجملة، يمرونها على حالها غير منكرين لذلك ولا مرتابين»(١).

وقال الدارمي رحمه الله تعالى: «فهذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية على تصديقها والإيمان بها، أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديمًا وحديثًا يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا ينكرونها، ومن أنكرها من أهل الزيغ نسبوه إلى الضلال، بل كان من أكبر رجائهم وأجزل ثواب الله في أنفسهم النظر إلى وجه خالقهم، حتى ما يعدلون به شيئًا من نعيم الجنة»(٢).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالكٍ والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي، وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف، وأمثال هؤلاء، وسائر أهل السنة والحديث كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى، والأحاديث بها متواترةٌ عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه»(٣).

ومن الأحاديث الدالة على ثبوت الرؤية ما رواه جرير بن عبد الله رضي الله تعالى عنه، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، قال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون**(٤) **في رؤيته، فإن**

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ص٣٤٩.

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص٥٣، ٥٤.

(٣) انظر: منهاج السنة ١/ ٢٨٨.

(٤) لا تضامون: أي لا ينضم بعضكم إلى بعض، فيقول الواحد للآخر: أرنيه.

استطعتم ألا تُغلبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس، وصلاةٍ قبل غروب الشمس فافعلوا»[١].

❑ الأصل الثاني من أصول المعتزلة: (العدل):

العدل في اللغة: ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيمٌ[٢].

والعدل في اصطلاح المعتزلة: يراد به أن أفعال الله تعالى كلها حسنةٌ، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجبٌ عليه[٣].

وهذا التعريف الذي فسروا به المراد بالعدل عندهم، مشتملٌ على حقٍّ وباطلٍ.

أما قولهم: «إن أفعال الله تعالى كلها حسنةٌ، وأنه لا يفعل القبيح» فهو حقٌّ لا مرية فيه، لأن الله ﷻ قد نفى عن نفسه الظلم، وإذا كانت حقيقة الظلم وضع الشيء في غير موضعه، فإن الله ﷻ يضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها؛ لكونه منزهًا عن الظلم، وهذا حسنٌ كله لا وجه للقبح فيه.

وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خيرٌ، والشر إنما صار شرًّا لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شرًّا، وخلقه وفعله، وقضاؤه وقدره، خيرٌ كله، ولهذا تنزه - سبحانه - عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خيرٌ كله،

---

(١) رواه البخاري (٥٤٧) ومسلم (٦٣٣).

(٢) انظر: القاموس المحيط ٤/ ١٣.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٢.

والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شرًّا، فعلم أن الشر ليس إليه»[1].

هذا إذا لم يريدوا بمقولتهم السابقة نفي خلق الله تبارك وتعالى للشر، فإن أرادوا بها أن الله تعالى لا يخلق الشر، فهي ولا شك مقولةٌ باطلةٌ، لأن الله تعالى هو خالق الخير والشر، والشر إنما يكون في بعض مخلوقاته وليس في خلقه وفعله.

وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهو - سبحانه - خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله»[2].

وأما قولهم: «ولا يخل بما هو واجبٌ عليه».

فمحتمل لوجهين:

١- الوجه الأول: أن يكون ذلك الواجب أوجبه هو ﷻ على نفسه.

٢- الوجه الثاني: أن يكون ذلك الواجب إنما أوجبه عليه غيره.

فإن كان مرادهم الأول فهو حقٌّ، على أن نعتقد أن ذلك الإيجاب تفضلٌ منه ﷻ على عباده، لا على أنه من باب المعاوضة والاستحقاق.

وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب، قال: (إنه كتب على نفسه الرحمة، وحرم الظلم على نفسه)، لا أن العبد استحق على الله شيئًا كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خيرٍ، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح، ومن توهم

---

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم ص٣٦٤، ٣٦٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص٣٦٤.

من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهلٌ في ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منَّ به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه، ليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه - سبحانه - يتعالى عن ذلك»(١).

وإن كان مرادهم الثاني فهو باطلٌ، لأنه لا يملك أحد من الخلق سلطة الإيجاب على الله تبارك وتعالى.

وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما الإيجاب عليه ﷻ والتحريم بالقياس على خلقه فهذا قول القدرية، وهو قولٌ مبتدعٌ مخالفٌ لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه ﷻ خالق كل شيءٍ وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئًا»(٢).

والعدل الإلهي أمرٌ لا يختلف عليه أحدٌ من المسلمين، فالكل متفقٌ على أن الله تبارك وتعالى هو الحكم العدل الذي لا يظلم الناس مثقال ذرةٍ؛ إلا أن المعتزلة غلوا في هذا كثيرًا، حتى جرهم هذا الغلو إلى أمورٍ خالفوا فيها أهل الحق، حتى ضلوا وأضلوا، ومن أهم ما خالفوا فيه أهل الحق من ذلك، ما يلي:

أولًا- إنكار خلق الله تعالى لأفعال العباد:

المعتزلة ينكرون خلق الله تعالى لأفعال عباده، وفي ذلك يقول ابن القيم

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص٤٠٩، ٤١٠.

(٢) انظر: المرجع السابق ص٤٠٩.

رحمه الله تعالى: «ولفظ العدل جعلته المعتزلة اسمًا لإنكار قدرة الله تعالى على أفعال عباده وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته خلقه هو العدل، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم بالعدلية»(١).

وهم مجمعون فيما بينهم على ذلك، ويحكى القاضي عبد الجبار هذا الإجماع فيقول: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثةٌ من جهتهم، وأن الله ﷻ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: (إن الله - سبحانه - خالقها ومحدثها) فقد عظم خطؤه»(٢).

كما نقل ذلك الإجماع البلخي، فقال: «وأجمعوا أن الله لا يحب الفساد، ولا يخلق أعمال العباد»(٣).

وإنما أنكروا خلق الله تعالى لأفعال العباد من أجل أن ينزهوه - سبحانه - في زعمهم عن الظلم والجور، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقًا لأفعال العباد، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلمٌ وجورٌ، فلو كان الله تعالى خالقًا لها، لوجب أن يكون ظالمًا جائرًا، وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»(٤).

وقد رد هذا الدليل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال: «وأما كون الفعل قبيحًا من فاعله، فلا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه، كما أن

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٣/ ٩٤٩.
(٢) انظر: المغني ٨/ ٣.
(٣) انظر: فضل الاعتزال ص٦٣.
(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٣٤٥.



كونه أكلًا وشربًا لفاعله لا يقتضي أن يكون كذلك لخالقه، لأن الخالق خلقه في غيره لم يقم بذاته، فالمتصف به من قام به الفعل، لا من خلقه في غيره، كما أنه إذا خلق لغيره لونًا وريحًا وحركةً وقدرةً، كان ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدرة والعلم، فهو المتحرك بتلك الحركة، والمتلون بذلك اللون، والعالم بذلك العلم، والقادر بتلك القدرة، فكذلك إذا خلق في غيره كلامًا، أو صلاةً، أو صيامًا، أو طوافًا، لأن ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام، وهو المصلي، وهو الصائم، وهو الطائف»[١].

ومما استدلوا به أيضًا على إنكار خلق الله تعالى لأفعال العباد: أن العباد هم المنشئون لأفعالهم بحسب مشيئتهم وقدرتهم وعلمهم، فهم الموجدون له من دون الله تعالى.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «فإن قال: (أتقولون في أفعال العباد: إن الله جل وعز لم يخلقها؟) قيل له: نعم، بل هى من جهتهم واقعةٌ حادثةٌ، والدليل على ذلك ما سلف من أنها تقع بحسب قصدهم، وعلومهم، وقدرهم»[٢].

وهذا الدليل مردودٌ بأنه يلزم منه تعطيل مشيئة الله تعالى في أفعال العباد، فليس لله مشيئةٌ نافذةٌ في أفعالهم، بل لهم المشيئة المطلقة في كل تصرفٍ يريدونه، وهذا يعنى نفي القدرة عن الله تعالى وإثبات العجز له، بحيث لا يقدر على هداية الضال وإضلال المهتدي، وبذلك يكون العبد أقدر على فعل نفسه من ربه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[٣].

---

(١) انظر: منهاج السنة ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: المختصر في أصول الدين ١/ ٢٣٨.

(٣) انظر: شفاء العليل ص١٠٨.

ولا شك أن موقف المعتزلة من الجزم بأن العباد خالقون لأفعالهم من دون الله مخالفٌ لما عليه أهل السنة والجماعة، فإن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن أفعال العباد أفعالٌ لهم حقيقة، ولكنها مخلوقةٌ لله - جل وعلا -، وأن مشيئتهم فيما يفعلونه تابعةٌ لمشيئة الله تبارك وتعالى، وفي ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما جمهور أهل السنة فيقولون: إن فعل العبد فعل له حقيقةً ولكنه مخلوقٌ لله ومفعولٌ لله»(١).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهم - أي أهل السنة والجماعة - متفقون على أن الفعل غير المفعول؛ فحركاتهم واعتقاداتهم أفعالٌ لهم حقيقةً، وهي مفعولةٌ لله - سبحانه - مخلوقةٌ له حقيقةً، والذي قام بالرب ﷻ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلون، القائمون القاعدون حقيقةً، وهو - سبحانه - هو المقدر لهم على ذلك، القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم؛ فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء الله»(٢).

ثانيًا - وجوب فعل الأصلح على الله تعالى:

فالمعتزلة يقولون بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى فيما يتعلق بشؤون عباده، فإذا كلف أحدًا من عباده بتكليفٍ فامتثله لا بد من أن يثيبه على ذلك، وإذا أصاب عبدًا من عبيده بأذًى لا بد أن يجعل ذلك محققًا لصلاحه ومنفعته، وإلا كان مخلًّا بواجبه، وهذا قبحٌ في التكليف.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «وأنه إذا كلف المكلف وأتى بما

---

(١) انظر: منهاج السنة ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: شفاء العليل ص١١٣.

كلف على الوجه الذي كلف فإنه يثيبه لا محالة، وأنه سبحانه إذا آلم وأسقم فإنما فعله لصلاحه ومنافعه، وإلا كان مخلًّا بواجبه»[١].

وقال أيضًا: «اعلم أنه تعالى إذا كلف فلابد من أن يجنب المكلف من كل ما يكون مفسدةً له في التكليف؛ حتى يكون مزيحًا لعلته، ولو لم يفعل تعالى ذلك لكان بمنزلة ألا يفعل اللطف في قبح التكليف»[٢].

وما ذكره المعتزلة من وجوب فعل الأصلح على الله تبارك وتعالى مخالفٌ لما عليه جمهور أهل العلم من الأصوليين والفقهاء، فإنهم يرون أنه لا يجب على الله تعالى فعل الأصلح لعباده.

قال القاضي أبو يعلى رحمه الله تعالى: «لا يجب عليه - تعالى - فعل الأصلح في خلقه، وإذا لم يجب عليه ذلك لم يقف أمره على المصلحة؛ لأنها غير واجبةٍ عليه»[٣].

وقال الشيخ أحمد المقري[٤] رحمه الله تعالى نظمًا:

وجايز في حقه تعالى	أن يخلق الأنام والأفعالا
كذلك التكليف للعباد	وهديهم لنهج رشدٍ باد
فليس أمرٌ واجب عليه	منها، بل اختياره إليه
ولا صلاح واجب أو أصلح	هذا الذي دان به من أفلح
فكل ما أراده الصواب	سواءً العقاب والثواب

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٣.

(٢) انظر: متشابه القرآن ص٧٢٣.

(٣) انظر: العدة ٢/ ٤٢١.

(٤) هو الشيخ الأديب أحمد بن محمد المغربي المقري المالكي نزيل مصر، المتوفى سنة ١٠٤١هـ، رحمه الله تعالى.

فذاك بالعدل وذا بالفضل　　　من فاعل ما شاء دون عضل(١)

فلا سلطة لأحدٍ من الخلق في إيجاب شيءٍ أو تحريمه على الله ﷻ، بل هو الذي بيده الخلق والأمر، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فما أوجبه على نفسه كان واجبًا عليه بإيجابه هو، وما حرمه على نفسه كان محرمًا عليه بتحريمه هو، وذلك إليه - سبحانه - فلا يُعتَرَض به عليه، لأنه لا يسأل عما يفعل، وقد أخبر به عن نفسه، وأخبر به رسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وقال سبحانه: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال فيما يرويه عن ربه تعالى: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا**»(٢).

وكيف يجب على الله تعالى فعل الأصلح للعباد، والله -جل وعلا- يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]؟

ويقول سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]؟

فهو تعالى قد صرف قلوب بعض عباده عن الهداية، وقضى عليهم بالكفر، ولو كان يجب عليه فعل الأصلح لهم لما صرف قلوبهم عن الهداية، ولما خلق الكفر فيهم.

وكيف يجب على الله تعالى فعل الأصلح للعباد، وقد ورد في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، قال: «**إن أحدكم يجمع في بطن أمه**

---

(١) انظر: شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة للمقري ورقة ١٠.

(٢) رواه مسلم (٢٥٧٧).

أربعين يومًا، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا فيؤمر بأربع: برزقه، وأجله، وشقيٌّ أو سعيدٌ، فوالله إن أحدكم -أو الرجل- ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باعٍ أو ذراعٍ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراعٍ أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»[١].

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في معرض سياقه لهذا الحديث: «واستدل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح، خلافًا لمن قال به من المعتزلة؛ لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله ثم يُختم له بالكفر -والعياذ بالله- فيموت على ذلك فيدخل النار، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم يُحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها، ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره»[٢].

وهذا لا يعني أن أهل السنة والجماعة ينفون وجود المصلحة في أوامر الله تعالى ونواهيه، بل إن مقتضى مذهبهم أن أوامر الله تعالى ونواهيه لا تخلو من مصلحةٍ.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وذهب جمهور العلماء إلى أنه تعالى إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم؛ فهم يقولون: (فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحةٌ لكل فاعلٍ وتاركٍ)[٣]، إلا أنهم لا يقولون بوجوب هذه المصلحة على الله تعالى كما يزعم المعتزلة، بل

---

(١) رواه البخاري (٣٠٣٦).

(٢) انظر: فتح الباري ١١/ ٤٩٠.

(٣) انظر: منهاج السنة ١/ ١٧١.

يقولون: (إن رعاية الله تعالى للمصلحة في أوامره ونواهيه فضلٌ منه وإحسانٌ على عباده)».

وقال رحمه الله تعالى: «ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهلٌ في ذلك، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه، ليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه - سبحانه - يتعالى عن ذلك»[١].

والدافع للمعتزلة إلى القول بوجوب الأصلح على الله تعالى قياس الله تعالى على خلقه فيما يجب ويحرم، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ولكن المعتزلة يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه، فهم مشبهة الأفعال»[٢].

ثالثًا- إدراك الثواب والعقاب على الحسن والقبيح بمجرد العقل قبل مجيء الشرع:

فعند المعتزلة أنه إذا كشف العقل عن حسن الشيء وجب فعله، فإن فعله العبد استحق الثواب، وإن تركه استحق العقاب.

وإذا كشف العقل عن قبح الشيء وجب تركه، فإن تركه العبد استحق الثواب، وإلا استحق العقاب عليه.

وهذا مخالفٌ لما عليه أهل السنة والجماعة، فعند أهل السنة والجماعة أن

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص٤٠٩، ٤١٠.

(٢) انظر: منهاج السنة ١/ ١٦٦.

العقل يدرك الحسن والقبح في الأشياء، إلا أن ترتيب الثواب والعقاب على ذلك، متوقفٌ على ورود الشرع.

❑ الأصل الثالث من أصول المعتزلة: (الوعد والوعيد):

الوعد عند المعتزلة: هو كل خبرٍ يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضررٍ عنه في المستقبل، ولا فرق عندهم بين أن يكون حسنًا مستحقًّا، وبين ألا يكون كذلك.

والوعيد عندهم: هو كل خبرٍ يتضمن إيصال ضررٍ إلى الغير، أو تفويت نفعٍ عنه في المستقبل، سواء أكان ذلك حسنًا مستحقًّا أم لا(١).

وفي أصل (الوعد والوعيد) يرى المعتزلة أنه يجب على الله تعالى أن يفعل ما وعد به، وما توعد عليه، فيجب عليه إثابة الطائع، ومعاقبة العاصي، وإلا لزم الخُلف والكذب في وعده ووعيده، ولزم منه فساد التدبير.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «وأما علوم الوعد والوعيد، فهو أن يعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به، وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب»(٢).

وقال في موضعٍ آخر: «إنه - سبحانه - لو كذب في وعده ووعيده وأخلفهما لكان ذلك فسادًا في التدبير»(٣).

واستدلوا لوجوب الوفاء بالوعد على الله تعالى بأنه لو لم يف بما وعد به عباده من الثواب لكان ظالمًا- تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا -.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٤، ١٣٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص١٣٥، ١٣٦.

(٣) انظر: المغني ١٤/ ٤٣.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «فاعلم أنه تعالى إذا كلفنا الأفعال الشاقة فلا بد من أن يكون في مقابلها من الثواب ما يقابله؛ لأنه لو لم يكن في مقابلة هذه الأفعال الشاقة ما ذكرناه، كان القديم تعالى ظالمًا عابثًا»(١).

وهذا الدليل مردودٌ عليهم من وجهين:

١- ما ذكروه مبني على أن العبد يستحق بنفسه على الله تعالى شيئًا، وهذا باطلٌ، فإن العبد لا يستحق بنفسه على الله تعالى شيئًا، وليس له أن يوجب على ربه شيئًا، لا لنفسه ولا لغيره.

ووجوب إثابته ﷻ لعباده الطائعين، إنما كان ذلك لإخباره به، وهو صادقٌ في وعده لا يُخلف الميعاد.

٢- إن الله تعالى لو قُدر أنه عذب من يشاء من عباده لم يكن لأحدٍ منعه، ولا يكون بذلك ظالمًا، قال تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧].

وقال رسول الله ﷺ: **«لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالمٍ لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم»**(٢)(٣).

واستدلو لوجوب الوفاء بالوعيد على الله تعالى بأن الطريق في الوعد والوعيد واحدة، وكما أنه لا يجوز الخُلف في الوعد فكذلك لا يجوز الخُلف في الوعيد(٤).

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦١٤، ٦١٥.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٩٩) وصححه الألباني.

(٣) انظر: منهاج السنة ١/ ١٧٣.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٦.

وهذا الدليل مردودٌ عليهم: بأن الطريق في الوعد والوعيد ليست متحدةً، فالوعد حقٌّ على الله تعالى لعباده، والوعيد حقٌّ الله تعالى على عباده، وفرق بين الأمرين، ولهذا اتفق أهل السنة والجماعة على أنه يجب على الله تعالى الوفاء بما وعد به عباده؛ لكونه - سبحانه - صادقًا في خبره، والصادق لا يُخلف الميعاد، فهم يوجبون ذلك بحكم الوعد لا بحكم الاستحقاق؛ فالوعد أوجبه الله تعالى على نفسه، والاستحقاق أوجبه العبد على ربه، والعبد لا يملك سلطة الإيجاب على الله -جل شأنه.

وينقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى اتفاق السلف على ذلك، فيقول: «واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبًا بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد»[1].

واتفقوا على أنه يجوز إخلاف الله تعالى لوعيده، لأن الوعيد حقٌّ محضٌ له، فإسقاطه يدل على جزيل كرمه وإحسانه، وعلى عظيم فضله ورحمته.

وفي ذلك يقول ابن تيمية نقلًا عن أهل السنة والجماعة: «يجوز أن يعفو عن المذنب من المؤمنين، وأن يُخرج أهل الكبائر من النار، فلا يَخْلُدْ فيها أحدٌ من أهل التوحيد، ويُخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في معرض حديثه عن اختلاف الناس في نصوص الوعيد: «وقالت فرقةٌ سادسةٌ: هذا وعيدٌ، وإخلاف الوعيد لا يُذم، بل يُمدح، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد، والفرق بينهما: أن الوعيد حقه، فإخلافه عفوٌ وهبةٌ وإسقاطٌ، وذلك

---

(١) انظر: منهاج السنة ١/ ١٦٧.

(٢) انظر: منهاج السنة ١/ ١٧٣، ومجموع الفتاوى ٣/ ١٤٧، ٧/ ٦٧٩.

موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حقٌّ عليه أوجبه على نفسه، والله لا يخلف الميعاد»[١].

وقد بنى المعتزلة على أصلهم في عدم جواز خلف الوعيد أن الذنب الكبير مخرجٌ عن الإيمان والإسلام، فإن مات عليه فهو غير مسلمٍ، وغير المسلم مخلدٌ في النار[٢].

ومن أجل هذا قد أنكروا شفاعة النبي ﷺ، لعصاة المؤمنين.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «فأما قولنا في إثبات الشفاعة فهو معروفٌ، ونزعم أن من أنكره فقد أخطأ الخطأ العظيم، ولكنا نقول: لأهل الثواب دون أهل العقاب، ولأولياء الله دون أعدائه، ويشفع ﷺ في أن يزيدهم تفضلًا عظيمًا»[٣].

وإنكارهم الشفاعة لعصاة المؤمنين مرفوضٌ عند أهل السنة والجماعة، لتواتر الأحاديث الواردة بثبوتها، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ، في أنه يخرج أقوامٌ من النار بعدما دخلوها، وأن النبي ﷺ يشفع في أقوامٍ دخلوا النار»[٤].

ومن الأحاديث الواردة بثبوت ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«إذا كان يوم القيامة شفعت، فقلت: (يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلةٌ)، فيدخلون، ثم أقول: (أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيءٍ)»**[٥].

---

(١) انظر: مدارج السالكين ١/ ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣، ٤/ ٤٥.

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص٢٠٧.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ٤٨٦.

(٥) رواه البخاري (٧٠٧١).

وما رواه أبو موسى الأشعري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل نصف أمتي الجنة، فاخترت الشفاعة، لأنها أعم وأكفى، أترونها للمتقين؟ لا، ولكنها للمذنبين، الخطائين، المتلوثين**»(١).

ولتواتر هذه الأحاديث أجمع أهل السنة والجماعة على ثبوت شفاعته ﷺ لأهل العصيان من أمته.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنة والجماعة أنه ﷺ يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد، بل يخرج من النار من في قلبه مثقال حبةٍ من إيمانٍ، أو مثقال ذرةٍ من إيمانٍ»(٢).

❑ الأصل الرابع من أصول المعتزلة: (المنزلة بين المنزلتين):

وحقيقة هذا الأصل عند المعتزلة أن مرتكب الكبيرة لا يستحق أن يُطلق عليه اسم الإيمان والإسلام؛ لأن في إطلاق ذلك عليه تشريفًا له، وهو ليس أهلًا لهذا التشريف بسبب إعراضه وعصيانه، ولا يستحق أيضًا أن يُطلق عليه اسم الكفر والنفاق؛ لأن أحكام الكفار والمنافقين لا تُجرى عليه.

وإذا انتفى عنه اسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق استحق أن يسمى فاسقًا.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنًا، ولا كافرًا، ولا منافقًا، بل يسمى فاسقًا، وكما لا يسمى باسم هؤلاء فإنه لا يجري عليه أحكام هؤلاء، بل له اسمٌ بين الاسمين وحكمٌ بين الحكمين»(٣).

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٣١١) وصححه الألباني دون زيادة: «لأنها أعم....».

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١/ ٣١٨.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٣٩، ١٤٠.

ويقول أبو القاسم البلخي: «وأجمعوا أن الفاسق المرتكب الكبائر لا يستحق أن يسمى بالاسم الشريف الذي هو الإيمان والإسلام، ولا بالكفر، بل يسمى بالفسق كما سماه الله وأجمع عليه أهل الملة، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين»(١).

وقد بنى المعتزلة على إخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان والإسلام، الخلود له في النار(٢).

وهذا الأصل الذي أجمع عليه المعتزلة مرفوضٌ عند أهل السنة والجماعة من جهة نفي الإيمان والإسلام عن مرتكب الكبيرة، ومن جهة الحكم عليه بالخلود في النار؛ لأنهم - أي أهل السنة - يرون أن مرتكب الكبيرة مؤمنٌ ناقص الإيمان، فلا يخرج بمعصيته عن مسمى الإيمان والإسلام، ولا يحكم له بالنار يوم القيامة، وإنما يكون واقعًا تحت مشيئة الله تبارك وتعالى، إن شاء الله غفر له وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه وأدخله النار، لكنه لا يخلد فيها.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومذهب أهل السنة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسناتٌ وسيئاتٌ، يستحقون بهذا العقاب، وبهذا الثواب»(٣).

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص٦٤.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦٦٦، مجموع الفتاوى ٧/ ٦٧٩، كتاب الإيمان لابن تيمية ص٢٨٤، ٣٠٥، ٣٠٦، التبصير في الدين للإسفرائيني ص٢٩، شرح الطحاوية ص٢٦٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ٦٧٩.

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «وأهل الكبائر من أمة محمدٍ ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: «إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين كما قالت المعتزلة»(٢).

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بكبيرته عن الإيمان ما يلي:

١- أن الله تبارك وتعالى جعل مرتكب الكبيرة من المؤمنين، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

فلم يُخرج القاتل من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وجعله أخًا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريبٍ.

وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إلى أن قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

فلم يخرج المتقاتلين من المسلمين عن الإيمان، بل نص على أنهم مع المؤمنين، مع أن الاقتتال كبيرةٌ من كبائر الذنوب.

---

(١) انظر: شرح الطحاوية ص٣٢٣.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٢٧٣.

ويقول أبو القاسم البلخي: «وأجمعوا أن الفاسق المرتكب الكبائر لا يستحق أن يسمى بالاسم الشريف الذي هو الإيمان والإسلام، ولا بالكفر، بل يسمى بالفسق كما سماه الله وأجمع عليه أهل الملة، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين»[١].

وقد بنى المعتزلة على إخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان والإسلام، الخلود له في النار[٢].

وهذا الأصل الذي أجمع عليه المعتزلة مرفوضٌ عند أهل السنة والجماعة من جهة نفي الإيمان والإسلام عن مرتكب الكبيرة، ومن جهة الحكم عليه بالخلود في النار؛ لأنهم - أي أهل السنة - يرون أن مرتكب الكبيرة مؤمنٌ ناقص الإيمان، فلا يخرج بمعصيته عن مسمى الإيمان والإسلام، ولا يحكم له بالنار يوم القيامة، وإنما يكون واقعًا تحت مشيئة الله تبارك وتعالى، إن شاء الله غفر له وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه وأدخله النار، لكنه لا يخلد فيها.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومذهب أهل السنة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسناتٌ وسيئاتٌ، يستحقون بهذا العقاب، وبهذا الثواب»[٣].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص٦٤.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٦٦٦، مجموع الفتاوى ٧/ ٦٧٩، كتاب الإيمان لابن تيمية ص٢٨٤، ٣٠٥، ٣٠٦، التبصير في الدين للإسفرائيني ص٢٩، شرح الطحاوية ص٢٦٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٧/ ٦٧٩.

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «وأهل الكبائر من أمة محمدٍ ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته»[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: «إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين كما قالت المعتزلة»[٢].

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بكبيرته عن الإيمان ما يلي:

١- أن الله تبارك وتعالى جعل مرتكب الكبيرة من المؤمنين، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

فلم يُخرج القاتل من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وجعله أخًا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب.

وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إلى أن قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

فلم يخرج المتقاتلين من المسلمين عن الإيمان، بل نص على أنهم مع المؤمنين، مع أن الاقتتال كبيرةٌ من كبائر الذنوب.

---

(١) انظر: شرح الطحاوية ص٣٢٣.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٢٧٣.

٢- أن مرتكب الكبيرة له حسناتٌ وله سيئاتٌ، وليس إبطال الحسنة بالسيئة بأولى من العكس، وكيف وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]؟

٣- أن السنة المطهرة دلت على أن مرتكب الكبيرة لا تحبط حسناته حتى يخرج من مسمى الإيمان.

ومما ورد في ذلك قوله ﷺ: «من كانت عنده مظلمةٌ لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينارٌ ولا درهمٌ، من قبل أن يؤخذ لأخيه حسناته، فإن لم يكن له حسناتٌ أخذ من سيئات أخيه فطُرحت عليه»[١].

فثبت أن الظالم تكون له حسناتٌ يستوفي المظلوم حقه منها، ومع أن ظلم الناس كبيرةٌ من كبائر الذنوب إلا أن هذه الكبيرة لم تُحبط العمل، ولم تُخرج الظالم من أن يكون أخًا للمظلوم.

وبذلك يُعلم أن مرتكب الكبيرة هو مؤمنٌ ناقص الإيمان، أو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يُسلب مطلق الاسم[٢].

❑ الأصل الخامس من أصول المعتزلة: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر):

المعروف عند المعتزلة هو: (كل فعلٍ عرف فاعله حسنه، أو دل عليه).

والمنكر عندهم هو: (كل فعلٍ عرف فاعله قبحه، أو دل عليه)[٣].

---

(١) رواه البخاري (٦١٦٩).

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٢٦٤: ٢٧٣، مقاصد الكلام في عقائد الإسلام للتفتازاني ورقة ١٦٠، ١٦١، اللباب في أصول الدين للأرموي ورقة ٦٦.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٤١.

وهم يرون وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأي وجهٍ مستطاع، سواءٌ أكان بالسيف أم بما هو دونه.

وفي ذلك يقول البلخي: «وأجمعوا أن على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واجبان بأي جهةٍ استطاعوهما، بالسيف فما دونه»(١).

ووجوبها عندهم على سبيل الكفاية، لا على سبيل العين.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «فإذا ارتفع هذا الفرض ببعض المكلفين سقط عن الباقين، فلهذا قلنا: إنه من فروض الكفايات»(٢).

وأما المقصود بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم فيوضحه القاضي عبد الجبار، فيقول: «واعلم أن المقصود بالأمر بالمعروف إيقاع المعروف، وبالنهي عن المنكر زوال المنكر، فإذا ارتفع الغرض بالأمر السهل لم يجز العدول عنه إلى الأمر الصعب»(٣).

ومعنى ذلك: أنه يجب معالجة المنكر بالتدرج من الأسهل إلى الأصعب، ولا يجوز العكس، فمن استطاع تغيير المنكر باللسان لم يجز له العدول عنه إلى اليد، ومن استطاعه باليد لم يجز له العدول عنها إلى السيف وهكذا.

وعندهم أن المعروف يقع على قسمين: واجبٌ، ومندوبٌ، والأمر به تصدق عليه هذه القسمة تبعًا لذلك.

وأما المنكر كله عندهم من بابٍ واحدٍ، فيجب النهي عن جميعه مكروهًا كان أو محرمًا.

---

(١) انظر: فضل الاعتزال ص٦٤.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٤٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص١٤٤.

وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: «والمعروف على قسمين: أحدهما واجبٌ، والآخر ليس واجبًا، فالأمر بالواجب واجبٌ، وبالنافلة نافلةٌ، وأما المنكر من بابٍ واحدٍ في أنه يجب النهي عن جميعه عند استكمال الشرائط»[1].

والشرائط التي وضعوها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هي كالتالي:

١- أن يعلم أن المأمور به معروفٌ، وأن المنهي عنه منكرٌ، لئلا يأمر بالمنكر، وينهى عن المعروف.

٢- أن يعلم أن المنكر حاضرٌ، كأن يرى آلات الشرب مهيأةً، والملاهي حاضرةً، والمعازف جامعةً.

٣- أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرةٍ أعظم منه، فإنه لو علم أو غلب على ظنه أن نهيه عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعةٍ من المسلمين أو إحراق محلةٍ = لم يجب.

٤- أن يعلم أو يغلب على ظنه أن لقوله فيه تأثيرًا وإلا لم يجب.

٥- أن يعلم أو يغلب على ظنه أنه لا يؤدي إلى مضرةٍ في ماله، أو في نفسه[2].

ولا شك أن ما ذكره المعتزلة في هذا الأصل مشتملٌ على حقٍّ وباطلٍ؛ فوجوه الحق فيما ذكروه تنحصر فيما يلي:

١- قولهم بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ كفائيٌّ؛ فهذا حقٌّ لا ريب فيه.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة ص١٤٣.

(٢) انظر: المرجع السابق ص١٤٤.

قال النووي رحمه الله تعالى: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفايةٍ، إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقين، وإذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذرٍ ولا خوفٍ»(١).

وقال ابن العربي رحمه الله تعالى في قول الحق - جل وعلا -: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾(٢) قال: «في هذه الآية وفي التي بعدها، وهي قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، دليلٌ على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفايةٍ»(٣).

٢- تقسيم الأمر بالمعروف إلى واجبٍ ومندوبٍ.

وهذا حقٌّ لا مرية فيه؛ إذ المندوب ليس بواجبٍ في الأصل حتى يجب الأمر به، بل يكون الأمر به مندوبًا، أما الواجب فلكونه حتميًّا على المكلف، وجب الأمر به.

٣- اشتراطهم في الآمر والناهي أن يكون عالمًا بما يأمر به، وبما ينهى عنه.

وهذا حقٌّ لا مرية فيه؛ إذ الجاهل بما يأمر به وينهى عنه قد يُنكر معروفًا يظنه منكرا، وكذا العكس، أو يُنكر على أحدٍ فِعْلَ أمرٍ مختلفٍ فيه.

وفي ذلك يقول النووي رحمه الله تعالى: «إنما يأمر وينهى من كان عالمًا بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة كالصلاة والصيام والزنا والخمر

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٢٣.

(٢) انظر: شرح الطحاوية ص٣٢٣.

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢٩٢.

ونحوها فكل المسلمين علماءٌ بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال، ومما يتعلق بالاجتهاد لم يكن للعوام مدخلٌ فيه ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء، ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه»[١].

٤- اشتراطهم لوجوب إنكار المنكر، العلم بحضور المنكر، كرؤية آلات اللهو والشرب وغيرها.

وهذا حقٌّ لا مرية فيه، فمن علم بالمنكر وهو قادرٌ على التغيير لم تبرأ ذمته إلا بالقيام بهذا الواجب.

قال النووي رحمه الله تعالى: «ومما يتساهل أكثر الناس فيه من هذا الباب ما إذا رأى إنسانًا يبيع متاعًا معيبًا أو نحوه، فإنهم لا ينكرون ذلك ولا يُعَرفون المشتري بعيبه، وهذا خطأٌ ظاهرٌ، وقد نص العلماء على أنه يجب على من علم ذلك أن يُنكر علي البائع، وأن يُعَلم المشتري به[٢]».

٥- اشتراطهم في تغيير المنكر ألا يؤدي إلى منكرٍ أعظم منه.

وهذا حقٌّ أيضًا، بناءً علي ما تقرر في قواعد الشريعة المطهرة من ارتكاب أصغر المفسدتين وأخف الضررين لدفع أكبرهما.

وفي ذلك يقول القاضي عياض رحمه الله تعالى: «فإن غلب على ظنه أن تغييره بيده يسبب منكرًا أشد منه من قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان والوعظ والتخويف، فإن خاف أن يسبب قوله مثل ذلك غيَّر بقلبه، و كان في سعةٍ»[٣].

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٢٣.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٢٤، ٢٥.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/ ٢٥.

٦- قولهم: (إن تغيير المنكر يجب أن يكون بالأسهل ثم الأصعب)، وهذا صحيحٌ، إلا أنه لا يجب دائمًا أن يكون تغيير المنكر بالأسهل ثم الأصعب، بل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، ولهذا فإن النبي ﷺ قد بدأ بالأعلى ثم الأدنى في تغيير المنكر، بقوله: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[(١)].

والحكمة تقتضي أن يغير المُنْكِرُ ما يراه من منكر حسبما يقتضيه المقام، وفي ذلك يقول القاضي عياض رحمه الله تعالى: (فحق المغيّر أن يغيِّره بكل وجهٍ أمكنه زواله به، قولًا كان أو فعلًا، فيكسر آلات الباطل ويريق المسكر بنفسه، أو يأمر من يفعله)[(٢)].

وأما وجوه الباطل فيما ذكروه فتنحصر فيما يلي:

١- إباحتهم تغيير المنكر بالسيف، وهذا باطلٌ؛ لما يؤدي إليه من إزهاق الأرواح، وسفك الدماء، بسبب فعل معصيةٍ قد لا يقوى على إباحة دم المسلم، وذلك يفضي إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار.

بل الحق في ذلك أن من لم يرتدع عن منكره باليد واللسان، وجب رفع أمره إلى السلطان.

قال ابن العربي رحمه الله تعالى: «فإن لم يقدر أن يحول بين المنكر وبين متعاطيه بنزعه عنه وبجذبه منه إلا بمقاتلةٍ وسلاحٍ، فليتركه، وذلك إنما هو إلى السلطان، لأن شهر السلاح بين الناس قد يكون مخرجًا إلى الفتنة، وآيلًا إلى فسادٍ أكثر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[(٣)].

---

(١) رواه مسلم (٤٩).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٢٥.

(٣) انظر: أحكام القرآن ١/ ٢٩٣.

٢- اشتراطهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علم الآمر والناهي أن لقوله فيه تأثيرًا، وإلا سقط عنه الوجوب.

وهذا شرطٌ باطلٌ، مخالفٌ لقول علماء الأمة.

قال النووي رحمه الله تعالى: «قال العلماء ﷺ: (ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظنه، بل يجب عليه فعله فإن الذكرى تنفع المؤمنين)، وقد قدمنا أن الذي عليه: الأمر والنهي لا القبول، وكما قال الله ﷻ: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]، ومثل العلماء هذا بمن يرى إنسانًا في الحمام أو غيره مكشوف بعض العورة ونحو ذلك، والله أعلم»[١].

وقال ابن اللحام الحنبلي رحمه الله تعالى: «إنكار المنكر لا يسقط بظنه أنه لا يفيد»[٢].

٣- أما اشتراطهم أن يعلم الآمر والناهي أو يغلب على ظنه أن أمره بالمعروف أو نهيه عن المنكر لا يؤدي إلى مضرةٍ في ماله ونفسه فمن أعجب العجب؛ فإن القيام بأعباء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طريقٌ محفوفٌ بالأشواك، ولو تخاذل كل إنسانٍ قادرٍ على تغيير المنكر عن التغيير مخافة الأذى على نفسه أو ماله لما بقي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثرٌ يُذكر في إصلاح الأوضاع واستقامة الأخلاق، بل يجب على المسلم المحتسب أجره على الله تبارك وتعالى، أن يقوم بأمانة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خير قيامٍ، وأن يصبر علي ما أصابه من أذىً في سبيل ذلك ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧].

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٢٣.

(٢) انظر: القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص١٤.

وفي ذلك قال أهل العلم: «ويحسن لكل مؤمنٍ أن يعتمل[(١)] في تغيير المنكر، وإن ناله بعض الأذى»[(٢)].

ولقد أدرك الصحابة الكرام - رضي الله تعالى عنهم - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابد فيه من احتمال الأذى، ولهذا فقد قرأ عثمان وابن مسعودٍ - رضي الله تعالى عنهما- قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

قَرَآ هذه الآية الكريمة على هذا النحو: (ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم)»[(٣)].

وبعد: فهذه هي أصول المعتزلة الخمسة التي اتفقوا عليها جميعًا، والتي أصبحت أسسًا مهمة يقوم عليها مذهب الاعتزال عندهم، وجعلوها جواز العبور لمن أراد دخول أقطار هذا المذهب للانتساب إليه، والانضواء تحت لوائه. وقد علمنا الحق فيها من الباطل.



(١) جاء في القاموس: (اعتمل: عمل بنفسه، وأعمل رأيه، وآلته).

(٢) انظر: تفسير الثعالبي «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/ ٢٩٨، «جامع البيان» تفسير الطبري ٤/ ٣٨.

كِبَارُ المُعْتَزِلَةِ

وَضَلالُهُم

مجموعة مقالات قديمة

للشيخ عبد القادر بن حبيب الله السندي
رحمه الله

اعتنى بها وزاد عليها
سليمان بن صالح الخراشي
رحمه الله



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد:

فقد ناولني فضيلة عميد كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية الشريفة - على صاحبها الصلاة والسلام - كتابًا، بعد أن كتب رأيه على الغلاف الثاني ما نصه: «هذا الكتاب فيه خلطٌ وتلبيسٌ ولا ينبغي لصغار الطلبة قراءته؛ لأن مؤلفه غير محققٍ، وغير مميزٍ بين عقيدة السلف والخلف، وتؤدي قراءته إلى بلبلة أفكار قارئيه، لذا ننصح طلبة العلم بعدم قراءته والانصراف إلى قراءة كتب المحققين من علماء السلف الصالح وأتباعهم».

قلت: هذا هو نص الكلمة التي وقع تحتها فضيلة العميد، فكأنه طلب إليَّ - حفظه الله تعالى - تفصيل ما أجمله في كلمته، والإطناب في ما اختصره؛ إظهارًا للحق وتبيينًا للواقع الأليم الذي وقع فيه صاحب الكتاب من الخلط والتلبيس، إما بعدم علمه - فهو أهون في نظري - وإما عنادًا - فهو أفظع وأشنع - كما قال الشاعر:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأنا أحسن الظن به فأقول إنه غير مميزٍ كما حكم عليه فضيلة العميد في كلمته، وأما إذا كان عالمًا ثم قام بهذه العملية الشنيعة في هذا الكتاب الذي أسماه: «هذه عقيدة السلف والخلف في ذات الله تعالى وصفاته، وأفعاله، والجواب الصحيح لما وقع فيه الخلاف من الفروع بين الداعين للسلفية

وأتباع المذاهب الأربعة الإسلامية»[١]، فهذه التسمية الطويلة للكتاب المذكور بهذه الصفة وبهذا الأسلوب فيه دلالةٌ واضحةٌ على عدم علم صاحبه، فضلًا عما أورده فيه من النقل غير المسند كما ستعرف ذلك - إن شاء الله تعالى-، ثم هو لا يفرق بين العَصَى والحية، وبين الأرض والسماء، وبين الظلام الدامس والنور الوهاج.

وقد فكرت كثيرا - بعد الدعاء من الباري جل وعلا لهذا الأخ الكريم- في كيفية المناقشة معه، وقد عرفت حاله تمامًا أثناء إلقاء نظرتي على كتابه هذا مع ما قاله فضيلة العميد في كلمته، ولست أبالي بما يقول في حق السلف - رحمهم الله تعالى - بأنهم حشويةٌ، ما دام جعل عقيدة السلف والخلف عقيدةً واحدةً لا فرق بينهما في نظره أبدًا. مع أن الذين أوجدوا هذه العقيدة الخلفية أول مرةٍ وتكلموا فيها قالوا: «إن عقيدة السلف أسلم وعقيدتنا أعلم وأحكم». ولا ينكر هذه الحقيقة إلا من كان بعيدًا عن العلم في هذا الموضوع بالذات، ولقد عجبت من الأخ وذلك في عنوان كتابه إذ جعل عقيدة السلف الصالح ذاتًا وصفةً وعبادةً لله تعالى كعقيدة الخلف التي اضطرب فيها أصحابها الأولون اضطرابًا شديدًا وانقسموا إلى طوائفَ عديدةٍ ونحلٍ مختلفةٍ ومللٍ متنوعةٍ بعضهم أقرب إلى عقيدة السلف الصالح رحمهم الله تعالى».

ولم نسمع ولم نر أحدًا أنكر هذه الحقيقة الناصعة ممن سبقه سبقا علميًّا وزمانيًّا. فهذا الشيخ محمد زاهد الكوثري الذي حمل لواء التعطيل والتحريف في الزمن الأخير، والذي لم يترك كتابًا من كتب السلف إلا وقد

---

(١) للكاتب السوري: ابن خليفة عليوي (ت ١٤١٦ هـ). وقد عمل بالسعودية عدة سنوات، وبعد خروجه منها ألف كتابه هذا! كحال غيره ممن شعارهم: ودارهم ما دمتَ في دارهم! (س).

علق عليه إثباتًا لهذه العقيدة الخلفية ودفاعًا عنها واستماتةً في سبيلها ونكايةً بعلماء السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم - رضي الله تعالى عنهم -، إلى أن قام العلامة المحدث الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه النافع البارع: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، وقد نشره وأنفق عليه ناصر السنة المحمدية الشيخ محمد نصيف رحمه الله تعالى ووزعه في سبيل الله تعالى على طلبة العلم. وإني أرى في هذا المقام أن أتعرض لهذه الفتنة ومن هم أصحابها الأولون، ثم انتشارها في صفوف الذين لم تتمكن العقيدة الصحيحة الصافية من قلوبهم.

تلك العقيدة التي جاء بها رسول الله ﷺ بعد وقتٍ قصيرٍ من طلوع الصبح الصادق الذي أعطى للكائنات كلها - فضلًا عن الإنسانية - ثقافةً جديدةً وحياةً حرةً كريمةً، ومحبةً إيمانيةً مثاليةً ونظامًا رفيعًا ومنهاجًا مستقيمًا وأخوةً صادقةً عظيمةً وعقيدةً صافيةً نقيةً وسياسةً حكيمةً، قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، هذا المعنى الذي أشار إليه القرآن الكريم في هاتين الآيتين الكريمتين تركز في قلوب هؤلاء الذين مجدهم الله تعالى في كتابه الكريم وعظم شأنهم، وذلك في قوله الحكيم في سورة الفتح: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

ما أعظم هذه التزكية في صورةٍ رائعةٍ مثاليةٍ من رب العزة والجلال في حق هؤلاء النخبة المختارة الذين فهموا هذه الشريعة الإسلامية الغراء، عقيدةً وعبادةً ومعاملةً وسلوكًا وأدبًا ونظامًا، وغيرها من المعاني السامية.

ثم تأتي زمرةٌ فاسقةٌ من اليهود والنصارى لكي تشوه هذه الحقيقة الناصعة البيضاء، التي يقول عنها - عليه الصلاة والسلام - في حديثه المبارك الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده وابن ماجه في سننه وذلك بإسناد حسن، قال الإمام أحمد[١]: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا معاوية - يعني ابن صالح - عن ضمرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي أنه سمع العرباض بن سارية قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، قلنا: يا رسول الله إن هذه لموعظة مودعٍ، فماذا تعهد إلينا؟ قال: **قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعليكم بالطاعة وإنْ عبدًا حبشيًّا، عضوا عليها بالنواجذ، فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد**».

وللحديث شواهد كثيرةٌ، منها ما أخرجه ابن ماجه[٢] في المقدمة من حديث أبي الدرداء - رضي الله تعالى عنه - وفيه: «**وأيم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء**»، قال أبو الدرداء: «صدق والله رسول الله ﷺ، تركنا والله على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء».

قلت: وكيف لا؟ وقد قال - جل وعلا - في كتابه الحكيم: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، وسوف يأتي تفسير

---

(١) المسند: (٤/ ١٢٦) ابن ماجه (رقم ٤٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي به.

(٢) ابن ماجه في السنن حديث رقم (٥).

هذه الآية الكريمة في نهاية الموضوع - إن شاء الله تعالى - تثبيتًا لعقيدة السلف الصالح وتأييدًا لها.

وأما الآن فإني أثبت هنا إثباتًا علميًا - إن شاء الله تعالى - أن هذا العنوان الذي عنون به هذا الأخ الكريم كتابه بقوله: «هذه عقيدة السلف والخلف في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله، والجواب الصحيح لما وقع فيه الخلاف من الفروع بين الداعين للسلفية وأتباع المذاهب الأربعة الإسلامية» هو عنوانٌ غير صحيحٍ؛ لأن عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين مبنيةٌ على أسسٍ ثلاثةٍ:

(١) تنزيه الله عن مشابهة الخلق.

(٢) الإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة، وعدم التعرض لنفيها، وعدم التهجم على الله بنفي ما أثبته لنفسه.

(٣) قطع الطمع عن إدراك الكيفية.

كما ذكر ذلك عمدة المتأخرين العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله نقلًا عن المصادر الأصلية، كما سوف يأتي بعض تفصيله - إن شاء الله -[(١)].

وأما عقيدة الخلف فإنها مبنيةٌ على التأويل والتحريف والتعطيل والتشبيه، كما حكى ذلك سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النسفية، وهو كتابٌ يُدرَّس في أغلب مدارس الهند والباكستان وغيرهما في مادة التوحيد، وأصل الكتاب للشيخ عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي، قال التفتازاني ما نصه: «وقد كانت الأوائل من الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم

(١) انظر رسالته «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» (ص٢٥) وهي من مطبوعات الجامعة الإسلامية سنة ١٣٩٥ هـ.

أجمعين - لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه، ولقلة الوقائع والاختلافات وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات مستغنين عن تدوين العلمين- الكتاب والسنة - وترتيبيهما أبوابًا وفصولًا، وتقرير مقاصدها فروعًا وأصولًا، إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين، وغلب البغي على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والوقعات، والرجوع إلى العلماء في المهمات، فاشتغلوا بالنظر والاجتهاد والاستدلال والاستنباط وتمهيد القواعد» اهـ.

ثم قال في موضعٍ آخر معتذرًا للخلف عما أقدموا عليه من إيجاد هذه العقيدة الخلفية قال: «القوم الذين كانوا يناظرهم الخلف ما كانوا يقبلون الأدلة النقلية ولا ينقادون لها؛ فذلك اضطر علماء الخلف إلى الأدلة العقلية»[1] اهـ.

نقل هذا كله الشيخ صالح بن أحمد رحمه الله تعالى في كتابه (تحكيم الناظر)[2]، وكان شرح العقائد عندي في يومٍ من الأيام، وكنت قد درسته على يد بعض المشايخ بباكستان، ثم أحرقته فيما بعد، ولو كنت تركته لنقلت منه نصوصًا كثيرةً.

قلت: هذا نص كلام التفتازاني شارح العقيدة النسفية، وهو يعترف اعترافًا لا يشوبه أدنى شكٍّ بأن هذه العقيدة الخلفية أوجدها علماء الخلف لكي يناظروا بها من كان يرفض الأدلة النقلية من الخلف، ولذلك نقل عن المتأخرين الذين أوجدوا هذه العقيدة الخلفية العلمية حسب زعمهم: «أن عقيدة السلف أسلم وعقيدتنا أعلم وأحكم»، كما نقله عنهم شارح العقيدة

---

(١) شرح العقائد النسفية، ص١١.

(٢) تحكيم الناظر: ص٢٧ - ٢٩، طبعة سنة ١٣٧٠ هـ.

الطحاوية، حيث قال رحمه الله تعالى: «نبينا ﷺ أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخصٌ بدعةً اتسعوا في جوابها، لذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا قليل البركة، كما لا يقول ضلال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم وإن طريقتنا أحكم وأعلم[١]» اهـ.

وهكذا نقل عنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني المتوفي سنة ١١٨٨هـ في شرحه (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية) على منظومته التي سماها: (الدرة المضية في عقيدة أهل الفرقة الناجية) إذ قال رحمه الله تعالى: «مذهب السلف هو المذهب المنصور، والحق الثابت المأثور، وأهله هي الفرقة الناجية، والطائفة المرحومة التي هي بكل خيرٍ فائزةٌ، ولكل مكرمةٍ راجيةٌ، من الشفاعة والورود على الحوض ورؤية الحق، وغير ذلك من سلامة الصدور، والإيمان بالقدر والتسليم لما جاءت به النصوص، فمن المحال أن يكون الخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض من لا تحقيق لديه ممن لا يقدر السلف، ولا عرف الله تعالى ولا رسوله والمؤمنين به حق المعرفة المأمور بها، من أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك، بمنزلة الأميين، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهور، وقد كذبوا وأفكوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين باطلين،

(١) شرح الطحاوية: ص٧٣.

الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، والجهل والضلال بتصويب غيرهم[(١)]».

قلت: والشاهد في هذا الكلام واضحٌ بَيِّنٌ، إنه نقل عن ضلال المتكلمين مقالتهم في التفريق بين طريقة السلف والخلف، مع أن هذا الرجل الذي أخطأ في وضع عنوان كتابه لم يفرق بين عقيدة السلف والخلف، فضلًا عما في كتابه من الحقائق غير الثابتة على أئمة الحديث وعلى غيرهم من جهابذة المتكلمين والفلاسفة الذين لا يرضون عن عمله هذا؛ لأنه قال على الفريقين وآذاهما في وقتٍ واحدٍ، أرجو له الهداية والعودة الحميدة إلى طريق الصواب.

إني حسب الوعد الذي قطعته على نفسي أرغب أن أتعرض لهذه الفتنة السوداء والنكسة الشنعاء، وذلك في ضوء البحث العلمي؛ إيضاحًا للحق وبيانًا للواقع ودعوةً إلى ما كان عليه الأولون من منهجٍ رفيعٍ ودستورٍ عظيمٍ، مع التعرض لتاريخ بعض رجال هذه الحادثة الأليمة والواقعة الخطيرة - أعني الاعتزال -، ثم الذين وقفوا في سدها ودفعها دفاعًا قويًا وسدًّا منيعًا من أئمة الحديث والسنة - رحمهم الله تعالى -، ثم التعرض لبعض نقول هذا الكتاب المردود عليه بأنها مقولةٌ على أصحابها بغير علمٍ، وكشفًا لحقيقة هذا المؤلف الجديد، وتنبيهًا وتحذيرًا للإخوة الطلبة الذين هم في حاجةٍ إلى ثقافةٍ قويةٍ وحضارةٍ إسلاميةٍ عظيمةٍ، ألا يقرؤوا مثل هذه الكتب - وما أكثرها اليوم في الأسواق -، قبل تمكنهم من الحصول على الرصيد الحافل من العلم الصحيح والعقيدة الصافية النقية؛ وذلك بدراستهم علوم الكتاب والسنة، وأصول دراستهما من أفواه أهل العلم المتمكنين منه دراية ورواية.

(١) لوامع الأنوار البهية: (١/ ٢٥).

(١) الجعد بن درهم[١]

نعم، أول فتنة شنعاء في هذا الباب تأويل صفات الباري - جل وعلا - وتعطيلها أو تحريفها أو إنكارها بالكلية قام بها رجلٌ يسمي (الجعد بن درهم)، قال الإمام الذهبي في ميزانه: «عداده في التابعين»، ثم قال: «مبتدعٌ ضالٌّ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر»[٢].

وقال الحافظ في لسان الميزان: «وللجعد أخبارٌ كثيرةٌ في الزندقة، منها أنه جعل في قاروةٍ ترابًا وماءً فاستحال دودًا أو هوامًا، فقال: أنا خلقت هذا لأني كنت سبب كونه، فبلغ ذلك جعفر بن محمد، فقال: ليقل كم هو، وكم الذكران منه والإناث إن كان خلقه، وليأمر الذي يسعى إلى هذا أن يرجع إلى غيره، فبلغه ذلك فرجع»[٣] اهـ.

وذكره العلامة الإمام أبو سعد عبد الكريم السمعاني في (الأنساب) في نسبة الجعدي، إذ قال: «وجماعةٌ نسبوا إلى رأي الجعد بن درهم مولي سويد بن غفلةٍ، وقع إلى الجزيرة وأخذ برأيه جماعةٌ، وكان الوالي بها إذ ذاك مروان بن محمدٍ، فلما جاءت الخرسانية نسبوه إليه شنعةً عليه، ثم قتل الجعدَ بن درهم: خالدُ بن عبد الله القسري عامل هشام بن عبد الملك»[٤].

---

(١) انظر للمزيد عنه: رسالة «مقالة التعطيل والجعد بن درهم»؛ للدكتور محمد بن خليفة التميمي. (س).

(٢) ميزان الاعتدال: (١/ ٣٩٩).

(٣) لسان الميزان: (٢/ ١٠٥).

(٤) الأنساب للسمعاني: (٣/ ٢٨٧).

وهكذا قال الإمام عز الدين بن الأثير في (تهذيب الأنساب) نقلًا عن السمعاني في هذه النسبة[١].

وقال العلامة الديار بكري صاحب (الخميس): «وكان مروان هذا يُعرف بالجعدي نسبةً إلى مؤدبه وأستاذه جعد بن درهم، وكان زنديقًا»اهـ[٢].

قلت: وقد ساق الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة ٣٨٠هـ إسناده في كتابه البارع النافع المفيد: (الرد علي الجهمية) هكذا في قتل هذا الزنديق: «حدثنا القاسم بن محمد البغدادي ثنا عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده حبيب بن أبي حبيب، قال: خطبنا خالد بن عبد الله القسري يوم عيد الأضحى، فقال: أيها الناس ارجعوا فضحوا، تقبل الله منا ومنكم فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله تبارك وتعالى لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا ﷻ عما يقول الجعد بن درهم علوًّا كبيرًا، ثم نزل فذبحه»[٣].

ثم ساق إسنادًا آخر بقوله: «حدثنا هشام بن منصور البغدادي المكفوف ثنا أحمد سليمان الباهلي ثنا خلف بن خليفة الأشجعي، قال: أُتي خالد بن عبد الله القسري برجلٍ قد عارض القرآن، فقال: قال الله تعالى في كتابه: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾، وقلت أنا ما هو أحسن منه: (إنا أعطيناك الجماهر فصل لربك وجاهر ولا تطع كل سافهٍ وكافرٍ)، فضرب خالدٌ عنقه وصلبه، فمر به

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب: (١/ ٢٨٢).

(٢) تاريخ الخميس (٢/ ١٨٣).

(٣) تُنظر رسالة: «مقالة التعطيل والجعد بن درهم»؛ للدكتور محمد خليفة التميمي، لمعرفة الرد المفصل على من ضعّف هذه القصة. (س).

خلف بن خليفة وهو مصلوبٌ فضرب بيده على الخشبة، فقال: (إنا أعطيناك العمود، فصل لربك على عودٍ، فأنا ضامن لك ألا تعود)!» اهـ[١].

قلت: هذا ثابتٌ عن خالد بن عبد الله القسري، الذي كان عاملًا لهشام بن عبد الملك، وكان ذلك في سنة ١٨هـ في واسط، وقال ابن قتيبة هكذا[٢].



(١) الرد علي الجهمية للإمام الدارمي: ص٢١٠، تحقيق الشيخ بدر البدر.

(٢) المعارف لابن قتيبة: ص١٧٤.

(٢) الجهم بن صفوان[١]

وتبعه في غيه وضلاله جهم بن صفوان أبو محرز، قال الإمام الذهبي في ميزانه: «السمرقندي الضال المبتدع رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا؛ لكنه زرع شرًّا عظيمًا» اهـ[٢].

وقال الحافظ في لسانه: «وكان قتل جهم بن صفوان سنة ثمان وعشرين ومائة، وسببه أنه كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج الخراج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فقال له: استبقني، فقال: لو ملأت هذا كواكب وأنزلت إلي عيسى بن مريم ما نجوت، ولو كنت في بطني لشققت بطني حتى أقتلك، تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت، وأمر بقتله، وكان جهم من موالي بني راسب، وكتب للحارث» اهـ[٣].

قلت: وقد عقد الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدرامي في كتابه عنوانًا وهو: (باب الاحتجاج في إكفار الجهمية)، ثم قال رحمه الله ناظرني رجلٌ ببغداد منافحًا عن هؤلاء الجهمية، وقد نهى عن إكفار أهل القبلة: بكتابٍ ناطقٍ تكفرونهم؟ أم بأثرٍ؟ أم بإجماعٍ؟ فقلت: ما الجهمية عندنا من أهل القبلة، وما نكفرهم إلا بكتابٍ مسطورٍ، وأثرٍ مأثورٍ، وكفرٍ مشهورٍ، أما الكتاب فما أخبر الله ﷺ عن مشركي قريش من تكذيبهم بالقرآن، فكان من أشد ما أخبر عنهم

(١) انظر للمزيد عنه: «رسالة الجهم بن صفوان و آراؤه الاعتقادية: عرض و نقد»؛ لخيرالله بن محمد خير طالب. ورسالة «أثر مقالات الجهم بن صفوان في الفرق الإسلامية»؛ لياسر قاضي. (س).

(٢) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٢٦).

(٣) لسان الميزان: (٢/ ١٤٢).

من التكذيب أنهم قالوا: (هو مخلوقٌ)، كما قالت الجهمية سواءً، قال الوليد -وهو الوليد بن المغيرة المخزومي-: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وهذا قول جهم: (إن هذا إلا مخلوقٌ)، وكذلك قول من يقوله، وقول من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، و﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، و﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ معناهم في جميع ذلك ومعنى جهم بن صفوان في قوله يرجعان إلى أنه مخلوقٌ، ليس بينهما فيه من البون كغرز إبرةٍ ولا كقيس شعرةٍ، فبهذا نكفرهم كما أكفر الله به أئمتهم من قريش، فقال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾، إذ قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ لأن كل إفكٍ وتقولٍ وسحرٍ واختلاقٍ وقول البشر كله لاشك في أنه مخلوقٌ، فاتفق من الكفر - بين الوليد بن المغيرة وجهم بن صفوان - الكلمة، والمراد في القرآن أنه مخلوقٌ، فهذا الكتاب الناطق في إكفارهم.

وأما الأثر فيه: فما حدثنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وجرير بن حازمٍ عن أيوب عن عكرمة أن علي بن أبي طالبٍ ﵁ أتي بقومٍ من الزنادقة فحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباسٍ - رضي الله تعالى عنهما - فقال: أما أنا فلو كنت لقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»، ولما حرقتهم لنهي رسول الله ﷺ: «**لا تُعذبوا بعذاب الله**»، زاد سليمان في حديث جريرٍ: «فبلغ عليًّا ما قال ابن عباسٍ ﵄ فقال: ويح ابن أم الفضل إنه لغواصٌ على الهنات».

قال أبو سعيدٍ: «فرأينا هؤلاء الجهمية أفحش زندقةً، وأظهر كفرًا، وأقبح تأويلًا لكتاب الله ورد صفاته، فيما بلغنا عن هؤلاء الزنادقة الذين قتلهم عليٌّ ﵇ وحرقهم، فمضت السنة من عليٍّ وابن عباسٍ ﵃ في قتل الزنادقة لأنها كفرٌ عندهما، وأنهم عندهما ممن بدل دين الله، وتأولا في ذلك قول رسول الله ﷺ، ولا يجب على رجلٍ قتلٌ في قولٍ يقوله حتى يكون قوله ذلك

كفرًا، ولا يجب فيما دون الكفر قتلٌ إلا عقوبةً فقط، فذاك الكتاب في أكفارهم وهذا الأثر»اهـ[(١)].

قال السندي - عفا الله عنه -: أما حديث ابن عباسٍ - رضي الله تعالى عنهما - الذي رواه أبو سعيد بإسناده عن شيخه سليمان بن حرب فهو حديثٌ أخرجه الإمام البخاري في (الجامع الصحيح، في كتاب الجهاد، باب رقم (١٤٩)، وهو بعنوان [باب لا يعذب بعذاب الله]) عن شيخه علي بن عبد الله المديني، وأخرجه أيضًا في كتابه (استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب رقم (٢)، وهو بعنوان [حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم]) أخرجه عن شيخه أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وأخرجه أيضًا الإمام أبو داود والترمذي والنسائي في سننهم، وكذا ابن ماجه والإمام أحمد في مسنده في عدة مواضعَ.

فالقائل بخلق القرآن في نظر السلف - رحمهم الله تعالى - مبدلٌ دينه كما أثبت ذلك أبو سعيدٍ رحمه الله تعالى: «ونكفرهم أيضًا بكفرٍ مشهورٍ، وهو تكذيبهم بنص الكتاب، وأخبر الله تبارك وتعالى أن القرآن كلامه، وادعت الجهمية أنه خلقه، وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليمًا، وقال هؤلاء: لم يكلمه الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله، إنما سمع كلامًا خرج إليه من مخلوقٍ، ففي دعواهم دعا مخلوقٌ موسى إلى ربوبيته، فقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾، فقال له موسى - في دعواهم -: صدقت! ثم أتى فرعون يدعوه أن يجيب إلى ربوبية مخلوقٍ كما أجاب موسى - في دعواهم -، فما فرق بين موسى وفرعون في مذهبهم في الكفر إذن، فأي كفرٍ بأوضح من هذا»؟!

(١) الرد على الجهمية، ص١٩٨ - ٢٠٠.

وقال الله -تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

فقال هؤلاء: ما قال لشيءٍ قط قولًا، وكلامًا، كن فكان، ولا يقوله أبدا، ولم يخرج منه كلامٌ قط ولا يخرج، ولا يقدر على الكلام - في دعواهم -، فالصم - في دعواهم - والرحمن بمنزلةٍ واحدةٍ في الكلام، فأي كفرٍ أوضح من هذا؟!

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، قال هؤلاء: «ليس لله يدٌ، وما خلق آدم بيديه، إنما يداه نعمتاه أو رزقاه»، فادعوا في يدي الله أوحش مما ادعته اليهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، وقال الجهمية يد الله مخلوقةٌ؛ لأن النعم والأرزاق مخلوقةٌ لا شك فيها، وذاك محالٌ في كلام العرب؛ فضلًا أن يكون كفرًا، لأنه يستحيل أن يقال: خلق آدم بنعمته، ويستحيل أن يقال في قول الله تبارك وتعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ بنعمتك الخير؛ لأن الخير نفسه هو النعم نفسها، ومستحيل أن يقال في قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ نعمة الله فوق أيديهم، وإنما ذكرنا هاهنا اليد مع ذكر الأيدي في المبايعة بالأيدي فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾.

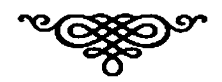
ويستحيل أن يقال: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ نعمتاه، فكأن ليس له إلا نعمتان مبسوطتان، لا تُحصى نعمه ولا تُستدرك، فلذلك قلنا: «إن هذا التأويل محالٌ من الكلام؛ فضلًا عن أن يكون كفرًا»[1].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٠٠ - ٢٠٢.

قلت: ما أوضح هذا الكلام حجةً وبرهانًا، وما أبينه في هذا الموقف الخطير، الذي ضل فيه أقدام المتأخرين تقليدًا لهؤلاء الأشرار الذين أثاروا هذه الشكوك والأوهام نحو هذه الحقيقة الناصعة والحجة القوية الباهرة من إثبات صفات الباري ﷻ علي وجهٍ يليق بجلاله وكماله، فهذا الشيخ محمد زاهد الكوثري الذي سبقت الإشارة إليه يقول في مقالاته الكبرى ما نصه: «بدعة الصوتية حول القرآن»، ثم قال: «والواقع أن القرآن في اللوح، وفي لسان جبريل عليه السلام، وفي لسان النبي ﷺ، وألسنة سائر التالين وقلوبهم وألواحهم مخلوقٌ حادثٌ محدثٌ ضرورةً، ومن ينكر ذلك يكون مسفسطًا ساقطًا من مرتبة الخطاب»، ثم يقول: «وبهذا تتبين شهادة ابن تيمية في حق العلماء، وليس عنده سوى ألفاظٍ مرصوصةٍ، لا إفادة تحتها في بحوثه الشاذة كلها، وغير المفيد لا يُعَدُّ كلامًا، ولم يصح في نسبة الصوت إلى الله حديثٍ[1]» اهـ.

وسوف يأتي الرد علي هذا الكلام القبيح فيما بعد في موضعه - إن شاء الله تعالى -.



(١) مقالات الكوثري، ص٢٧، ٢٨.



(٣) واصل بن عطاء البصري

والرجل الثالث من هؤلاء الذين هم رأس الكفر، واصل بن عطاء البصري الغزّال المتكلم.

قال الإمام الذهبي في ميزانه: «البليغ المتشدق، الذي كان يثلغ بالراء، فلبلاغته هجر الراء وتجنبها في خطابه، سمع من الحسن البصري وغيره، قال أبو الفتح الأزدي: رجل سوءٍ كافرٌ».

قال الإمام الذهبي- وبقوله قلت -: «كان من أجلاء المعتزلة، ولد سنة ثمانين بالمدينة، ومما قيل فيه».

ويجعل البُر قمحًا في تصرفه وخالف الراء حتى احتال للشعر
ولم يُطق مطرًا في القول يجعله فعاذ بالغيث إشفاقًا من المطر

وله من التصانيف كتاب (المرجئة)، وكتاب (التوبة)، وكتاب (معاني القرآن)، وكان يتوقف في عدالة أهل الجمل، ويقول: [إحدى الطائفتين فسقت لا بعينها، فلو شهدت عندي عائشة وعليٌّ وطلحة على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهم]! مات سنة إحدى وثلاثين ومائة»[1]اهـ.

قلت: هذا الزنديق ترجم له ياقوت الحموي في (معجم الأدباء) ترجمةً طويلةً وجاء فيها: «وكان واصل في أول أمره يجلس إلى الحسن البصري، فلما أظهر الاختلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكبي الكبائر وقال جماعةٌ بإيمانهم خرج واصل عن الفريقين وقال بمنزلةٍ بين المنزلتين، فطرده الحسن

(١) ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٢٩).

عن مجلسه فاعتزل عنه، وتبعه عمرو بن عبيدٍ، ومن ثم سُموا وجماعته المعتزلة»[١].

ثم قال ياقوت: «وله من التصانيف (معاني القرآن)، وكتاب (التوبة)، وكتاب (الخطب في التوحيد)، وكتاب (المنزلة بين المنزلتين) »، ثم ذكر بقية الكتب التي صنفها هذا الزنديق في الاعتزال ونفي الصفات، وطعنه في أصحاب النبي ﷺ، كما شاهدت ذلك من كلام الإمام الذهبي رحمه الله تعالى بأنه لا يقبل شهادة عليٍّ وعائشة وطلحة على باقة بقلٍ، وهذا من أقبح الكفر وأشنعه.

وترجم له القاضي أبو العباس شمس الدين أبو بكر بن خلكان في (وفيات الأعيان) ترجمةً مفصلةً وفيها زندقته وكفره وانحرافه[٢].

وترجم له العلامة السمعاني في (الأنساب) في نسبة المعتزلي، فأجاد فيها وأفاد أن الإمام قتادة بن دعامة السدوسي التابعي المعروف هو الذي سماهم المعتزلة.

وقال الحافظ في لسانه - بعد إيراد كلام الإمام الذهبي من الميزان -: «وقال المسعودي: هو قديم المعتزلة وشيخها، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، وكنيته أبو حذيفة».

قال الحافظ: «كان بشار الشاعر صديق أبي حذيفة واصل، وكان مدح خطبته التي نزع منها الراء، ثم رجع عنه لما دان بالرجعة، وكفّر جميع الأمة

(١) معجم الأدباء: (٩/ ٢٤٣ - ٢٤٧).
(٢) وفيات الأعيان: (٦/ ٧ - ١١).

لأنهم لم يتابعوا عليًا، فسئل عن عليٍّ، فقال: وما شر الثلاثة أم عمرٍو، قلت: وما أظن إلا وهمًا في حق واصل»[(١)] اهـ.

قلت: كأن الحافظ في هذا الكلام يقول: إن المسعودي وبشار بن بردٍ الشاعر لا يُقبل منهما هذا الشيء الوارد في حق عليٍّ ﷺ لأنهما موصوفان بالتشيع - والله تعالى أعلم بالصواب -[(٢)].

فإن هذا ومن قبله من أئمة الكفر والضلال هم الذين لهم هذه الجهود الخبيثة والمساعي الخسيسة في إبطال هذه العقيدة الإسلامية الصحيحة الصافية النقية التي جاء بها رسول الله ﷺ[(٣)].

---

(١) لسان الميزان: (٦/ ٢١٥).

(٢) هكذا. وأظن الحافظ فهِم أن قائل: وما شر الثلاثة.. هو واصل، فاستبعد هذا عنه. وهذا هو الصواب، فالمسؤول عن علي ﷺ هو بشار بن بُرد الشاعر، وقد أورد الجاحظ هذه الحكاية في «البيان والتبيين» (١/ ١٦): «وكان واصلُ بن عطاءٍ قبيحَ اللُّثغة شنيعَها، وكان طويلَ العنق جِدًا؛ ولذلك قال بَشَّارٌ الأعمى:

مـا لِـي أشـايـعُ غـزَّالًا لـه عـنـقٌ   كـنِـقْـنِـقِ الـدَّوِّ إن ولّـى وإن مَـثَـلا

عُـنْـقَ الـزَّرافـةِ مـا بـالـي وبـالُـكُـمُ   أتُـكْـفِـرون رجـالًا أكـفَـروا رجُـلا

فلما هجا واصلًا وصوَّب رأيَ إبليسَ في تقديم النَّار على الطِّين، وقال:

الأرض مـظْـلـمـةٌ والـنـارُ مُـشـرِقـةٌ   والـنـار مـعـبـودةٌ مـذْ كـانـت الـنـار

وجعل واصل بنَ عطاءٍ غزَّالًا، وزعَم أنَّ جميعَ المسلمين كفَروا بعد وفاة الرسول، فقيل له: وعليٌّ أيضًا؟ فأنشد:

ومـا شَـرُّ الـثـلاثـةِ أمَّ عـمـرٍو   بـصـاحـبـك الـذي لا تَـصْـبَـحـيـنـا

قال واصلُ بن عطاءٍ عند ذلك: أمَا لهذا الأعمى الملحِد المُشنَّف المكنَّى بأبي معاذٍ مَن يقتله، أما واللّه لولا أن الغِيلة سجِيّةٌ من سجايا الغالية، لبعثْتُ إليه من يبعَج بطنه على مضجعه، ويقتُله في جوف منزِله وفي يوم حَفْله، ثم كان لا يتولَّى ذلك منه إلا عُقَيليٌّ أو سَدُوسيّ...». فتجنب الراء في قوله السابق. (س).

(٣) انظر: مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني: ص٢٩٣.

قال العلامة أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ في كتابه (الأوائل): «أول من صنف في الكلام أبو حذيفة واصل بن عطاء»، ثم قال بعد هذا العنوان مباشرة: «لم يعرف في الإسلام كتابٌ كتب على أصناف الملحدين وعلى طبقات الخوارج وعلى غالية الشيعة والمشايعين في قول الحشوية قبل كتب واصل بن عطاء، وكل أصلٍ نجده في أيدي العلماء في الكلام والأحكام فإنما هو منه»، ثم قال: «وهو أول من سمي معتزليًا»[(١)] اهـ.

قلت: هو أول من ألف وصنف في الإلحاد والكفر في هذا الباب بالتفصيل؛ مع أن له سلفًا كما تقدم في هذا الانحراف الخطير.

ولهذا ترجم له الشيخ محمد بن إسحاق بن النديم المتوفى سنة ٣٤٦هـ في (الفهرست)، قال: «المقالة الخامسة فنون في الكلام والمتكلمين، الفن الأول: في ابتداء أمر الكلام والمتكلمين من المعتزلة والمرجئة وأسماء كتبهم».

ثم ترجم لهذا الزنديق ترجمةً مختصرةً ومناظرته مع تلميذه الضال عمرو بن عبيدٍ، وانتصاره وغلبته على عمرو بن عبيدٍ، الذي تأتي ترجمته فيما بعد.

ثم قال: «وأخباره كثيرةٌ وكانت ولادته في سنة ٨٠ للهجرة، بمدينة الرسول ﷺ، وتوفي في سنة ١٣١هـ»[(٢)].

هذه هي سلسلة الإلحاد والزندقة، لعبت دورًا هامًا في إفساد العقيدة الإسلامية الصحيحة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

---

(١) الأوائل، ص٣٠٠: ٣٩٨.

(٢) الفهرست: ٢٥١.

(٤) عمرو بن عبيد بن باب

ثم جاء بعد هذا الزنديق الضال الخاسر عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان البصري المعتزلي القدري مع زهده وتألهه.

قال الإمام الذهبي في ميزانه: «روى عن الحسن وأبي قلابة، وعنه الحمادان، وعبد الوارث، ويحيى القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعلي بن عاصم، وولاؤه لبني تميم، وكان أبوه من شُرَط الحجاج».

قال الشافعي عن سفيان: «إن عمرو بن عبيدٍ سئل عن مسألةٍ، فأجاب فيها وقال: هذا من رأي الحسن، فقال له رجلٌ: إنهم يروون عن الحسن خلاف هذا؟ قال: إنما قلت هذا من رأيي الحسن - يريد نفسه -».

قال الإمام الذهبي: «ابن عون عن ثابت البناني: رأيت عمرو بن عبيدٍ في المنام وهو يحك آيةً من المصحف، فقلت: أما تتقي الله؟! قال: إني أبدل مكانها خيرًا منها!».

ورواه محمد بن المثني عن عبد الرحمن بن جبلة عن ثابت بن حزم القطعي حدثنا عاصم الأحول، قال: جلست إلى قتادة، فذكر عمرو بن عبيدٍ فوقع فيه، فقلت: لا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض، فقال: يا أحول، أو لا تدري أن الرجل إذا ابتدع فينبغي أن يُذكر حتى يحذر؟! فجئت مغتمًّا، فقمت فرأيت عمرو بن عبيدٍ يحك آيةً من المصحف، فقلت له: سبحان الله، قال: إني سأعيدها، فقلت: أعدها، قال: لا أستطيع، رواه هدبة بن خالدٍ عنه.

قال ابن معين: «لا يُكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال أيوب ويونس: «يكذب»، وقال حميد: «كان يكذب على الحسن»،

وقال ابن حبان: «كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، واعتزل مجلس الحسن هو وجماعةٌ معه فسموا المعتزلة، قال: وكان يشتم الصحابة ويكذب في الحديث وهمًا لا تعمدًا»، وقال الدارقطني وغيره: «ضعيفٌ».

ثم قال الإمام الذهبي: «يحيى عن حميد الطويل عن عمرو بن النضر، قال: سئل عمرو بن عبيدٍ يومًا عن شيءٍ وأنا عنده فأجاب فيه، فقلت: ليس هكذا يقول أصحابنا، فقال: ومن أصحابك لا أبًا لك؟ قلت: أيوب ويونس وابن عون والتيمي، قال: أولئك أرجاسٌ أنجاسٌ أمواتٌ غير أحياءٍ».

قال السندي: أيوب هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري، قال الحافظ نقلًا عن جملةٍ كبيرةٍ من أئمة الحديث: «ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ من كبار الفقهاء العباد من الطبقة الخامسة مات سنة ١٣١هـ وهو من رجال الكتب الستة»[١].

ويونس هو: يونس بن ميسرة بن حلبس - بمهملتين في طرفيه وموحدةٍ وزن جعفر-، وقد ينسب إلى جده، قال الحافظ نقلًا عن نقاد الحديث وحماته: «ثقةٌ عابدٌ معمرٌ من الطبقة الثالثة، توفي سنة ١٣٢هـ، وهو من رجال السنن الثلاث، أبي داود والترمذي وابن ماجه»[٢].

وابن عون هو: عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، قال الحافظ نقلًا عن جهابذة أهل الحديث ممن عاصروا ابن عون: «ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من الطبقة السادسة، مات سنة ١٥٠هـ وهو من رجال الجماعة»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب: (١/ ٨٩).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٣٨٦).

(٣) المرجع السابق: (١/ ٤٣٩).

والتيمي هو: سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، قال الحافظ نقلًا عن حماة السنة ونقادها ممن عاصروه: «ثقةٌ، ثبتٌ من الطبقة الرابعة، مات سنة ١٤٣هـ وهو ابن سبعٍ وتسعين سنة، وهو من رجال الجماعة»[1].

فقول هذا الزنديق الملحد في حق هؤلاء الحفاظ النقاد الأثبات الذين وقفوا في وجه زندقته وانحرافه وكفره مدافعين عن سنة رسول الله ﷺ قولٌ زائغٌ وباطلٌ لا يُلتفت إليه بحالٍ من الأحوال، إلا مَن كان على شاكلته في الانحراف والزيغ والضلال والإلحاد والكفر - والعياذ بالله تعالى -.

ثم قال الإمام الذهبي في ميزانه: «الفلاس سمع يحيى يقول: قلت لعمرو بن عبيدٍ: كيف حديث الحسن عن سمرة في السكتتين؟ فقال: ما نصنع بسمرة؟ قبح الله سمرة!».

قال السندي: قبح الله عمرو بن عبيدٍ؛ فإنه يسب سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ﷺ وهو من أصحاب النبي ﷺ.

قال الحافظ في الإصابة: «وكان - أي سمرة - شديدًا على الخوارج فكانوا يطعنون عليه، وكان الحسن وابن سيرين يثنيان عليه»[2].

وقال الحافظ في التهذيب: «وكان شديدًا على الحرورية؛ فهم ومن قاربهم يطعنون عليه، وكان عظيم الأمانة صدوق الحديث يحب الإسلام وأهله».

وقال ابن سعد في طبقاته الكبرى: «هو من أصحاب النبي ﷺ وغزا معه، وله حلفٌ في الأنصار، وروى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرةً، ثم نزل البصرة

(١) المرجع السابق: (١/ ٣٢٦).
(٢) الإصابة: (٢/ ٧٨، ٧٩).

بعد ذلك فاختلط بها، ثم أتى الكوفة فاشترى بها دورًا في بني أسدٍ بالكناسة، وله بقيةٌ وعقبٌ» ثم ذكر بإسناده قصة وفاته رضي الله عنه[(١)].

وقال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة: «هو حليف الأنصار، وله رواية كثيرة - أي عن النبي - ﷺ»[(٢)]اهـ.

قلت: له شرف الصحبة، فلا يجوز سبه وشتمه، وقد نهى ﷺ عن سب أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين -.

أخرج الإمام البخاري في (الجامع الصحيح) وكذا مسلمٌ في (الصحيح) وأبو داود والترمذي في (سننيهما) والإمام أحمد في (مسنده)، كلهم من حديث أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي؛ فإن أحدكم لو أنفق مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»**اهـ.

وقد تكلم الحافظ في الفتح[(٣)] على هذه الرواية كلامًا جيدًا مفيدًا يتعلق براوي الحديث، إذ عزاها إلى أبي هريرة رضي الله عنه بدل أبي سعيدٍ، هكذا قال خلف وأبو مسعودٍ الدمشقي والحافظ أبو علي الجياني الأندلسي وغيرهم، ثم هكذا نقل عن الإمام المزي رحمه الله تعالى.

الشاهد في هذا الحديث: أن هذا الرجل بجهله وحماقته قد سب سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه، مع أن السب من أكبر الكبائر، خصوصًا في حق من اختارهم الله تعالى لصحبه نبيه ﷺ ونشر رسالته في الآفاق، فقبح الله

---

(١) طبقات ابن سعد: (٧/ ٤٩، ٥٠).

(٢) تجريد أسماء الصحابة: (١/ ٢٣٩).

(٣) الفتح: (٧/ ٣٥).

عمرو بن عبيد الباب، وعامله بما يستحقه، ثم قال الإمام الذهبي في ميزانه: «محمود بن غيلان، قلت لأبي داود إنك لا تروي عن عبد الوارث، قال: وكيف أروي عن رجلٍ يزعم أن عمرو بن عبيدٍ خير من أيوب ويونس وابن عونٍ؟!».

سهم بن عبد الحميد، قال: «مات ابن يونس بن عبيد فعزاه الناس، فأتاه عمرو، فقال: إن أباك كان أصلك، وإن ابنك كان فرعك، وإن أمرا قد ذهب أصله وفرعه لحريٌّ أن يقل بقاؤه».

قال الفلاس: «عمرٌو متروكٌ صاحب بدعةٍ، قد روى عنه شعبة حديثين، وحدث عنه الثوري بأحاديث، قال: سمعت عبد الله بن مسلمة الحضرمي يقول: سمعت عمرو بن عبيدٍ يقول: لو شهد عندي عليٌّ وطلحة والزبير وعثمان على شراك نعلٍ ما أجزت شهادتهم»[1].

قال السندي: هذا كفرٌ بكتاب الله تعالى وإلحادٌ وزندقةٌ، وقد عدلهم ربهم - جل وعلا - في كتابه، فأي تعديلٍ أعظم وأوثق من تعديل رب الجلال ﷻ لأصحاب النبي ﷺ في كتابه الحكيم في عدة مواضع في آياته وسوره؟! فلله درهم - رضي الله تعالى عنهم -.

ثم قال الإمام الذهبي: «قال مؤمل بن هشام: سمعت ابن علية يقول: أول من تكلم في الاعتزال واصل بن عطاء الغزال، ودخل معه في ذلك عمرو بن عبيدٍ، فأعجب به وزوجه أخته، وقال لها: زوجتك برجلٍ ما يصلح إلا أن يكون خليفةً» اهـ.

قلت: خليفةٌ للشيطان وأتباعه.

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٧٥).

ثم أطال الإمام الذهبي في ترجمة هذا الفاسق الفاجر نقلًا عن أئمة الحديث الكبار، فيها من البلايا والكفر الذي يقشعر منه الجلد ويضطرب منه القلب، ويفسد به الضمير.

قال الإمام الذهبي: «عبيد الله بن معاذ عن أبيه أنه سمع عمرو بن عبيدٍ يقول: وذكر الحديث عن الصادق المصدوق ﷺ، فقال: لو سمعت الأعمش يقوله لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهبٍ لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعودٍ يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا!»[١]اهـ.

قلت: إن صح هذا فهو كفرٌ صريحٌ، والإسناد المساق رجاله كلهم ثقاتٌ - والعلم عند الله تعالى -.

قال الإمام الذهبي: «قال مؤمل بن إسماعيل: رأيت همام بن يحيى في النوم، فقلت: ما صنع الله بك؟ قال: غفر لي، وأدخلني الجنة، وأمر بعمرو بن عبيدٍ إلى النار».

وجاء عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه رأى في النوم عمرو بن عبيدٍ قد مُسخ قردًا.

قال أحمد بن زهيرٍ: «سمعت يحيى بن معين يقول: كان عمرو بن عبيدٍ رجل سوءٍ من الدهرية، قلت: وما الدهرية؟ قال: الذين يقولون لا شيء، إنما الناس مثل الزرع، وكان يرى السيف».

قال المؤلف - أي الذهبي -: «لعن الله الدهرية؛ فإنهم كفارٌ، وما كان عمرٌو هكذا»اهـ[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢١٨).

(٢) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٨٠).

قلت: كلام يحيى بن معين الذي هو إمامٌ في الجرح والتعديل الذي نقله الإمام الذهبي في ميزانه وإسناده صحيحٌ، فكيف يرده بعد ثبوته؟

وقال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية) في ترجمة هذا الزنديق - عمرو بن عبيدٍ - ما نصه: «وعمرو بن عبيد القدري، وهو عمرو بن عبيد بن ثوبان، ويقال ابن كيسان التيمي، مولاهم أبو عثمان البصري، من أبناء فارس، شيخ القدرية والمعتزلة».

ثم قال: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ليس بأهلٍ أن يحدث عنه، وقال علي بن المديني ويحيي بن معين: ليس بشيءٍ. وزاد ابن معين: وكان رجل سوءٍ، وكان من الدهرية الذين يقولون: إنما الناس مثل الزرع، وقال النسائي: ليس بثقةٍ، وقال شعبة عن يونس بن عبيد: كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث، قال حماد بن سلمة: قال حميد: لا تأخذ عنه فإنه يكذب على الحسن البصري، وكذا قال أيوب وعون وابن عون، وقال أيوب: وما كنت أعدله عقلًا، وقال مطر الوراق: والله لا أصدقه في شيءٍ، وقال ابن المبارك: إنما تركوا حديثه لأنه كان يدعو إلى القدر»[١]اهـ.

قال السندي: أي في إثبات القدر تفريطًا، وإن العبد مجبورٌ على فعل القبائح وليس له ذنبٌ في ذلك، هذا مذهبٌ قبيحٌ وإلى هذا أشار الإمام ابن حبان بإسناده الصحيح في كتابه (المجروحين) في ترجمة هذا الفاسق الفاجر، إذ قال رحمه الله تعالى: سمعت أحمد بن الخشرم بمرو يقول: سمعت عبد الحميد بن إبراهيم يقول: سمعت أبا عبيدة يقول: سمعت معاذ

---

(١) البداية والنهاية: (١٠/ ٧٨ - ٨٠).

بن معاذٍ يقول: كان عمرو بن عبيدٍ يقول: [إن كان ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ في اللوح المحفوظ فما على أبي لهبٍ من عتب]»[١]اهـ.

قلت: هذا هو الكفر الصريح والشرك الأكبر، وسببه تحكيم العقل، ونقل هذه العبارة القبيحة العلامة ابن كثير في (البداية والنهاية)[٢] وعزاها إلى ابن حبان.

وترجم له الإمام البخاري في تاريخه الكبير، قال: «مات سنة ثلاث أو اثنتين وأربعين ومائة في طريق مكة»، ثم قال رحمه الله تعالى: «قال عمرو بن عليٍّ: سمعت أبا داود، حدثنا همام، قال: سمعت الوراق يقول: عمرو بن عبيدٍ يلقاني فيحلف لي على هذا الحديث فاعلم أنه كاذبٌ»[٣]اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في (البداية والنهاية): «وقد روي عنه أنه قال: [إن كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ في اللوح المحفوظ فما تعد منه على ابن آدم حجةٌ]».

قلت: نقله الإمام الذهبي في الميزان بغير هذا اللفظ، وقال: «لم يكن لله على العباد حجةٌ»، وقال الخطيب في تاريخه وساق إسناده الصحيح بقوله: «أخبرنا محمد بن أحمد بن حسنون النرسي، أخبرنا علي بن عمر الحربي، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا معاذ بن معاذٍ، قال: سمعت عمرو بن عبيدٍ يقول: [إن كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ في اللوح المحفوظ فما لله على ابن آدم حجةٌ]»[٤].

---

(١) المجروحين: (٢/ ٦٩).

(٢) البداية والنهاية: (١٠/ ٧٩).

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٥٢، ٣٥٣).

(٤) تاريخ بغداد: (١٢/ ١٦٦ - ١٨٨).

قلت: هكذا رواه ابن حبان في (المجروحين)، وإسناد الخطيب رجاله كلهم ثقاتٌ، وقد أثبت الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في ترجمة هذا الضال بأسانيده الكثيرة غيه وكفره وإنكاره لعدة آياتٍ من الكتاب الحكيم وكذا السنة النبوية الصحيحة، ومنها إنكاره حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه الذي أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، والخطيب في تاريخه، وهذا نصه: «قال الخطيب بإسناده هكذا: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال سمعت أبا عامر عبد الوهاب محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عمرو بن عبيد يقول - وذكر حديث الصادق المصدوق -، فقال: [لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهبٍ يقول هذا ما أجبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعودٍ يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له ليس على هذا أخذت ميثاقنا]».

قلت: هذا الحديث لم يذكر في النسخة المطبوعة من (تاريخ بغداد) في أصل الكتاب، إلا أن المعلق على الكتاب أورد هذا الحديث على هامش الكتاب، وقال: هو حديث ابن مسعودٍ الذي رواه البخاري ومسلمٌ، قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: **«إن أحدكم ليُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع»**. . .إلى أن قال: **«إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة»**. . الحديث.

قلت: هكذا أورد هذا المعلق هذا الحديث في هامش الكتاب، فإذا كان الحديث موجودًا في أصل الكتاب ثم حذفه هذا المعلق من الأصل وأورده في الهامش فهذه خيانةٌ عظيمةٌ.

وإذا كان ساقطًا من أصل النسخة المخطوطة فالعلم عند الله تعالى، ولكن الذي يغلب على الظن أن الخطيب لا يفعل هكذا، بل يورد الحديث بتمامه إذا كانت لديه روايةٌ في ذلك، فلا أستطيع أن أحكم على هذا العمل الآن إلا بعد الاطلاع على المخطوطة الأصلية من (تاريخ بغداد).

وقد أخرجه الحافظ أبو نعيم في كتابه (الحلية)(١)، وهذا إسناده: «حدثنا محمد بن خنيس ثنا يوسف بن أسباط عن حبيب بن حيان عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعودٍ: ثم ذكر الحديث»، وقال الحافظ أبو نعيم في نهاية الحديث: «صحيحٌ ثابتٌ متفقٌ عليه من حديث زيد بن وهبٍ، غريبٌ من حديث حبيبٍ، لم نكتبه إلا من حديث يوسف معاهدة أبي الحسن الدارقطني»، هكذا في النسخة.

وأخرجه أيضًا في موضعٍ آخر(٢)، وهذا إسناده: «حدثنا محمد بن أحمد، ثنا محمد بن أسلم، ثنا قبيصة وحسين بن حفص ومحمد بن كثير، قالوا: ثنا سفيان عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود: ثم ذكر الحديث»؛ فهذه الرواية المخرجة في الحلية بإسنادين عن زيد بن وهب تدل على أن الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى أخرجهما في (تاريخ بغداد) في ترجمة عمرو بن عبيد، ولكنها حذفت من قبل النساخ أو المعلقين، والعلم عند الله تعالى.

والحديث أخرجه الأئمة البخاري ومسلمٌ في (صحيحهما) وأبو داود والترمذي وابن ماجه في (سننهم) والإمام أحمد في (مسنده)، وهذا تفصيل التخريج:

---

(١) حلية الأولياء: (٨/ ٢٤٤).

(٢) المرجع السابق: (٩/ ٢٤٩).

أخرجه الإمام البخاري في كتاب بدء الخلق، باب رقم (٦) عن شيخه الحسن بن ربيع البجلي أبو علي الكوفي البوراني المتوفي سنة٢٢١هـ.

وأخرجه في كتاب الأنبياء، باب (١) عن شيخه عمر بن حفص بن غياث الكوفي المتوفي سنة ٢٢٢هـ.

وأخرجه أيضًا في كتاب القدر، باب رقم (١) عن شيخه هشام بن عبد الملك الباهلي البصري المتوفي سنة ٢٢٧هـ.

وأخرجه أيضًا في كتاب التوحيد، باب رقم (٢٨) عن شيخه آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني المتوفي سنة ٢٢١هـ.

وأخرجه الإمام مسلمٌ في (الصحيح)، وعقد الإمام النووي عليه بابًا، (باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته)، وساق الإمام مسلمٌ إسناده بقوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية ووكيع، وحدثنا محمد بن عبد الله نمير الهمداني - واللفظ له -، حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع، قالوا: حدثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله - ثم ذكر الحديث -».

وأخرجه الإمام الترمذي في (جامعه، في كتاب القدر) عن شيخه هناد بن السري - بكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب التميمي المتوفي سنة ٢٣٤هـ.

وأخرجه الإمام أحمد في (مسنده)[١] عن شيخه أبي معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي المتوفي سنة ١٩٥هـ.

وأخرجه[٢] أيضًا عن شيخه حسين بن محمد بن بهرام التميمي المتوفى سنة ١١٣هـ.

---

(١) المسند: (١/ ٣٨٢).

(٢) المسند: (١/ ٤١٤).

وأخرجه أيضًا[١] عن شيخه يحيي بن سعيد القطان البصري ووكيع بن الجراح الرؤاسي، الأول توفي سنة ١٩٨هـ والثاني قبله في سنة ١٩٧هـ.

وأورده الإمام ابن كثيرٍ في (البداية والنهاية)، وقال: «فقال عمرو بن عبيدٍ: [لو سمعت الأعمش يرويه لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهبٍ لما أجبته، ولو سمعته من ابن مسعودٍ لما قبلته، ولو سمعته من رسول الله ﷺ لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ما على هذا أخذت الميثاق]»، ثم علق على هذا الكلام بقوله: «وهذا من أقبح الكفر، لعنه الله إن كان قال هذا، وإذا كان مكذوبًا عليه فعلى من كذبه عليه ما يستحقه»[٢]اهـ.

قلت: رواه ابن حبان في كتابه (المجروحين) بإسناده الصحيح كما مر آنفا، كما أثبت ذلك الخطيب في (تاريخه)، والله تعالى أعلم بالصواب.

فكل من أنكر هذا القرآن الكريم أو بعض آياته في كونه كلام الله تعالى أو حكم عليه بأنه مخلوقٌ حادثٌ محدثٌ ضرورةً - كما تفوه به الكوثري في (مقالاته) - فإنه سلفه في ذلك إما أن يكون الجعد ابن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري أو تلميذه جهم بن صفوان أو تلميذ هذا الأخير وزوج أخته عمرو بن عبيد الباب[٣].

وقال القاضي ابن خلكان في (وفيات الأعيان)[٤]: «كان جده من باب سبي كابل من جبال السند، وكان أبوه يخلف أصحاب الشرط بالبصرة، فكان الناس إذا رأوا عمرًا مع أبيه قالوا: هذا خير الناس ابن شر الناس، فيقول أبوه: صدقتم هذا إبراهيم وأنا آزر».

---

(١) المسند: (١/ ٤٣٠).

(٢) البداية والنهاية: (١٠/ ٧٩).

(٣) أنه زوج أخت واصل بن عطاء كما في ترجمته انظر «سير أعلام النبلاء».

(٤) وفيات الأعيان: (٣/ ٤٦٠ - ٤٦٢).

قلت: كلاهما فيهما شرٌّ.

ثم قال ابن خلكان: «قيل لأبيه عبيد: إن ابنك يختلف إلى الحسن البصري، ولعله أن يكون، فقال: وأي خيرٍ يكون من ابني وقد أصبت أمه من غلولٍ، وأنا أبوه؟ وكان عمرٌو شيخ المعتزلة في وقته».

وقد أطال القاضي في ترجمته، وفيها من البلايا والمصائب التي انتشرت فيما بعد في المتأخرين.

وترجم له الإمام الذهبي في (العبر)[1] ترجمةً مختصرةً جدًّا، وقال: «مات سنة ١٤٣هـ»، ووصفه بأنه قدريٌّ معتزليٌّ، وهكذا قال الحافظ ابن الجزري في (غاية النهاية في طبقات القراء)[2]، وقال: «وردت عنه في حروف القرآن، وروى الحروف عن الحسن البصري»، وقال: «مات سنة مائة وأربع وأربعين في ذي الحجة».

وترجم له الحافظ في (التهذيب)[3] ترجمةً طويلةً لأنه من رجال أبي داود في كتابه (القدر)، وابن ماجه في كتابه (التفسير)، وقال في (التقريب)[4]: «المعتزلي المشهور، كان داعيةً إلى بدعةٍ، اتهمه جماعةٌ»، مر أنه كان عابدًا من السابعة مات سنة ١٤٣هـ، وقال الذهبي في (المغني في الضعفاء)[5]: «شيخ المعتزلة، كذبه أيوب ويونس، وتركه النسائي» اهـ، وقال المعلق الشيخ

---

(١) العبر: (١/ ١٩٣).

(٢) غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٦٠٢).

(٣) التهذيب: (٨/ ٧٠ - ٧٥).

(٤) التقريب: (٢/ ٧٤).

(٥) المغني في الضعفاء: (٢/ ٤٨٦).

نور الدين العتر على المغني - بعد ما نقل كلام الحافظ من (تقريب التهذيب) - : «قلت: الاتهام غلوٌّ ناشئٌ عن اختلاف المذهب».

قلت: دفاع الشيخ نور الدين العتر عن عمرو بن عبيدٍ لا يفيده، بل يضر الشيخ العتر نفسه.

وقال ابن العماد في (شذرات الذهب)(١): «قال الحسن: رأيته في النوم يسجد للشمس، وقال ابن الأهدل: لما اعتزل واصل بن عطاء مجلس الحسن وطرده تحول إليه عمرٌو فسموا معتزلةً، توفي بمران (بتشديد الراء) على طريق مكة وهو راجعٌ منها»، ثم قال: «وقال في المغني: عمرو بن عبيدٍ شيخ المعتزلة، سمع الحسن، كذبه أيوب ويونس، وتركه ابن أبي شيبة» اهـ.

ثم قال صاحب الشذرات: «وكانت له جرأةٌ؛ فإنه قال عن ابن عمر: [هو حشويٌ]، فانظر هذه الجرأة والافتراء - عامله الله بعدله -» اهـ.

قال الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموعة فتاويه)(٢): «وأما قول القائل: حشويةٌ فهذا اللفظ ليس له مسمًّى معروفٌ لا في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف العام، ولكن يُذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيدٍ، وقال: وكان عبد الله بن عمر حشويًّا».

وأصل ذلك أن كل طائفةٍ قالت قولًا تخالف به الجمهور والعامة ينسب إلى أنه قول الحشوية، أي الذين هم حشوٌ في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم.

فالمعتزلة تسمى من أثبت القدر حشويًّا، والجهمية يسمون مثبتة الصفات حشويةً، والقرامطة - كأتباع الحاكم - يسمون من أوجب الصلاة والزكاة والصيام والحج حشويًّا» اهـ.

---

(١) شذرات الذهب: (١/ ٢١٠ - ١٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٧٦).

وقال القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي في كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» المتوفي سنة ٣٦٠هـ - وهو أول كتابٍ في فن أصول الحديث- يقول هذا الفذ منددًا بما قيل في عصره من أهل الجهل والضلال في حق المحدثين: «فتمسكوا - جبركم الله - بحديث نبيكم ﷺ وبينوا معانيه، وتفقهوا به وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما به تُعَيرون من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلّسه المجانين، وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم؛ لتشرفوا به في المشاهد وتنطلق ألسنتكم في المجالس، ولا تحفلوا بمن يعترض عليكم حسدًا على ما آتاكم الله من فضله، فإن الحديث ذكرٌ لا يحبه إلا الذكران، ونسبٌ لا يُجهل بكل مكانٍ، وكفى المحدث شرفًا أن يكون اسمه مقرونًا باسم النبي ﷺ، وذكره متصلًا بذكره وذكر أهل بيته وأصحابه، ولذلك قيل لبعض الأشراف: نراك تشتهي أن تحدث، فقال: أولا أحب أن يجتمع اسمي واسم النبي ﷺ في سطرٍ واحدٍ؟! وحسبك جمالًا عصبةٌ منهم: علي بن الحسين بن عليّ عليه السلام، ومن يليه من ذريته وأهل بيت النبي ﷺ، وأبناء المهاجرين والأنصار، والتابعين بإحسانٍ، وأهل الزهد والعبادة، والفقهاء وأكثر الخلفاء، ومن لا يدركه الإحصاء من العلماء والنبلاء والفضلاء والأشراف وذوي الأخطار، فكيف بمن يسميهم الحشوية والرعاع، ويزعم أنهم أغثارٌ وحملة أسفارٍ؟! والله المستعان».

وقال الدكتور محمد عجاج الخطيب معلقًا على كلمة الحشوية في التعليق ما نصه: «فما رأيك بمن يسمي أهل الحديث - وحالهم كما عرفت وأئمتهم كما وصفت - الحشوية، لأن بعض أتباع الفرق كان ينعت أصحاب الحديث بأنهم يحملون التناقض من الأخبار، وبأنهم حشويةٌ وحملة أسفارٍ، وقد ناصب هؤلاء العداء لأهل الحديث، لأن كثيرًا من المحدثين تصدوا لآراء

هذه الفرق وأبطلوها على ضوء السنة الطاهرة، فما كان من أعدائهم إلا توجيه التهم المغرضة إلى أهل الحديث؛ دفاعًا عن ميولهم وأهوائهم وآرائهم المنحرفة» اهـ.

قلت: جزاك الله خيرا يا أخانا العجاج على هذه الكلمة الحقة الأمينة المخلصة، التي ستكون لك - إن شاء الله تعالى - في الباقيات الصالحات من أعمالك.

وقال الشيخ محمد بن إسحاق بن النديم المتوفي سنة ٣٤٦هـ في (الفهرست) - وهو شيعيٌّ معتزليٌّ -، كما قال عنه العلامة ياقوت في (معجم الأدباء)، قال هذا المعتزلي في كتابه (الفهرست) في ترجمة ابن كلاب: «من بابية الحشوية، وهو عبد الله بن محمد بن كلاب القطان» اهـ. وسوف تأتي ترجمته فيما بعد - إن شاء الله -.

والشاهد في هذه العبارة قوله: «من بابية الحشوية»، والبابية نسبة إلى عمرو بن عبيد بن باب الذي سبقت ترجمته، فإذن تسمية بعض المعطلة من نفاة الصفات أهل السنة بالحشوية من باب تعكيس القضية وقلب الحقائق وتحريف الأخبار، وهذا من أعمالهم الشنيعة.

وقد أثبت ابن النديم في ترجمة أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار بأنه من بابية الحشوية، من متكلمي المجبرة القدرية.

وسوف يأتي الكلام عليهُ بالتفصيل لتجلية هذه الحقيقة ولتوضيح هذا البيان الذي نحن بصدده، وهو: كيف وقعت الأمة المجيدة بعد تكميل الشريعة الغراء في هذا الوادي الكفري الإلحادي على يد هؤلاء المارقين الفسقة من الجعديين الجهميين الواصليين والعبيديين من أهل الاعتزال ونفاة الصفات، بعد أن أتم الله تعالى هذه النعمة الكبرى على رسوله ﷺ، ورضي بها عليهم جميعًا!

(٥) ثمامة بن أشرس

وتبع هذا المارق - عمرو بن عبيد بن باب، الذي مضت ترجمته - أمةٌ كبيرة من أهل الاعتزال، وعلى رأسهم ثمامة بن أشرس، قال الشيخ محمد بن إسحاق بن النديم المتوفى سنة ٣٤٦هـ في كتابه (الفهرست) - وهو معتزليٌّ معروفٌ - المقالة الخامسة، وهي خمسة فنونٍ في الكلام والمتكلمين: «الفن الأول: في ابتداء أمر الكلام والمتكلمين من المعتزلة والمرجئة وأسماء كتبهم»، ثم ترجم لواصل بن عطاء، ثم العارف محمد بن هذيل، ثم النظّام، ثم لثمامة بن أشرس، وجاء فيها قوله: «أبو بشر ثمامة بن أشرس النميري، من بني نمير بنيه، من جلة المتكلمين المعتزلة، كاتب بليغ، وبلغ من المأمون منزلةً جليلةً، وأراده على الوزارة فامتنع، وله في ذلك كلامٌ مشهورٌ مدونٌ في خطاب المأمون، حتى أعفاه، وهو الذي أشار عليه أن يستوزر أحمد بن أبي خالد بدلًا منه، وكان قبل المأمون مع الرشيد، ووجد عليه فحبسه عند غلام، وكان يقرأ - أي الغلام -: (ويل يومئذ للمكذّبين)؛ فيقول: ويحك المكذَّبون الأنبياء عليهم السلام، فيضربه ويقول: أنت زنديقٌ، ثم حكى الخبر للرشيد عند عفوه عنه، وكان حبسه لما نقم على البرامكة لاختصاصه بهم».

ثم قال ابن النديم: «بلغ المأمون أنه لا يقوم لطاهر بن الحسين ويقوم لأبي الهذيل، ويأخذ ركابه حتى ينزل، فسأله عن ذلك، فقال: أبو الهذيل أستاذي منذ ثلاثين سنة»[١]اهـ.

---

(١) الفهرست: ص٥٣.

قال الإمام الذهبي في ميزانه[1]: «من كبار المعتزلة، ومن رؤوس الضلالة، كان له اتصالٌ بالرشيد ثم المأمون، وكان ذا نوادر ومُلَحٍ».

قال ابن حزم: «كان ثمامة يقول: إن العالم فعل بطباعه، وإن المقلدين من أهل الكتاب وعباد الأصنام لا يدخلون النار بل يصيرون ترابًا» اهـ.

قلت: هذا الكلام المنقول عن ابن حزم كنت قد اطلعت عليه في كتابه (الفِصل)، وأما ما نقله ابن حزم عن هذا الملحد فهو كفرٌ صريحٌ، ومخالفٌ لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

وقال الحافظ في (لسانه)[2] بعد نقل كلام الإمام الذهبي: «وقال ابن قتيبة: كان ثمامة من رقة الدين وتنقيص الإسلام والاستهزاء به، وإرساله لسانه على ما لا يكون على مثله رجل يعرف الله ولا يؤمن به، قال: ومن المشهور عنه أنه رأى قومًا يتعادون إلى الجمعة لخوفهم فوت الصلاة، فقال: انظروا إلى البقر، انظروا إلى الحُمُر، ثم قال لرجلٍ من إخوانه: انظر ما صنع هذا العربي بالناس».

وقال البيهقي: «غير قويٍّ»، وقال ابن النديم: «كان المأمون أراد أن يستوزره فاستعفاه، وكان يقول: إن اللواط - وهو إيلاج الذكر في دبر الذكر - حرامٌ، ولكن تفخيذ الصبيان الذكور حلالٌ؛ لأنه لم يأت نص تحريمه، وهذا مما خرف».

وذكر ابن الجوزي في حوادث سنة ستٍّ وثمانين ومائة: أن الرشيد حبسه لوقوفه علي كذبه، وكان مع المأمون بخراسان، وشهد في كتاب العهد منه

(١) الميزان: (١/ ٣٧١، ٣٧٢).

(٢) لسان الميزان: (٢/ ٨٣، ٨٤).

لعلي بن موسى، وذكر أبو منصور بن طاهر التيمي في كتاب (الفرق بين الفرق) أن الواثق لما قتل أحمد بن نصر الخزاعي وكان ثمامة ممن سعى في قتله، فاتفق أنه حج، فقتله ناسٌ من خزاعة بين الصفا والمروة.

وقال الحافظ ابن حجر: «أورد ابن الجوزي هذه القصة في حوادث سنة ٢١٣هـ، وترجم لثمامة فيمن مات فيها، وفيها تناقض؛ لأن قتل أحمد بن نصر تأخر بعد ذلك بدهرٍ طويلٍ، فإنه قتل في خلافة الواثق سنة بضع وعشرين، وكيف يُقتل قاتله سنة ثلاث عشرة، والصواب أنه مات سنة ثلاث عشرة، ودلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليلٍ، لا ينقد ما يحدث به» - انتهى كلام الحافظ بنصه -[١].

قال السندي: قال الإمام العلامة الحافظ الذهبي في كتابه (العِبر في خبر من عبر)[٢]: وفيها - أي سنة إحدى وثلاثين ومائتين - قتل أحمد بن نصر الخزاعي الشهيد، كان من أولاد أمراء الدولة فنشأ في علمٍ وصلاحٍ، وكتب عن مالكٍ وجماعةٍ، وحمل عن هشيم مصنفاته، وما كان يُحدث، وكان يزري على نفسه، قتله الواثق بيده لامتناعه من القول بخلق القرآن، ولكونه أغلظ للواثق في الخطاب، وقال له: يا صبي، وكان رأسًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقام معه خلقٌ من المطوعة واستفحل أمرهم، فخافته الدولة من فتق يتم ذلك». اهـ

قلت: والشاهد أنه استُشهد في سنة إحدى وثلاثين ومائتين - أي بعد موت المارق الزنديق ثمامة بن الأشرس بسبع عشرة سنة -.

---

(١) ما كان ينبغي أن يصدر مثل هذا الكلام من مثل الحافظ ابن حجر؛ لأنه أحيانا يقع في مثل هذه الأغلاط.

(٢) العبر: (١/ ٤٠٨).

وترجم له الحافظ الخطيب البغدادي في (تاريخه)[1]، وقال: «أحد المعتزلة البصريين، ورد بغداد واتصل بهارون الرشيد وغيره من الخلفاء، وله أخبارٌ ونوادر يحيكها عنه أبو عثمان الجاحظ وغير واحدٍ»، ثم ساق الخطيب إسناده إلى محمد ابن يزيد النحوي، قال: قال ثمامة بن أشرس: خرجت من البصرة أريد المأمون فصرت إلى دير هرقل، فإذا مجنونٌ ومشدودٌ، فقال لي: ما اسمك؟ قلت: ثمامة، قال: المتكلم؟ قلت: نعم، قلت: لم جلست على هذه الآجرّة ولم يأذن لك أهلها؟ قلت: رأيتها مبذولةً فجلست عليها، قال: فلعل لأهلها فيها تدبيرًا غير البذل، ثم قال لي: أخبرني متى يجد صاحب النوم لذة النوم؟ إن قلت قبل أن تنام أحلت لأنه يقظان، وإن قلت في النوم أبطلت لأنه لا يعقل شيئا، وإن قلت بعد قيامه فقد خرج عنه ولا يوجد الشيء بعد فقده، فوالله ما كان عندي فيها جوابٌ» اهـ.

قال السندي: هكذا سائر المتكلمين إلا من هداه الله تعالى من غيه وضلاله إلى الوحي المنقول كتابًا وسنةً، فإذا كان المجنون المشدود يواجهه بهذه الأسئلة ثم يحيد عنها ولم يجد لها جوابًا، فغيره من العقلاء ممن سار في ضوء الوحي السماوي الأخير كتابًا وسنةً كان موقفه من هؤلاء الحُمق السفهاء أشد وأصوب وأعقل.

ثم ساق الخطيب إسناده الصحيح إلى الجاحظ المعتزلي، قال: «قال ثمامة: دخلت إلى صديقٍ لي أعوده وتركت حماري على الباب، ولم يكن معي غلامٌ، ثم خرجت فإذا فوقه صبيٌّ، فقلت: لم ركبت حماري بغير إذني، قال: خفت أن يذهب فحفظته لك، قلت: لو ذهب كان أعجب إلي من

(١) تاريخ بغداد: (٧/ ١٤٥ - ١٤٨).

بقائه، قال: فإن كان هذا رأيك في الحمار فاعمل على أنه قد ذهب وهبه لي واربح شكري، فلم أدر ما أقول» اهـ.

قلت: هكذا أظهر هذا الصبي كذبه وغثه وعدم اتفاق قوله الظاهر بما كان في باطنه من حبه للحمار وإبقائه لديه لو كان صادقًا في كلامه لوهبه لهذا الصبي وربح شكره على العطاء، ولكن الرجل كان كذابًا في كلامه، وفي نفس الوقت كان بليدًا مع ادعائه علم الكلام، وهو علم السفاهة، وعن طريق هذا العلم المزعوم سُب السلف الصالح ورموا بالجهل وقلة العلم والبصيرة، ورموا بالسوفسطائية كما يسميهم وكيل أهل الكلام وحامل لوائهم محمد زاهد الكوثري في (مقالاته الكبري)[١]، وقام بإفساد كتب السلف الصالح بتعليقاته الهزيلة، ونشاطه المعروف على تلك الكتب؛ ككتاب (الأسماء والصفات) للإمام البيهقي، وكتاب (مناقب الشافعي وآدابه) لابن أبي حاتم الرازي، وذلك بتوجيهه وإدارته، وما علقه على اختلاف في اللفظ لابن قتيبة، وفي تعليقاته من الخيانة العظمى التي يتبرأ منها كل من اتصف بشيء من الإنصاف، وكذا تعليقاته الهزيلة على (شروط الأئمة الخمسة) للإمام الحازمي، وسوف أقوم - إن شاء الله تعالى - بكشف هذه الخيانة في جميع هذه التعليقات التي أراد بها التدليس والتوعير على عقيدة السلف الصالح - رحمهم الله تعالى -.

ثم قام تلميذه البار الذي مجده في تصدير كتاب (مناقب الشافعي وآدابه)، وهو الشيخ عبد الفتاح غدة - كما أسماه الكوثري، مع أن اسمه المشهور أبو غدة - وما قام به من تلبيس خطير عندما نقل في رسالته التي أسماها

---

(١) مقالات الكوثري: ص٢٧.

(مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل) من كتاب (الاختلاف في اللفظ)، وكنت قد كتبت ملاحظاتٍ حول رسالته هذه في عام ١٣٩٥م في جريدة (الدعوة الإسلامية)، بعددها الصادر رقم ٥١٩ في ١٠/ ٩/ ١٣٩٥م، وفي عدد ١٧/ ٩/ ١٣٩٥م، وفي عدد ٥٢٥ ٢٢/ ١٠/ ١٣٩٥م، وفي عدد الاثنين ١٧/ ١١/ ١٣٩٥م، وبقي شيءٌ كثيرٌ من هذه الملاحظات، وسوف أستمر فيها - إن شاء الله تعالى - بيانًا للحق وكشفًا للحقيقة ودعوةً إلى الله - جل وعلا -، ودفاعًا عن عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين، فمن أراد الحقيقة في هذا التلبيس الذي لبسه الكوثري وتلميذه الألمعي - كما سماه الكوثري - في تصدير كتاب (مناقب الشافعي وآدابه) فعليه أن يرجع إلى تلك الملاحظات التي فيها بعض الحقائق القليلة نحو هؤلاء، في تلكم الأعداد المشار إليها من مجلة (الدعوة الإسلامية) الغراء، وأنا سوف أفردها في رسالةٍ مستقلةٍ - إن شاء الله تعالى - مع بقية الملاحظات التي لم تُنشر فيما بعد، وكثيرًا ما ينقل الشيخ الكوثري في تعليقاته عن الإمام ابن الجوزي من كتبه ما يوافق هواه وهوسه وعقيدته ونحلته، فاسمع إليه اليوم وما يقوله في كتابه البارع المفيد (نقد العلم والعلماء)، أو (تلبيس إبليس)، ما نصه في هذا الموضوع: «وقد ورد ذم الكلام على ما قد أشرنا إليه، وقد نقل إلينا أقلام منطقي المتكلمين عما كانوا عليه لما رأوا من قبح غوائله»، ثم ساق إسناده هكذا: «فأخبرنا أبو منصور القزاز، ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، ثنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البوار، ثنا صالح الوفاة بن أحمد بن محمد الحافظ، ثنا أحمد ابن عبيد بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، قال: سمعت أحمد بن سنان، قال: كان الوليد بن أبان الكرابيسي

خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا، قال: فتتهموني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم، أتقبلون؟ قالوا: نعم، قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث؛ فإني رأيت الحق معهم».

وكان أبو المعالي الجويني يقول: «لقد جلت أهل الإسلام جولةً وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك في الحق وهربًا من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص، فالويل لابن الجويني».

وكان يقول لأصحابه: «يا أصحابنا، لا تنشغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ماتشاغلت به»، وقال أبو الوفاء ابن عقيل لبعض أصحابه: «أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرَض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكف، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت»، قال: «وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع، وطلبوا الحقائق من العقل، وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحكمة التي انفرد بها، ولا أخرج الباري من علمه لخلقه ما علمه هو من حقائق الأمور»، وقال: «ولقد بالغت في الأول طول عمري، ثم عدت القهقرى إلى مذهب الكتب، وإنما قالوا إن مذهب العجائز أسلم؛ لأنهم لما انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر لم يشهدوا ما ينفي عار العقل من التعليلات والتأويلات، فوقفوا مع مراسم الشرع وجنحوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمةً إلهيةً، فسلم» اهـ.

قلت: هذا نص كلام الإمام ابن الجوزي الذي يستشهد الكوثري كثيرًا في تعليقاته الخطيرة من بعض كلامه الذي ينقل منه ما يوافق هواه وغيه وضلاله، فانظر مثلًا هذه التعليقات على كتاب (الأسماء والصفات) للإمام البيهقي رحمه الله تعالى.

وأما كلام الإمام ابن الجوزي هذا في كتابه (نقد العلم والعلماء) فإنه يقضي على جميع سخافات الكوثري وتلبيساته وتوعيره على عقيدة السلف الصالح، فابن الجوزي أوضح على أنه على عقيدة السلف، ويدافع عنها دفاعًا قويًا، فكل من ينقل عنه سوى هذا الكلام والبيان الواضح في ذمة الكلام وأهله وتمجيده وتعظيمه لأهل الحديث ممن ساروا في ضوء النصوص القرآنية والسنية فإن الناقل عنه إن كان ثقةً عدلًا فيُحمل كلامه على أنه إما لم يفهم كلامه، أو نقل عنه نقلًا محرفًا، أو كان في بداية أمره متأثرًا بآراء هؤلاء ثم هداه الله تعالى إلى هذا المنهاج المستقيم والحجة القوية الباهرة والدليل الواضح، كما ترى وتشاهد في كلامه هذا المنقول من كتابه (نقد العلم والعلماء)، والعلم عند الله تعالى.

(٦) العلاَّف محمد بن هذيل

ثم نأتي إلى الرجل السادس من هذه السلسة، وهو العلاف محمد بن هذيل ابن عبد الله بن مكحول العبدي.

قال الشيخ محمد بن إسحاق بن النديم المعتزلي، المتوفى سنة ٣٤٦هـ، في كتابه (الفهرست)[(١)] في ترجمته: «المعروف بالعلاف المتكلم، كان شيخ البصريين في الاعتزال ومن أكابر علمائهم، وصاحب مقالات في مذهبهم، وله مجالس ومناظراتٌ، وقيل إنه مات ابن لصالح بن عبد القدوس الذي يرمى بالزندقة فجزع عليه، ووافاه أبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة كالمتوجع له، فرآه حزينًا، فقال أبو الهذيل: لا أعرف لحزنك وجهًا إذا كان الناس عندك كالزرع، فقال صالح: يا أبا هذيل، إنما أتوجع عليه لأنه لم يقرأ كتاب الشكوك، فقال له: وما هذا الكتاب يا صالح؟ قال: هو كتابٌ وضعته، من قرأه تشكك فيما كان حتى يتوهم أنه لم يكن، وفيما لم يكن حتى يتوهم أنه قد كان، قال له أبو الهذيل: فشُك أنت في موت ابنك، واعمل على أنه لم يمت وإن كان قد مات، وشك أيضًا في أنه قد قرأ كتاب الشكوك وإن كان لم يقرأه» اهـ.

قلت: هذا هو أصل كلامهم ومقالاتهم في الكفر والإلحاد في نفي الذات الإلهية، فكيف بفهم صفاته - جل وعلا - وتحريفها وتعطيلها، وقد نشأ هذا الانحراف عن هذه المقالات الخطيرة، وتفرق الناس لأجلها في فرقٍ متعددةٍ وأحزابٍ شتى؛ لبعدهم عن الوحي السماوي الأخير كتابًا وسنةً وإجماعًا.

---

(١) الفهرست: ص٢٥١، ٢٥٢.

ومن هنا وقعت هذه الكارثة العظمى، والمصيبة الكبرى، والفتنة الشنعاء، والضلالة العمياء، فلا حول ولا قوة إلا بالله تعالى.

نعم، ترجم لهذا الملحدِ المارقِ الخطيبُ في (تاريخه)[1]، فقال: «أبو الهذيل العلاف مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة ومصنف الكتب في مذهبهم، وهو من أهل البصرة، ورد بغداد، وكان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله ﷻ؛ إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها حتى لا ينطقوا نطقةً ولا يتكلموا بكلمةٍ، فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم، والله تعالى يقول: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾، وجحد صفات الله ووصف بها نفسه، وزعم أن علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، فجعل الله علمًا وقدرةً - تعالى الله عما وصفه به علوًا كبيرًا -»، ثم ساق الخطيب إسناده هكذا[2]: «أنبانا أبو القاسم الأزهري، حدثنا عبد الله ابن أحمد المقرئ، حدثنا علي بن محمد الكاتب أبو طالب، حدثنا أبو سعيد علي بن الحسن القصري، قال: قال المأمون لحاجبه يومًا: انظر من بالباب من أصحاب الكلام، فخرج وعاد إليه، فقال: بالباب أبو الهذيل العلاف - وهو معتزليٌّ - ، وعبد الله بن أباض الأباضي، وهشام بن الكلبي الرافضي، فقال المأمون: ما بقي من أعلام أهل جهنم أحدٌ إلا وقد حضر»! ثم ساق إسنادًا آخر بقوله: «أخبرني الحسن بن علي ابن عبد الله المقرئ، حدثنا أحمد بن أبي بكر العلاف، حدثنا محمد بن جعفر المطيري، حدثنا عيسى بن أبي حرب، ثنا أبو حذيفة، قال: كان أبو الهذيل المعتزلي يجئ فيشرب عند ابن عثمان بن

---

(١) تاريخ بغداد: (٣/ ٣٦٩، ٣٧٠).

(٢) تاريخ بغداد: (٣/ ٣٦٩).

عبد الوهاب، قال: فراود غلامًا في الكنيف، قال: فأخذ الغلام ثورًا فضرب به رأسه، فصار طوقًا في عنقه، قال: فبعثوا إلى حدَّادٍ ففك عنه» اهـ.

قلت: إذا كان جاحدًا صفات الله تعالى التي أثبتها لنفسه، وزاعمًا أن علم الله هو الله وكذا القدرة فماذا عليه إذا كان راود غلامًا للفاحشة في نظره؟

وساق الخطيب إسناده في موته، فقال: «توفي سنة ٢٢٦هـ، فعليه من الله ما يستحقه».

وترجم له الحافظ في (لسانه)[١] نقلًا عن الخطيب، قال: «قال ابن قتيبة في اختلاف الحديث: وكان أبو الهذيل كذابًا أفاكًا، وقد نيف على المائة»، وقال أيضًا: «مات أبو الهذيل أول خلافة المتوكل، سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين»، وقال أبو الحسن الحناط: «مات أبو الهذيل سنة سبعٍ وعشرين ومائتين» اهـ.

نعم، قال ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث)[٢]: «قال أبو محمد: ثم نصير إلى قول أبي الهذيل العلاف فنجده كذابًا أفاكًا».

وقد نقل عنه ابن قتيبة أشياءً واهيةً وكفريةً مع أقاويل كثيرةٍ في فناء نعيم أهل الجنة وفناء عذاب أهل النار، فعليه من الله ما يستحقه.

وقال الإمام ابن الجوزي في (نقد العلم والعلماء)[٣]: «وحكى القاضي أبو يعلى في كتاب (المقتبس)، قال: قال لي العلاف المعتزلي: لنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار أمرٌ لا يوصف الله بالقدرة على دفعه ولا تصح الرغبة

---

(١) لسان الميزان: (٥/ ٤١٣، ٤١٤).

(٢) تأويل مختلف الحديث: ص٤٣.

(٣) تلبيس إبليس: ص٨٣.

حينئذٍ إليه، ولا الرهبة منه؛ لأنه لا يقدر إذ ذاك على خيرٍ ولا شرٍّ، ولا نفعٍ ولا ضرٍّ»، وقال: «ويبقي أهل الجنة جمودًا سكوتًا لا يفضون بكلمةٍ ولا يتحركون، ولا يقدرون هم ولا ربهم على فعل شيءٍ من ذلك؛ لأن الحوادث كلها لا بد لها من آخر تنتهي إليه لا يكون بعده شيءٌ - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا -» اهـ.

قلت: هذه هي مصيبة العقل الخارج على الوحي وزندقته؛ فإنه لا يشعر صاحبه بما يقول من كفرٍ صريحٍ وقولٍ باطلٍ ومقالةٍ شنيعةٍ.

وقد نقل عنه قبل الإمام ابن الجوزي: الخطيب في (تاريخه) هذه المقالة الشنيعة، وقال: «وكان خبيث القول»، فأي قولٍ أخبث وأشنع وأكفر من قول هذا المارق الزنديق الملحد في كتاب الله تعالى، ثم نشأت من قوله هذا تلك المقالات المنحرفة الكثيرة، وتعددت طرقها وشعبها فيما بعد.

ثم قال الإمام ابن الجوزي: قلت: وذكر أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمد البلخي في كتاب (المقالات) أن أبا الهذيل اسمه محمد بن الهذيل العلاف، وهو من أهل البصرة من عبد القيس مولى لهم، وانفرد بأن قال: أهل الجنة تقضى حركاتهم فيصيرون إلى سكونٍ دائمٍ، وإن لما يقدر الله عليه نهاية، لو خرج إلى الفعل، ولن يخرج، استحال أن يوصف الله ﷻ بالقدرة على غيره، وكان يقول: «إن علم الله هو الله، وإن قدرة الله هي الله».

قلت: هكذا نقل الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى من كتاب (المقالات) لعبد الله بن أحمد بن محمد البلخي مقالة أبي الهذيل الشنيعه الكفرية.

وهذا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمودٍ، وليس اسم جده محمدٌ،

وقد ترجم له ابن النديم في (الفهرست)، نقله الحافظ في (اللسان)، وقال: «إليه تنسب الطائفة البلخية، وأخذ الكلام عن أبي الحسين الخياط» اهـ.

ولم أقف على ترجمته في النسخة المطبوعة التي عندي من (الفهرست)، والعلم عند الله تعالى.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب في (تاريخه)[١]: «عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي، من متكلمي المعتزلة البغداديين، صنف في الكلام كتبًا كثيرةً، وأقام ببغداد مدةً طويلةً انتشرت بها كتبه، ثم عاد إلى بلخ فأقام بها إلى حين وفاته».

ثم قال الخطيب بإسناده عن أبي عبيد الله محمد بن همران المرزباني بأن وفاة أبي القاسم في أول شعبان سنة تسع وعشرة وثلاثمائة ببلخ. وترجم له الحافظ في (لسانه)[٢] كما قلت، وجاء فيها قوله: أبو القاسم الكعبي من كبار المعتزلة، وله تصنيفٌ في الطعن على المحدثين يدل على كثرة اطلاعه وتعصبه، وتوفي سنة ٣١٩هـ، وذكر المصنف - أي الذهبي - في (تاريخ الإسلام) أنه كان داعيةً إلى الاعتزال، وعن جعفر المستغفري أنه قال: لا أستجيز الرواية عنه، وأنه دخل نسَف فأكرموه إلا الحافظ عبد المؤمن بن خلف؛ فإنه كان يكفره، ولا سلم عليه لما دخل البلد، فمضى الكعبي إليه فوجده في محرابه، فسلم عليه، فلم يلتفت إليه، ففطن، فحلف من بعيد: بالله عليك أيها الشيخ أن لا تقوم، ودعا قائمًا وانصرف، رافعًا للخجل عن نفسه، ومات في جمادى الآخرة.

---

(١) تاريخ بغداد: (٩/ ٣٨٤).

(٢) لسان الميزان: (٣/ ٢٥٥، ٢٥٦).

واشتمل كتابه في المحدثين على الغض من أكابرهم، وتتبع مثالبهم، سواءٌ كان ذلك عن حجةٍ أو لا، وسواءٌ كان ذلك قادحًا أم غير قادحٍ، حتى أنه سرد كتاب الكرابيسي في المدلسين.

فأفاد أن التدليس بأنواعه عيبٌ عظيمٌ، وحسبك أنه ذكر شعبة فيمن يعد كثير الخطأ، وعقد بابًا أورد فيه ما يرويه مما ليس له معنىً - بزعمه -، وبابًا فيما يرويه متناقضًا - لسوء فهمه -، وسيأتي في ترجمة اليسع بن زيد الراوي عن ابن عيينة.

ثم قال الحافظ: «قال أبو محمد بن حزم في (الملل والنحل): انتهت إليه رياسة المعتزلة، وإلى أبي علي الجبائي وإلى أبي بكر بن الإخشيد، وذكر له ابن النديم في (الفهرست) كتبًا في التفسير وتأييد مقالة أبي الهذيل وغير ذلك. وقد وصفه أبو حيان التوحيدي في أوائل كتاب (البصائر والذخائر)، فقال: كفى به علمًا ودرايةً وروايةً وثقةً وأمانةً، وهذا مما يطعن به على التوحيدي» اهـ.

قلت: إذا كان يؤيد أبا الهذيل المعتزلي - كما قال الحافظ نقلا عن محمد بن إسحاق بن النديم، وكما قال الخطيب في (تاريخه) هو من متكلمي المعتزلة البغداديين فيكفيه هذا الجرح المفسر، زيادة على ما قال فيه الإمام الذهبي في (تاريخه الكبير).

ثم أتعجب من صنيع العلامة الشيخ عبد القادر القرشي في (الجواهر المضية)[١]؛ إذ ترجم له في هذا الكتاب، وهو كتابٌ في طبقات الحنفية، وقال نقلًا عن الخطيب: «هو من متكلمي المعتزلة البغداديين، أقام ببغداد

---

(١) الجواهر المضية: (١/ ٢٧١).

مدةً طويلةً واشتهرت بها كتبه، ثم عاد إلى بلخ فأقام بها إلى حين وفاته»، قال: «وتوفي في أول شعبان سنة تسع عشرة وثلاث مائة رحمه الله» اهـ.

قلت: لم أقف على هذا الدعاء رحمه الله تعالى عند الخطيب في (تاريخه)، وكيف يقول فيه (رحمه الله تعالى) وهو معتزليٌّ؟! وكيف يدخله في طبقات الحنفية وهو هالكٌ ساقطٌ من متكلمي المعتزلة؟!

وترجمه أيضًا الشيخ أبو العدل زين الدين قاسم بن قطوبغا في (تاج التراجم) في طبقات الحنفية(١)، وقال: «وكان فيه اعتزالٌ، أقام ببغداد»، ثم ذكر وفاته نقلًا عن الخطيب، ولم يقل إنه كان من متكلمي المعتزلة، فهذه الكلمة عجيبةٌ، كأنه يدافع عنه ولو عن طريقٍ خفيٍّ، والرجل قد عرفت نحلته الاعتزالية المخالفة لما كان عليه سلف هذه الأمة من أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وقد ترجم له الإمام ابن الجوزي في (المنتظم)، وقال: «أبو القاسم البلخي من متكلمي المعتزلة البغداديين، صنف في الكلام كتبًا كثيرةً، ثم ذكر إقامته في بغداد مدةً طويلةً، وانتشار كتبه الكلامية، ثم عودته إلى بلخ ووفاته هناك في شعبان سنة ٣١٩هـ» اهـ.

قلت: هكذا جرحه الإمام ابن الجوزي جرحًا شديدًا مفسرًا كسائر من ترجمه، مما يعني خطأ إدخال بعض الحنفية له في طبقاتهم ثم الترحم عليه، مع أنه كان داعية البدعة، كما نص على ذلك جميع من ترجم له إلا أبو حيان التوحيدي في أوائل كتاب (البصائر والذخائر) فإنه قال فيه ما قال، ولكن رد عليه الحافظ بقوله: «وهذا مما يُطعن به على التوحيدي» اهـ.

والتوحيدي هذا أمره معروفٌ مشهورٌ، قال فيه ياقوت الحموي في (معجم

---

(١) تاج التراجم: ص٣١.

الأدباء) «ألف الكلام على رأس المعتزلة، وكان جاحظيًّا يسلك في تصنيفه مسلكه».

ثم قال: «سخيف اللسان، قليل الرضاء»، ثم أطال ياقوت في ترجمته.

فكل واحدٍ منهما نصير صاحبه وزعيم فكرته، وخارج عما كان عليه سلف هذه الأمة من معينٍ نقيٍّ ومنبعٍ صافٍ، والله تعالى أعلم.



(٧) إبراهيم بن سيار بن هانئ النظّام

والرجل السابع في هذا الإسناد الخطير والسلسلة الفلسفية رجل يسمى إبراهيم بن سيار بن هانئ النظّام.

قال ابن النديم في (الفهرست)[1]: «ويكنى أبا إسحاق، كان متكلمًا شاعرًا» اهـ.

وترجم له الخطيب في (تاريخه)[2]، وقال: «ورد بغداد وكان أحد فرسان أهل النظر والكلام على مذهب المعتزلة، وله في ذلك تصانيف عدةٌ، وكان أيضًا متأدبًا وله شعرٌ رقيق المعاني على طريقة المتكلمين، وأبو عثمان الجاحظ كثير الحكايات عنه» اهـ.

وقال الحافظ في (لسانه)[3]: «من رؤوس المعتزلة، متهمٌ بالزندقة، وكان شاعرًا أديبًا بليغًا، وله كتبٌ كثيرةٌ في الاعتزال والفلسفة ذكرها ابن النديم، وقال ابن قتيبة في (اختلاف الحديث) له: كان شاطرًا من الشطار مشهورًا بالفسق، ثم ذكر من مفرداته أنه كان يزعم أن الله يُحدث الدنيا وما فيها في كل حينٍ من غير أن يفنيها، وجوز أن يجتمع المسلمون على الخطأ، وأن النبي ﷺ لم يختص بأنه بعث إلى الناس كافةً، بل كل نبيٍّ قبله بعثته كانت إلى جميع الخلق؛ لأن معجزة النبي ﷺ تبلغ آفاق الأرض، فيجب على كل من سمعها تصديقه واتباعه، وأن جميع كنايات الطلاق لا يقع بها طلاقٌ، سواءٌ

---

(١) الفهرست: ص٢٥٢.

(٢) تاريخ بغداد: (٦/ ٩٧، ٩٨).

(٣) لسان الميزان: (١/ ٦٧).

نوى أو لم ينو، وأن النوم لا ينقض الوضوء، وأن السبب في إطباق الناس علي وجوب الوضوء على النائم أن العادة جرت أن نائم الليل إذا قام بادر إلى التخلي، وربما كان لعينيه نهضٌ، فلما رأوا أوائلهم إذا انتبهوا توضؤوا ظنوا أن ذلك لأجل النوم، وعاب على أبي بكرٍ وعمر وعليٍّ وابن مسعودٍ الفتوى بالرأي، مع ثبوت النقل عنهم في ذم القول بالرأي، قال عبد الجبار في (طبقات المعتزلة): كان أميًّا لا يكتب، وقال أبو العباس في كتاب (الانتصار): كان أشد الناس إزراء على أهل الحديث، وهو القائل: [زوامل للأسفار لا علم عندهم، بما تحتوي إلا كعلم الأباعر]، مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين» اهـ.

قلت: أما ما ذكره الحافظ عن ابن قتيبة من كتاب (اختلاف الحديث) له فهو موجودٌ في كتابه (تأويل مختلف الحديث)[1]، إذ قال رحمه الله تعالى ما نصه: فإذا نحن أتينا أصحاب الكلام لما يزعمون أنهم عليه من معرفة القياس وحسن النظر وكمال الإرادة وأردنا أن نتعلق بشيءٍ من مذاهبهم ونعتقد شيئًا من نحلهم وجدنا النظام شاطرًا من الشطار يغدو على سكرٍ ويروح على سكرٍ، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشائنات، وهو القائل:

مازلت آخذ روح الزِّق في لطفٍ ... وأستبيح دمًا من غير مجروح

حتى انثنيت ولي روحان في جسدي ... والزِّق مطرحٌ جسمٌ بلا روح

ثم تجد من أصحابه يعدون من خطئه قوله: «إن الله ﷻ يحدث الدنيا وما فيها في كل وقتٍ من غير إفنائها»، قالوا: فالله - في قوله - يُحدث

(١) تأويل مختلف الحديث: ص١٧، ١٨.

الموجود، ولو جاز إيجاد الموجود لجاز إعدام المعدوم، وهذا فاحشٌ في ضعف الرأي وسوء الاختيار. اهـ

قلت: أما البيتان اللذان ساقهما عبد الله بن مسلم بن قتيبة رحمه الله تعالى فإنه أثبت بها شربه الخمر، وهو محرمٌ بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة كما لا يخفى على أحدٍ ممن يشم رائحة العلم.

ثم أورد قضيةً أخرى، وهي تدل على جهل قائله وسفاهة عقله وقلة بصيرته في المعقول كما قال ابن قتيبة، هذه هي السوفسطائية التي يتكلم عنها الشيخ محمد زاهد الكوثري كثيرًا في تعليقاته دون أن يعرف مَن قائلها، وما معناها، ومَن أول من تكلم بها، ثم يرمي بها أهل الحديث، ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١١٢].

ثم قال ابن قتيبة رحمه الله تعالى: «وحكوا عنه أنه قال: قد يجوز أن يُجمع المسلمون جميعًا على الخطأ، وقال: ومن ذلك إجماعهم على أن النبي ﷺ بعث إلى الناس كافةً دون جميع الأنبياء وليس كذلك، وكل نبيٍّ في الأرض بعثه الله تعالى إلى جميع الخلق؛ لأن آيات الأنبياء – أن شهرتها – تبلغ آفاق الأرض، وعلى كل من بلغه ذلك أن يصدقه ويتبعه».

فخالف الرواية عن النبي ﷺ أنه قال: **«بُعثت إلى الناس كافةً»، «وبعثت إلى الأحمر والأسود»، «وكان النبي يُبعث إلى قومه.... الحديث»**.

ثم قال رحمه الله تعالى: «وفي مخالفة الرواية وحشةٌ، فكيف بمخالفة الرواية والإجماع لما استحسن»، وكان يقول في الكنايات عن الطلاق؛ كالخلية، والبرية، وحبلك على غاربك، والبتة، وأشياء مثل ذلك: [إنه لا يقع بها الطلاق، نوى الطلاق أو لم ينوه]، فخالف إجماع المسلمين، وخالف الرواية لما استحسن.

قلت: هكذا نقل الحافظ في (اللسان) عن ابن قتيبة رحمه الله تعالى، ثم قال: وذكر قول ابن مسعودٍ في حديث بروع بنت واشق: أقول فيها برأيي فإن كان خطًا فمني وإن كان صوابًا فمن الله تعالى.

قال: وهذا هو الحكم بالظن والقضاء بالشبهة، وإذا كانت الشهادة بالظن حرامًا فالقضاء بالظن أعظم، قال: ولو كان ابن مسعودٍ بدل نظره في الفتيا، نظر في الشقي كيف يشقى والسعيد كيف يسعد حتى لا يفحش قوله على الله تعالى ولا يشتد غلطه، لقد كان أولى به!

قال: وزعم أن القمر انشق وأنه رآه، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به؛ لأن الله تعالى لا يشق القمر له وحده، ولا لآخر معه، وإنما يشقه ليكون آيةً للعالمين، وحجةً للمرسلين، ومزجرةً للعباد، وبرهانًا في جميع البلاد، فكيف لم تعرف بذلك ولم تؤرخ الناس بذلك العلم، ولم يذكر شاعرٌ، ولم يُسلم عنده كافرٌ، ولم يحتج به مسلمٌ على ملحدٍ.

قال: ثم جحد من كتاب الله تعالى سورتين، فهبه لم يشهد قراءة النبي ﷺ بهما، فهلا استدل بعجيب تأليفهما وأنهما على نظم سائر القرآن المعجز للبلغاء أن ينظموا نظمه وأن يحسنوا مثل تأليفه!!.

قال: وما زال يُطبق في الركوع إلى أن مات)[1]، كأنه لم يصل مع النبي ﷺ أو كان غائبًا اهـ.

قال السندي: هذه خمس قضايا جهل عنها النظّام ولم يُدرك مداركها؛ لأنه لم يكن من أهل هذا العلم، فطعن بجهله وكفّر هذا الصحابي الجليل العظيم رضي الله عنه.

---

(١) التطبيق في الركوع: أن يُشبّك يديه ويضعهما بين فخذيه. وهو حكمٌ منسوخ. انظر: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي (ص٢٣٢). (س).

ولقد أجاب عن هذه القضايا الخمس أبو محمد ابن قتيبة في هذا الكتاب (تأويل مختلف الحديث)[١]، ولكنه لم يرتب الأجوبة ترتيبًا بحيث يتفق مع اعتراضات هذا المعترض الجاف، وكذلك لم أقف على جواب ابن قتيبة في النسخة المطبوعة عن أول الاعتراضات، وهو قول النظّام في فتوى ابن مسعودٍ ﷺ في حديث بروع بنت واشق، ولذلك سوف أجيب - بإذن الله تعالى - على هذه الشبهة الهزيلة التي أثارها هذا المارق ناقلًا عن أئمة الحديث والفقهاء - رحمهم الله تعالى - مع تخريج هذه الرواية التي ذكرها هذا المارق المتشدق.

فأقول - وبالله التوفيق والتسديد -، فإن كان صوابًا فمن الله تعالى، وإن كان خطًا فمن نفسي كما قال ابن مسعودٍ ﷺ؛ نكايةً بالمعترض الجاهل، وإثباتًا بأن العصمة لرسول الله ﷺ الذي عصمه الله تعالى بالوحي:

فأما الذي قال النظّام في حق ابن مسعودٍ في فتاويه الظن، فأقول للجاهل ومن كان على مذهبه هذا الفاسد من المتأخرين وغيرهم: بأن هذا المعترض السخيف يتهم نفسه بالجهل التام وقلة البصيرة حتى باللغة العربية وقواعدها، فضلا أن يكون جهله بكتاب الله تعالى أبين وأظهر، وبسنة رسوله ﷺ أفضع وأشنع، وكيف لا وهو يحمل الظن بمعنى الشك مطلقًا، مع أن العرب يحملونه على معانٍ ثلاثةٍ، وقد ذكرها القرآن الكريم في آياته وسوره في مواضعَ عديدةٍ، وسوف أذكرها - إن شاء الله تعالى - بعد ذكرها من كتب اللغة.

قال الشيخ محمود بن عمر الزمشخري في (الفائق)[٢]: «وهو معتزليٌّ

---

(١) المرجع السابق: ص٢٥ - ٣٢.

(٢) الفائق: (٢/ ٣٨٠، ٣٨١).

معروفٌ، كما حكى عنه الإمام الذهبي في (الميزان)[١]، إذ قال: محمود بن عمر الزمشخري المفسر النحوي صالحٌ، لكنه داعيةٌ إلى الاعتزال - أجارنا الله -، فكن حذرًا من كشافه» اهـ.

قال هذا المؤلف في (الفائق): قال عثمان ﷺ: في الرجل يكون له الدين الظنون يزكيه لما مضى إذا قبضه إن كان صادقًا.

هو الذي لستَ من قضائه على يقين، وكذلك كل شئ لا يستيقنه.

قال الشماخ: كلا يومي طُوالة وصلُ أروى ظنون، آن مطّرحي الظنون.

قال السندي: هذا الظن الذي أورده الزمشخري في كلام عثمان رضي الله تعالى عنه وفي شعر الشماخ معناه: (التردد بين اليقين والشك)، ثم أورد الظن بمعنى العلم، وهو قوله: قال عبيدة السلماني رحمه الله تعالى: قال ابن سيرين: سألته عن قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَـٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ فأشار بيده، فظننت ما قال: أي علمت، من قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾».

قال السندي: هذا الظن هنا في قول ابن سيرين، وفي الآية الكريمة بمعنى العلم، وقد أكثر الزمشخري النقل في هذا الموضع من (الفائق) لإثبات معنى الظن بالعلم، فارجع إليه إن شئت.

ثم ذكر للظن معنًى ثالثًا، وهو: التهمة، إذ قال: قال ابن سيرين رحمه الله تعالى: لم يكن عليٌّ يظن في قتل عثمان، وكان الذي يُظن في قتله غيره. . . ، ثم قال: أي يُتهم، من الظِّنة، وكان الأصل يُظتن، ثم يُظطن، بقلب التاء طاءً لأجل الظاء، ثم قُلبت الطاء ظاءً فأدغمت فيها، ويجوز قلب الظاء طاءً وإدغام الطاء فيها» اهـ.

---

(١) الميزان: (٤/ ٧٨).

قلت: هذا هو النقل عن أهل اللغة في معنى الظن، بأنه يستعمل في ثلاثة معانٍ:

١- العلم.

٢- غالب الظن.

٣- الشك وهو التهمة.

وهكذا قال الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلامٍ في (غريب الحديث)[١]، وابن الأثير في (النهاية)[٢]، والفيروز آبادي في (القاموس)[٣]، والفتني في (مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار)[٤]، ولم أقف على هذه الكلمة (الظن) في (غريب الحديث) للذمام ابن قتيبة عبد الله بن مسلمٍ المتوفى سنة ٢٧٦هـ.

قال السندي: وقد ورد الظن في كتاب الله تعالى بمعني اليقين، كما قال - جل وعلا - في كتابه في سورة البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره[٥]: إن قال لنا قائل: كيف أخبر الله - جل ثناؤه - عمن قد وصفه بالخشوع له بالطاعة أنه يظن أنه ملاقيه والظن شكٌّ، والشك في لقاء الله عندك كفرٌ؟ قيل: إن العرب قد تسمي اليقين ظنًّا والشك ظنًّا، نظير تسميتهم الظلمة سدفةً والضياء سدفةً،

(١) غريب الحديث: (٣/ ٤٦٤، ٤٦٥).

(٢) النهاية: (٣/ ١٦٢، ١٦٣).

(٣) القاموس المحيط: (٤/ ٢).

(٤) مجمع بحار الأنوار: (٣/ ٤٩٥ - ٤٩٧).

(٥) تفسير ابن جرير: (١/ ١٧ - ٢٠) طبعة أحمد ومحمود شاكر.

والمغيث صارخًا والمستغيث صارخًا، وما أشبه ذلك من الأسماء التي تسمي بها الشيء وضده، وما يدل على أنه يسمى به اليقين:

قول دريد بن الصمة:

فقلتُ لهم ظنوا بألفي مدجَّجٍ   سُراتهمُ في الفارسيّ المسرّد

يعني بذلك: تيقنوا ألفي مدججٍ تأتيكم.

وقول عميرة بن طارقٍ:

بأن تغتزوا قومي وأقعد فيكمُ   وأجعل مني الظن غيبًا مرجَّما

يعني: وأجعل من اليقين غيبًا مرجَّما.

والشواهد من أشعار العرب وكلامها على أن الظن في معنى اليقين أكثر من أن تحصى، وفيما ذكرنا لمن وفق لفهمه كفايةٌ، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣].

قلت: هكذا أثبت أبو جعفر من كلام العرب وأشعارهم ومن كتاب الله تعالى أن الظن قد يستعمل بمعنى اليقين، إلا أن هذا الجاهل المارق المتشدق المعتزلي إبراهيم بن سيار النظام يُنكر هذا الواقع بجهله ويحمل الظن على معنىً واحدٍ وهو الشك، كما اعترض على ابن مسعودٍ رضي الله تعالى عنه كما نقل عنه ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث).

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وبمثل الذي قلنا في ذلك جاء تفسير المفسرين، ثم ساق إسناده هكذا: حدثنا المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا أبو جعفر، عن أبي العالية، في قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ قال: إن الظن ها هنا يقينٌ» اهـ.

قلت: رجال إسناد أبي جعفر كلهم ثقاتٌ إلا شيخه المثني بن إبراهيم، فهذا لم أجد له ترجمةً في المصادر التي بيدي، وأبو العالية المفسر هو: رفيع بن مهران الرياحي، ثقةٌ من الطبقة الثانية، مات سنة ٩٠هـ، وهو من رجال الجماعة.

ثم ساق أبو جعفر في هذا المعنى رواياتٍ عديدةً كلها تعطينا هذا المعنى، وهو: أن الظن هنا بمعنى اليقين، كرواية مجاهد بن جبر المكي تلميذ ابن عباسٍ ﷺ، وكذا رواية السدي وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي المتوفي سنة ١٢٠هـ، وابن جريج وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم - رحمهم الله تعالى -، كل هؤلاء فسروا الظن هنا باليقين.

ونحو هذه الآية الكريمة آياتٌ أخرى كثيرةٌ في كتاب الله تعالى، ومنها قوله تعالى في سورة يوسف (٤٢): ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾، ومنها قوله تعالى في سورة التوبة (١١٨): ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾، ومنها قوله - جل وعلا - في سورة يونس (٢٢): ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾، وقد ورد الظن بمعنى الشك، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وقوله - جل وعلا -: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء: ١٥٧].

هكذا إذا أمعنت النظر في القرآن الكريم، وكذا في السنة النبوية، وكذا في اللغة العربية لوجدت هذا المعنى واضحًا جليًّا، وعرفت أن النظّام كان جاهلًا وبليدًا في قوله الشنيع على ابن مسعودٍ رضي الله تعالى عنه، في افترائه عليه، إذ رماه بالفتيا والقضاء بالشك، إذ حمل معنى الظن على الشك

فقط، وقد خالف في ذلك نص القرآن الكريم ونص اللغة العربية الفصيحة، وكذا خالف نص السنة النبوية - على صاحبها الصلاة والسلام -(١).

---

(١) لم يذكر الشيخ بقية رد ابن قتيبة ﷺ على القضايا الأخرى التي تطاول من خلالها الزنديق النظّام على ابن مسعود ﷺ، وأنا أورده بنصه مقتصرًا على ما يتعلق بابن مسعود ﷺ.

قال ﷺ: «قال أبو محمد: هذا قوله في جلة أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم؛ كأنه لم يسمع بقول الله ﷻ في كتابه الكريم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلى آخر السورة، ولم يسمع بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾، ولو كان ما ذكرهم به حقًا لا مخرج منه ولا عذر فيه ولا تأويل له إلا ما ذهب إليه؛ لكان حقيقًا بترك ذكره والإعراض عنه، إذ كان قليلًا يسيرًا مغمورًا في جنب محاسنهم، وكثير مناقبهم، وصحبتهم لرسول الله ﷺ، وبذلهم مهجهم وأموالهم في ذات الله تعالى... ثم طعنه على عبد الله بن مسعود ﷺ بقوله إن القمر انشق وإنه رأى ذلك، ثم نسبه فيه إلى الكذب، وهذا ليس بإكذاب لابن مسعود، ولكنه بخس لعلم النبوة وإكذاب للقرآن العظيم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، فإن كان القمر لم ينشق في ذلك الوقت وكان مراده سينشق القمر فيما بعد، فما معنى قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ بعقب هذا الكلام؟ أليس فيه دليل على أن قومًا رأوه منشقًا فقالوا: ﴿وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ من سحره وحيلة من حيله، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامه؟ وكيف صارت الآية من آيات النبي ﷺ والعلم من أعلامه لا يجوز عنده أن يراها الواحد والاثنان والنفر دون الجميع؟ أو ليس قد يجوز أن يُخبر الواحد والاثنان والنفر والجميع، كما أخبر مكلم الذئب بأن ذئبًا كلمه، وأخبر آخر بأن بعيرًا شكا إليه، وأخبر آخر أن مقبورًا لفظته الأرض؟

وطعنه عليه لجحده سورتين من القرآن العظيم - يعني المعوذتين - فإن لابن مسعود في ذلك سببًا، والناس قد يظنون ويزلون، وإذا كان هذا جائزًا على النبيين والمرسلين فهو على غيرهم أجوز، وسببه في تركه إثباتهما في مصحفه أنه كان يرى النبي ﷺ يُعوذ بهما الحسن والحسين، ويُعوذ غيرهما كما كان يعوذهما بأعوذ بكلمات الله التامة، فظن أنهما ليستا من القرآن، فلم يُثبتهما في مصحفه، وبنحو هذا السبب أثبت أبي بن كعب في مصحفه افتتاح دعاء القنوت، وجعله سورتين؛ لأنه كان يرى رسول الله ﷺ يدعو بهما في الصلاة دعاء دائمًا، فظن أنه من القرآن. =

. . . .

= وأما التطبيق؛ فليس من فرض الصلاة، وإنما الفرض الركوع والسجود؛ لقول الله ﷻ: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾، فمن طبق فقد ركع، ومن وضع يديه على ركبتيه فقد ركع، وإنما وضع اليدين على الركبتين أو التطبيق من آداب الركوع، وقد كان الاختلاف في آداب الصلاة، فكان منهم من يُقعي، ومنهم من يفترش، ومنهم من يتورك، وكل ذلك لا يُفسد الصلاة، وإن اختلف.

وأما نسبته إياه إلى الكذب في حديثه عن النبي ﷺ: «**الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه**»، فكيف يجوز أن يكذب ابن مسعود على رسول الله ﷺ في مثل هذا الحديث الجليل المشهور، ويقول: حدثني الصادق المصدوق، وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، ولا ينكره أحد منهم؟ ولأي معنىً يكذب مثله على رسول الله ﷺ في أمر لا يجتذب به إلى نفسه نفعًا، ولا يدفع عنه ضرًا، ولا يُدنيه من سلطان ولا رعية، ولا يزداد به مالًا إلى ماله؟ وكيف يكذب في شيء قد وافقه على روايته عدد؛ منهم أبو أمامة عن رسول الله ﷺ: «**سبق العلم وجف القلم وقضي القضاء وتم القدر بتحقيق الكتاب وتصديق الرسل، بالسعادة لمن آمن واتقى، والشقاء لمن كذب وكفر، وقال ﷻ ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الذي تريد لنفسك ما تريد، وبفضلي ورحمتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي**»، وهذا الفضل بن عباس بن عبد المطلب يروي عن رسول الله ﷺ أنه قال له: «**يا غلام؛ احفظ الله يحفظك، وتوكل عليه تجده أمامك، وتعرف إليه في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن القلم قد جف بما هو كائن إلى يوم القيامة**»؟ وكيف يكذب ابن مسعود في أمر يوافقه عليه الكتاب؟ يقول الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ أي جعل في قلوبهم الإيمان؛ كما قال في الرحمة: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الآية، أي سأجعلها، ومن جعل الله تعالى في قلبه الإيمان فقد قضى له بالسعادة.

وقال ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ ولا يجوز أن يكون إنك لا تسمي من أحببت هاديًا ولكن الله يسمي من يشاء هاديًا، وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ كما قال: ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾، ولا يجوز أن =

. . . .

= يكون سمى فرعون قومه ضالين، وما سماهم مهتدين، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وأشباه هذا في القرآن والحديث يكثر ويطول، ولم يكن قصدنا في هذا الموضع الاحتجاج على القدرية، فنذكر ما جاء في الرد عليهم ونذكر فساد تأويلاتهم واستحالتها، وقد ذكرت هذا في غير موضع من كتبي في القرآن.

وكيف يكذب ابن مسعود في أمر توافقه عليه العرب في الجاهلية والإسلام؟

قال بعض الرجاز:

يا أيها المضمر همًّا لا تهم ... إنك إن تُقدر لك الحمى تحم

ولو علوتَ شاهقًا من العلَم ... كيف توقيك وقد جف القلم؟

وقال آخر:

هي المقادير فلمني أو فذر ... إن كنت أخطأت فما أخطا القدر

وقال لبيد:

إن تقوى ربنا خير نفل ... وبأمر الله ريثي وعجل

من هداه سبل الخير اهتدى ... ناعم البال ومن شاء أضل

وقال الفرزدق:

ندمتُ ندامة الكُسعي لما ... غدت مني مطلقة نوار

وكانت جنة فخرجت منها ... كآدم حين أخرجه الضرار

ولو ضنت يداي بها ونفسي ... لكان عليّ للقدر الخيار.

وقال النابغة:

وليس امرؤ نائلًا من هوا ... ه شيئًا إذا هو لم يكتب

وكيف يكذب ابن مسعود ﷺ في أمر توافقه عليه كتب الله تعالى؟ وهذا وهب بن منبه يقول: قرأت في اثنين وسبعين كتابًا من كتب الله تعالى، اثنان وعشرون منها من الباطن، وخمسون من الظاهر، أجد فيها كلها أن من أضاف إلى نفسه شيئًا من الاستطاعة فقد كفر. وهذه التوراة فيها أن الله تعالى قال لموسى: اذهب إلى فرعون =

(٨) الجاحظ

قال الخطيب في (تاريخه)[١] في ترجمة الجاحظ: «المصنف الحسن الكلام البديع التصانيف، كان من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، قدم بغداد فأقام بها مدةً، وكان تلميذًا لأبي إسحاق النظّام».

وقال ياقوت الحموي في (معجم الأدباء)[٢] بعد ما ذكر اسمه واسم أبيه ونسبه، ثم قال: «وأخذ النحو عن الأخفش أبي الحسن، وكان صديقه، وأخذ الكلام عن النظّام، وتلقف الفصاحة من العرب شفاهةً بالمربد، وحُدثت أن الجاحظ قال: [نسيت كنيتي ثلاثة أيام حتى أتيت أهلي، فقلت لهم: بم أكنى؟ فقالوا: بأبي عثمان]، ثم قال: وقال المرزباني: قال أبو بكر أحمد بن علي: كان أبو عثمان الجاحظ من أصحاب النظّام، وكان واسع العلم بالكلام كثير التبحر فيه، شديد الضبط لحدوده، ومن أعلم الناس به»، ثم قال ياقوت: «وله كتبٌ كثيرةٌ مشهورةٌ جليلةٌ في نصرة الدين، وفي حكاية مذهب المخالفين»، ثم قال: «وإذا تدبر العاقل المميز أمر كتبه علم أنه ليس في تلقيح العقول وشحذ الأذهان ومعرفة أصول الكلام وجواهره وإيصال خلاف الإسلام ومذاهب الاعتزال إلى القلوب كتبٌ تشبهها، والجاحظ عظيم

= فقل له: أخرج إليّ بني بكري بني إسرائيل من أرض كنعان إلى الأرض المقدسة؛ ليحمدوني ويمجدوني ويقدسوني، اذهب إليه فأبلغه، وأنا أقسي قلبه حتى لا يفعل؟ قال أبو محمد: بكري، أي هو لي بمنزلة أولاد الرجل للرجل، وهو بكري، أي أول من اخترته...». «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٣ - ٣٠) (س).

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢ - ٢٢٠).

(٢) معجم الأدباء: (١٦/ ٧٤ - ١١٤).

القدر في المعتزلة وغير المعتزلة، من العلماء الذين يعرفون الرجال ويميزون الأمور» اهـ.

قلت: وأما كلام ياقوت في كتبه (وله كتبٌ كثيرةٌ مشهورةٌ جليلةٌ في نصرة الدين)، الذي فهمه الجاحظ، وهو دين المعتزلة كما ذكره ياقوت نفسه فيما بعد، فانتبه، وليس دين محمدٍ ﷺ الذي تلقاه عن الله تعالى وبلغه إلى الإنسانية كلها ﷺ.

قال الإمام الذهبي في (الميزان)[1]: «عمرو بن بحر الجاحظ، صاحب التصانيف، روى عنه أبو بكر بن أبي داود فيما قيل، قال ثعلب: ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ، ثم قال: قلت: وكان من أئمة البدع، وقال في (العبر في خبر من عبر)[2]: وفيها - أي سنة خمسين ومائتين - عمرو بن بحر الجاحظ أبو عثمان البصري، صاحب التصانيف الكثيرة في الفنون، كان بحرًا من بحور العلم، رأسًا في الكلام والاعتزال، وعاش تسعين سنةً، وقيل بقي إلى سنة خمسٍ وخمسين، وأخذ عن القاضي أبي يوسف ثمامة بن أشرس، وأبي إسحاق النظّام» اهـ.

وقال الإمام ابن كثير في (البداية والنهاية)[3]: «الجاحظ المتكلم المعتزلي، وإليه تنسب الفرقة الجاحظية لجحوظ عينيه، ويقال له الحدقي، وكان شنيع المنظر، سيء المخبر، رديء الاعتقاد، يُنسب إلى البدع والضلالات، وربما جاز به بعضهم إلى الانحلال، حتى قيل في المثل: (يا ويح من كفره الجاحظ)، ثم ذكر فيه بقية الأشياء».

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٤٧).

(٢) العبر في خبر من عبر: (١/ ٤٥٦).

(٣) البداية و النهاية: (١١/ ١٩، ٢٠).

قال الحافظ في (ترجمة الجاحظ)[١]: «وقال الخطابي: هو مغموصٌ في دينه، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه كان يُرمى بالزندقة، وأنشد في ذلك أشعارًا»، ثم قال الحافظ: «وقد وقفت على رواية ابن أبي داود عنه، ذكرتها في غير هذا الموضع، وهو في الطيوريات».

قال السندي: الطيوريات: هي الأحاديث التي انتخبها الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السِّلفي الأصبهاني المتوفى سنة ٥٧٦هـ، من أصول شيخه أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، أيام كان في بغداد، توجد من هذه الأحاديث والحكايات المنتخبة - الطيوريات - نسخةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق في قسم الحديث برقم ٣٢٩ من الورقة ١- ٢٨٦، وتتكون من سبعة عشر جزءًا، وهي مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ معتادٍ[٢]، ذكر هذا الدكتور حسن عبد الحميد صالح في مقدمة الرسالة التي نال بها درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية بجامعة كامبريدج بانجلترا، في أيار مايو ١٩٧٢م، وعنوان هذه المقدمة: (الحافظ أبو الطاهر السِّلفي)[٣].

وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار ابن الطيوري ترجم له الحافظ في (اللسان)[٤]، وذكر له هذه الطيوريات، إذ قال: «وأكثر عنه السِّلفي، وانتقى عليه مائة جزءٍ تعرف بالطيوريات».

---

(١) لسان الميزان: (٤/ ٣٥٦).

(٢) طبعتها مكتبة أضواء السلف، عام ١٤٢٥هـ، في أربعة مجلدات، بتحقيق: دسمان يحيى معالي و عباس صخر الحسين، وأفادا (١/ ١٩٢ - ١٩٣) أنها غير كاملة، وأن اختلاف الواصفين في وصف حجمها «يعود إلى حالة الخطوط والأسطر وحجم المجلد». (س).

(٣) الحافظ أبو الطاهر السِّلفي: ص٢٠٩.

(٤) لسان الميزان: (٥/ ٩ - ١١).

قلت: ما ذكره الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد صالح أنها تتكون من سبعة عشر جزءًا، وذلك من ص ١ - ٢٨٦، إذا كانت الطيوريات كاملةً فإنها تقع في مائة جزءٍ كما ذكر الحافظ في (اللسان)، وإن كانت ناقصةً في الظاهرية ولا يوجد منه إلا سبعة عشر جزءًا، وهذا الذي قصده الدكتور، فالأمر واضحٌ ظاهرٌ، فينبغي البحث والتفتيش عن بقية الأجزاء الثلاثة والثمانين، وقد أورد السيوطي في كتابه (ذيل الموضوعات)[١] بإسناد الطيوري، حديثًا بقوله: أخرج الطيوري في الطيوريات: أنبأنا أبو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق، أنبانا أبو القاسم إبراهيم بن أحمد بن جعفر الحرق، حدثنا عبد الله بن محمد بن علي بن بثيرة، حدثني أبو الطيب محمد بن إسحاق الخزاعي، حدثنا علي بن الحسين، حدثنا موسى بن إبراهيم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا: «من أكل الجرجير بعد العشاء الآخرة فبات عليه نازعه الجذام في أنفه».

قلت: في هذا الإسناد عددٌ من المجاهيل، ومتهم متروكٌ وهو موسى بن إبراهيم أبو عمران المروزي، كذبه يحيى بن معين، وقال الدارقطني وغيره: متروكٌ، قاله الحافظ في (اللسان)[٢]، ثم قال الحافظ في (ترجمة الجاحظ)[٣]: قال ابن قتيبة في (اختلاف الحديث): ثم نصير إلى الجاحظ، وهو أحسنهم للحجة استثارة، وأشدهم تلطفًا لتعظيم الصغير حتى يَعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويكمل الشيء وينقصه، فتجده مرةً يحتج للعثمانية على الرافضة، ومرةً للزيدية على أهل السنة، ومرةً يفضل عليًا،

---

(١) ذيل الموضوعات: ص١٤١، ١٤٢.

(٢) لسان الميزان: (٦/ ١١١).

(٣) المرجع السابق: (٤/ ٣٥٦).

ومرةً يؤخره، ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا، ويُتبعه: قال الجماز، وقال إسماعيل بن غزوان: كذا وكذا.. من الفواحش.

قال السندي: هكذا أهل الباطل يتلونون بعدة ألوانٍ، وهم أتباع الجاحظ في هذه النقطة الشنيعة، وهم يكيدون لأهل الإسلام كيدًا، ويتظاهرون بالحب والود للأمة المسلمة والتقرب إليها، وإنما هم دائمًا وأبدًا يخططون لهدم الإسلام وكيانه وهم في ديارهم ونواديهم ومعسكراتهم، وعلى رأس هؤلاء الأعداء الشيوعية العالمية ومعسكراتها المختلفة، والصهيونية الدولية مع مخططها الرهيب، والماسونية الماكرة التي تلعب دورها في إيجاد هذه الفتن والحروب في العالم كله - اللهم احفظنا وديننا وكياننا وأمتنا المسلمة عن كيد الأعداء، واجعل الدائرة عليهم -.

قال أبو منصور الأزهري في (مقدمة تهذيب اللغة): «ومن تكلم في اللغات بما حصره لسانه، وروى عن الثقات ما ليس من كلامهم: الجاحظ، وكان أوتي بسطةً في القول، وبيانًا عذبًا في الخطاب، ومجالًا في الفنون، غير أن أهل العلم ذبوه وعن الصدق ومغوه. وقال ثعلب: كان كذابًا على الله وعلى رسوله وعلى الناس» اهـ.

قلت: هكذا أنهى الحافظ ترجمة الجاحظ في (اللسان)، وهو أدرى بحاله، بما عنده من العلم بالسنة النبوية - على صاحبها الصلاة والسلام -، وهكذا أهل الباطل دائما يزينون الكلام فيؤثرون به على بعض الناس؛ فتقوم المصيبة والكارثة العلمية في كل عصرٍ ومُصْرٍ، وهكذا حصل للمأمون بن عبد الله العباسي، إذ زُين له القول بخلق القرآن من قبل المعتزلة؛ فحلت بالأمة المسلمة ما حلت من الكارثة الشنعاء والنكبة السوداء، فجاء الله تعالى

بالإمام أحمد، فوقف وقفةً رائعةً مثاليةً أمام هذا التيار الإلحادي فكان ما كان؛ فلله دره -رحمه الله تعالى.

وقال ابن العماد في (شذرات الذهب)(١): «وفي سنة ٢٥٠هـ عمرو بن بحر الجاحظ أبو عثمان البصري المعتزلي، وإليه نسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة، صنف الكثير في الفنون، كان بحرًا من بحور العلم، رأسًا في الكلام والاعتزال، وعاش تسعين سنةً، وقيل بقي إلى سنة خمسٍ وخمسين ومائتين، أخذ عن القاضي أبي يوسف وثمامة بن الأشرس، وأبي إسحاق النظام، ثم قال ابن العماد: وكان موته بسقوط مجلدات العلم عليه» اهـ.

قلت: ترك شرًّا عظيمًا في هذه الكتب، من الاعتزال وطعنه في سنة رسوله ﷺ، كفاه أن يكذبه ثعلب كما نقل عنه الإمام الذهبي في (المغني)، والإمام ابن الجوزي في (الضعفاء)، وترجم له اليافعي في (مرآة الجنان)(٢)، وصاحب (طبقات المعتزلة)(٣)، (وأمالي المرتضى)(٤)، (ونزهة الألباء)(٥).



(١) شذرات الذهب: (٢/ ١٢١، ١٢٢).
(٢) مرآة الجنان: (٢/ ١٥٦ - ١٦٢).
(٣) طبقات المعتزلة: ص٦٧.
(٤) أمالي المرتضى: (١/ ١٩٤).
(٥) نزهة الألباء: ص١٦٢.

(٩) الزمخشري: صاحب تفسير «الكشاف»[(١)]

❑ ترجمته[(٢)]:

هو: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الزمخشري.

كنيته: أبو القاسم. ويُلقب بـ (جار الله)؛ لأنه جاور بمكة زمانًا.

وُلد الزمخشري يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة (٤٦٧)هـ، وكانت ولادته بزمخشر، وبها نشأ ودرس على بعض مشايخها، ثم رحل إلى (بخارى)، ليطلب العلم في مطلع حياته.

ثم انتقل إلى (خراسان)، واتصل ببعض رجال الدولة هناك ومدحهم، ويظهر أنه لم ينل شيئًا مما أمّل، فغادرها إلى (أصبهان)، وقد أصيب بعد ذلك بمرض أنهكه، وذلك في سنة (٥١٢)هـ، فلما شفي منه، انتقل إلى بغداد، فناظر بها، وسمع من علمائها.

---

(١) أختصِر هذا المبحث عن الزمخشري من رسالة: «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري»؛ للدكتور صالح الغامدي (٢٢ - ٥٩) - بتصرف-.
وانظر للزيادة عن عقيدة ومنهج الزمخشري: «التفسير والمفسرون»؛ للدكتور محمد حسين الذهبي (١/ ٤٩٢ - ٤٨٢)، فقد توسع في هذا الموضوع.
وانظر: «الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير..» من إصدارات مجلة الحكمة (٣/ ٢٦١٨ - ٢٦٢٠).

(٢) مصادر ترجمته: الأنساب (٦/ ٢٩٧)، معجم الأدباء (٥/ ٤٨٩)، الكامل في التاريخ (١١/ ٩٧)، إنباه الرواة (٣/ ٢٦٥)، وفيّات الأعيان (٥/ ١٦٨) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١)، البداية والنهاية (١٢/ ٢٣٥)، الجواهر المضيئة (٤/ ٤٤٧)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩)، طبقات المفسرين؛ للداوودي (٢/ ٣١٤)، شذرات الذهب (٤/ ١٢١)، دائرة المعارف؛ للبستاني (٩/ ٢٧٩)، دائرة المعارف الإسلامية (١٠/ ٤٠٣)، تاريخ الأدب العربي (٥/ ٢١٥)، الأعلام (٧/ ١٧٨)، معجم المؤلفين (١٢/ ١٨٦).

ثم اتجه إلى مكة، حيث اجتمع فيها بالأمير: أبى الحسن علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس الشريف الحسيني. وكان ذا فضل وعلم. فعرف قدره، ورفع أمره، وأكثر من الاستفادة منه، وأخذ عن الزمخشري، وأخذ الزمخشري عنه.

وفي مكة قرأ الزمخشري كتاب سيبويه، على عبدالله بن طلحة اليابرى، ولبث في جواره هذا غامين، زار فيهما كل بقعة من بقاع أرض العرب، وفي ذلك يقول: «وطئت كل تربة في أرض العرب».

ثم إنه اشتاق إلى وطنه فرحل إليه، ثم ما لبث أن ندم على ذلك، فعاد أدراجه إلى مكة، وفي طريقه مر بالشام، وامتدح صاحب دمشق تاج الملوك.

وأخذ السير إلى مكة حيث دخلها سنة (٥٢٦)هـ، وجاور بها جواره الثاني ثلاث سنين، ألف فيها تفسيره (الكشاف).

ثم إنه عاوده الحنين إلى بلده، فارتحل إليه، وفي طريقه عرّج على بغداد سنة (٥٣٣)هـ، ثم أقام بخوارزم إلى أن مات سنة (٥٣٨)هـ.

كان الزمخشري رأسًا في البلاغة العربية والمعاني والبيان، وقد شهد له بذلك عدد من العلماء:

قال السمعاني: «كان يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو، لقي الأفاضل والكبار، وصنف تصانيف في التفسير، وشرح الأحاديث، وفي اللغة»[1].

وقال الذهبي: «العلامة كبير المعتزلة، النحوي، صاحب الكشاف

---

(١) الأنساب (٦/ ٢٩٧).

والمفصل، كان رأسًا في البلاغة والعربية، والمعاني والبيان، وله نظم جيد»(١).

وقال ياقوت الحموي: «كان إمامًا في التفسير، والنحو واللغة، والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفننًا في علوم شتى»(٢)، وقال القفطي: «كان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنسًا واطلاعًا على كتبها، وقد صنف التصانيف المفيدة فيها، وكان على دراية بأنساب العرب، تُضرب إليه أكباد الإبل، ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، واستفادوا منه»(٣).

وقال السيوطي عنه: «كان. .معتزليًا قويًا في مذهبه، مجاهرًا به، داعية إليه، علامة في الأدب والنحو»(٤).

وقد ذكر المترجمون لحياة الزمخشري أن له نحو خمسين مؤلفًا في فنون الآداب، واللغة، والترجمة، والحديث، والفقه، وقد ذكر أغلبها ياقوت الحموي في كتابه: «معجم الأدباء»، وبروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي»(٥).

❏ **عقيدته:**

الزمخشري واحد من رؤوس المعتزلة ودعاتها الأقوياء - كما سبق -.

---

(١) السير (٢/ ١٥١).

(٢) معجم الأدباء (٥/ ٤٨٩).

(٣) إنباه الرواة (٣/ ٢٦٦/ ٢٧٠) والقفطي ينقل عن أبي اليمن الكندي (الملقب تاج الدين) (٦١٣)هـ.

(٤) بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩).

(٥) انظر: رسالة الدكتور صالح الغامدي (٣٢ - ٣٨)، فقد عرّف بها.

وقد عاش في بيئة تموج بالاعتزال والمعتزلة، وكان لشيخه أبو مضر الضبي، أثرٌ في ترسيخ هذا المذهب لديه، وقد كان شيخه هذا من أئمة المعتزلة، وهو أول من أدخل الاعتزال في أهل خوارزم، كما كان لشيخه الثاني أبو السعد الجشمي، وهو شيخه في التفسير أثرٌ كبير أيضًا في ترسيخ المذهب لديه، ولأجل هذا نقل الزمخشري الكثير من آراء المعتزلة في كشافه.

وقد نشأ متحمسًا للاعتزال مذيعًا لتعاليمه، حتى إنه يُروى عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب.

وعقيدته الاعتزالية تتبين من خلال كتابه الكشاف، فقد أكثر من الثناء على المعتزلة، ووصفهم بأنهم الطائفة العدلية، ولم يألُ جهدًا في الانتصار لمذهبه والرد على مخالفيه، بل قد وصل به الحال إلى حد إخراج مخالفيه من الإسلام، ويرجع السبب في تأليفه لهذا الكتاب، إلى طلب جماعة من إخوانه وطلابه ممن هم على مذهب الاعتزال، قال الذهبي: «محمود بن عمر الزمخشري، صالح، لكنه داعية إلى الاعتزال»[١].

أما في الفقه، فقد كان حنفيَ المذهب، غير متعصب لمذهبه[٢]. وقد ترجم له صاحب طبقات الحنفية، فقال: «الإمام الكبير المضروب به المثل في علم الأدب، وشهرته تفي عن الإطناب بذكره»[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٧٨).

(٢) انظر: التفسير والمفسرون؛ للدكتور محمد حسين الذهبي (١/ ٤٧٤)، والمختصر في أخبار البشر (٣/ ١٦).

(٣) الجواهر المضيئة؛ للقرشي (٣/ ٤٤٧).

وقال عن نفسه[١]:

وأُسند ديني واعتقادي ومذهبي   إلى حنفاء أختارهم وحنايفا
حنيفية أديانهم حنفية   مذاهبهم لا يبتغون الزعانفا

وللزمخشري شعر لطيف، وله ديوان شعر[٢]، وقد ذكر المترجمون عدة مقاطع من شعره منها:

سهري لتنقيح العلوم ألذُّ لي   من وصلِ غانيةٍ وطيبِ عناق
وتمايلي طربًا لحلِ عويصة   أشهى وأحلى من مُدامةِ ساقي

ومما أنشده في كتابه الكشاف عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾.

يا من يرى مدّ البعوض جناحها   في ظلمة الليل البهيم الأليل
ويرى عروقَ نياطها في نحرها   والمخَ في تلك العظام النُحّل
اغفر لعبدٍ تاب في فرطاته   ما كان منه في الزمان الأول

وقال يرثي شيخه أبا مضر:

وقائلة ما هذه الدرر التي   تساقط من عينيك سمطين سمطين
فقلت هو الدر الذي كان قد حشا   أبو مضر أذني تساقط من عيني

توفى الزمخشري ليلة عرفة، سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة (٥٣٨) هـ بمدينة جُرجانية خوارزم، بعد رجوعه من مكة.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «الزمخشري»؛ للحوفي (٩١).

(٢) ذكر بروكلمان بعض مخطوطاته. انظر: تاريخ الأدب العربي (٥/ ٢٣٧)، وانظر: مجلة عالم الكتب، العدد (٤)، ص (٥١٨).

□ **الحديث عن تفسيره: «الكشاف عن حقائق التنزيل»:**

يعد كتاب الكشاف أحد كتب التفسير التي اهتمت بالجانب البياني والبلاغي في القرآن الكريم. وقد حرص مؤلفه عند تفسيره لكثير من الآيات، أن يورد ضروبًا من الاستعارات والمجازات، والأشكال البلاغية، كلُ ذلك ليُبرز جمال أسلوب القرآن وكمال نظمه. وهو بهذا يُعد أوسع كتب التفسير مجالًا في هذا الصدد.

وقد أحس الزمخشري إحساسًا قويًا، بضرورة الإلمام بعلمي المعاني والبيان قبل كل شيء، لمن يريد أن يفسر كتاب الله ﷻ، فقال في مقدمة الكشاف:

«... ثم إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نُكت يلطف مسلكها، ومستودعاتِ أسرارٍ يدق سلكها: علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم، بل لا يتصدى لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني، وعلم البيان، بعد أن يكون آخذًا من سائر العلوم بحظ...»[١].

فالاهتمام بهذه الناحية عند الزمخشري، تكاد تكون الموضوع الرئيس في تفسيره، فنشهدها واضحة من أول الأمر عندما تكلم عن قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، فبعد أن ذكر كل الاحتمالات التي تجوز في محل هذه الجملة من الإعراب، نبه على أن الواجب على مفسر كلام الله تعالى أن يلتفت للمعاني ويحافظ عليها، ويجعل الألفاظ تبعًا لها، فقال: «... والذي هو أرسخ

(١) الكشاف (١/ المقدمة).

عرقًا في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحًا، وأن يقال: إن قوله ﴿الٓمٓ﴾ جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ ثالثة، و﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حروف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذة بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها... وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة...»[1].

❑ سبب تأليفه:

ذكر الزمخشري في مقدمة كتابه (الكشاف) الأسباب التي دعته إلى تأليفه وهي ما يلي:

أ- أن طائفة من إخوانه في الدين (من المعتزلة) كانوا يرجعون إليه في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، فإذا أبرز لهم بعض الحقائق، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، فاشتاقوا إلى مصنَّف يضم أطرافًا من ذلك، لذلك اجتمعوا إليه مقترحين أن يملي عليهم هذا التفسير.

ب- إنه حينما كان متوجهًا إلى مكة، وجد في مجتازه بكل بلد عطشى الأكباد إلى العثور على ما أملاه على طلابه في التفسير، متطلعين إلى إيناسه، حراصًا على اقتباسه، فهز ذلك من عطفه، وحرك الساكن من نشاطه.

ج- لما حط الرجل بمكة المكرمة، جاءه أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة ابن وهاس، وقد وجده كما يقول: أعطش الناس كبدًا، وألهبهم حشى، وأوفاهم رغبة، حتى أنه كان يُحدث نفسه بقطع الفيافي، والوفادة عليه بخوارزم؛ ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض (يعني التفسير).

---

(١) الكشاف (١/ ٣٦، ٣٧).

وهذا ما قوى عزمه وقطع عذره، وقد كان ناهز العشر التي تسميها العرب دقاقة العنق، ولذلك أخذ يعمل فيه بطريقة أخصر مما كان عليه في مجالسه السابقة، مع ضمان التكثير من الفوائد[١].

❑ **منهجه فيه:**

الزمخشري في الكشاف مفسر معتزلي، مقدّس للعقل، ولهذا كثيرًا ما يقف أمام النص القرآني وقفة عقلية يُبرزها في صورة نقاش، والعقل عنده يسبق السنة والإجماع والقياس[٢]، وقد جعل من تفسيره ميدانًا للدعوة إلى مذهبه، والمظاهرة له، في وقت بدأ فيه نجم المعتزلة بالأفول. وقد سلك في عرضه وتفسيره للآيات القرآنية الطريقة التالية:

أ- يبتدئ تفسيره للسورة بذكر اسمها، وعدد آياتها، وهل هي مكية أم مدنية، وقد يذكر أحيانًا سبب النزول، ثم يبدأ في بيان معنى الآية، مستعينًا على إيضاحها بالنحو واللغة البلاغة.

ويستخدم أسلوب المناقشة في كشف المعاني الخفية للآية، والإشارة إلى بعض المسائل المتعلقة بها، ويبني مناقشته على طريقة افتراض السؤال والجواب عنه. فيبدأ عرض السؤال بقوله: (فإن قلتَ)، ويجيب عنه بقوله: (قلتُ: . . .).

ب- يقف الزمخشري أمام ظاهر بعض الآي التي يُناصر معناها الظاهر آراء المعتزلة ومبادئها فيَجعلها محكمة، وتلك التي تخالف ظاهر أصول الاعتزال يجعلها متشابهة! ومن ثم يقوم بتوجيهها توجيهًا يخدم مذهبه، وقد

---

(١) انظر: مقدمة الكشاف، المجلد الأول.

(٢) الكشاف (٢/ ٥١١).



استعان في سبيل ذلك بكل ما في وسعه، فاستعان باللغة والنحو، وأوجه المجاز والقراءات؛ بل حتى بالأحاديث الضعيفة والموضوعة(١).

ج- يبين أوجه القراءات في الآية، ويستعين بذلك في توضيح معنى الآية، ويقوم ببيان الفرق اللغوي بين القراءات، وما يستتبع ذلك من اختلاف معنى الآية(٢).

ثم يختار القراءة التي يرى أنها تجري والنسق المعنوي للقرآن في مضمار واحد، بحيث تحفظ على الأسلوب القرآني جماله، وقوة معناه(٣). لكنه يرى أن ضبط القراءة بحاجة إلى أهل النحو(٤)، فكل قراءة لا تضطرد والقاعدة النحوية فإنه يزيّفها ويرفضها. وقد أوقعه هذا في أخطاء شنيعة أنكرها عليه ابن المنير، وفند رأيه فيها، من ذلك تغليطه لابن عامر(٥) في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء(٦). وكذا وصفه لبعض القراءات المتواترة أنها ليست الأفصح في اللغة(٧).

---

(١) انظر: الكشاف (١/ ١١٨) الآية (٢٦: البقرة)، (١/ ٣٠٣) الآية (٢٥٦: البقرة)، (١/ ٥١٩) الآية (٤٨: النساء).

(٢) انظر: الكشاف: (٢/ ٥٩٤) الآية (٧: النحل)، (٣/ ٨٤) الآية (٩٦: طه)، (٣/ ٣١٦) الآية (٦١: الشعراء)، (٣/ ٥٠٩) الآية (١٠: السجدة).

(٣) انظر: الكشاف (١/ ١٦٨) الآية (٩٦: البقرة)، (٢/ ٥٥٣) الآية (٢٤: إبراهيم)، (٣/ ٦٠٧) الآية (١٨: فاطر).

(٤) انظر: الكشاف (١/ ٣٣٠) الآية (٢٨٤: البقرة).

(٥) أحد القراء السبعة، (ت١١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٤١٦)، تقريب التهذيب (٣٠٩)، الأعلام (٤/ ٦٥).

(٦) انظر: الكشاف، (٢/ ٦٩، ٧٠)، الآية (١٣٧: الأنعام).

(٧) انظر: الكشاف (١/ ٦٣١)، الآية (٣٨: المائدة).

د- يُفسر القرآن بالقرآن تفسيرًا ظاهرًا لا تأويل فيه، في الآيات التي لا يمس ظاهرها الرأي الاعتزالي أو مبادئه[(١)]، وكذلك يستشهد بالأحاديث النبوية، وكلام أعلام الصحابة والتابعين في تفسير السورة[(٢)]. ويبين الناسخ والمنسوخ من الآيات[(٣)]، ويشير إلى المسائل الفقهية المستنبطة من الآية، وآراء العلماء في ذلك، ويستعين بالمأثور إن لم يعارض مذهبه، لكنه معتدل لا يتعصب لمذهبه الحنفي[(٤)].

هـ- تسامح في إيراده للأحاديث النبوية والقصص الإسرائيلية، فأورد أحاديث ضعيفة، بل بعضها موضوع، خصوصًا تلك التي ذكرها في فضائل السور، لكنه مع ذلك قد يُصدرها بلفظ: (روي)، المشعر بضعف الرواية، وقد يُنبه على درجة الرواية ومبلغها من الصحة والضعف، ولو بطريق الإجمال[(٥)].

❑ قيمة الكتاب العلمية:

يُعد كتاب الكشاف على ما فيه من الاعتزال، أحد كتب التفسير التي اهتمت بالجانب البلاغي واللغوي في القرآن، وقد أبدى فيه مؤلفه جملة من وجوه الإعجاز في غير ما آية من القرآن، وأظهر فيه من جمال النظم القرآني، وبلاغته شيئًا كثيرًا، وذلك لما يتمتع به مؤلفه من براعة وإلمام بكثير من

(١) انظر: الكشاف، (١/ ٢٩٩) الآية (٢٥٤: البقرة)، (١/ ٣٥١) الآية (٢٨: آل عمران).
(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٦٢٨) الآية (٨٩: النحل).
(٣) انظر: الكشاف (١/ ٤٨٧) الآية (١٥: النساء)، (١/ ٦٠٢) الآية (٢: المائدة).
(٤) انظر: الكشاف (١/ ٢٨٦) الآية (٢٣٧: البقرة).
(٥) انظر الكشاف: (٣/ ٣٦٥) الآية (٣٥: النمل)، (٣/ ٤١٣) الآية (٣٨: القصص)، (٤/ ٨١) الآية (٢١: ص)، (٤/ ٩٣) الآية (٣٤: ص).

العلوم، لاسيما إلمامه بلغة العرب، وأشعارها، وإحاطته بعلوم البلاغة والبيان، والإعراب والأدب، حتى اعترف له خصومه بالبراعة وحسن الصناعة في ذلك.

وقد قال الشيخ حيدر الهروي يصف الكتاب:

«. . . وبعد؛ فإن كتاب الكشاف، كتاب عليُّ القدر، رفيع الشأن، لم يُر مثله في تصانيف الأولين، ولم يرد شبيهه في تآليف الآخرين، اتفقت على متانة تراكيبه الرشيقة كلمة المهرة المتقنين، واجتمعت على محاسن أساليبه الأنيقة ألسنة الكملة المفلقين. . . وكل كتاب بعده في التفسير. . إذا قيس به، لم تكن له تلك الطلاوة، ولا تجد فيه شيئًا من تلك الحلاوة. . . قال: وقد تداولته أيدي النُظار، فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار، إلا أنه لإخطائه سلوك طريق الأدب، وإغفاله للإجمال في الطلب، أدركته حرفة الأدب. ولفرط تصلبه في باطل الاعتزال، وإخلاله بإجلال أرباب الكمال، أصابته عين الكمال، فالتزم في كتابه أمورًا أدهشت رونقه، وماءه، وأبطلت منظره ورواه، فتكدرت مشارعه الصافية، وتضيقت موارده الضافية، وتنزلت رتبته العالية»[1]. اهـ، وليس عجيبًا أن يكون للكشاف تلك المكانة، لكونه أول كتاب في التفسير، يكشف لنا عن سر بلاغة القرآن، وأبان لنا عن وجوه إعجازه، ودقة تراكيبه، كل ذلك في قالب أدبي رائع، وصوغ إنشائي بديع.

ولقد كانت لعناية الزمخشري بهذه الناحية في تفسيره، أثرٌ بين فيمن جاء بعده من المفسرين، لاسيما المشارقة منهم.

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٤٨٣). ولابن خلدون كلام عن الكشاف قريب من هذا المعنى. (انظر: المقدمة (١٠٣٢)).

أما أثره بين المفسرين، فإن كل ما جاء بعده منهم استفادوا من تفسيره فوائد كثيرة، فأوردوا ما ساقه الزمخشري في كشافه من ضروب الاستعارات، والمجازات، والأشكال البلاغية.

وأما أثره بين مواطنيه من المشارقة - فإنهم أخذوا عنه هذا الفن البلاغي وبرعوا فيه، حتى سبقوا من عداهم من المغاربة، وقد بين ذلك ابن خلدون عند الكلام عن علم البيان في مقدمته بقوله:

«. . وبالجملة، فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه . والله أعلم . أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية توجد في العمران، والمشرق أوفر عمرانًا من المغرب، أو نقول: لعناية العجم - وهم معظم أهل المشرق - بتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن، وهو أصله»[1].

ولقد حظي الكشاف باهتمام عدد من المحققين، فمن مميز لما جاء فيه من الاعتزال، ومن مناقش لما أتى فيه من وجوه الإعراب، ومن محشٍ وضّح ونقح، واستشكل وأجاب، ومن مخرجٍ لأحاديثه، ومن مختصر لخّص وأوجز.

فممن كتب عليه: ناصر الدين ابن المنيّر الإسكندري المالكي، في كتابه (الانتصاف)، بين فيه ما تضمنه من الاعتزال، وناقشه في مسائل أخرى.

وتلاه: علم الدين عبدالكريم بن علي العراقي في كتابه: (الإنصاف)، جعله حكمًا بين الكشاف والانتصاف. ولخصهما جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام في مختصر لطيف مع يسير زيادة.

---

(١) مقدمة ابن خلدون (ص٥٥٢).

وممن كتب عليه حاشية: العلامة شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي. وهي أجل حواشيه، تقع في ستة مجلدات.

وممن خرج أحاديثه: المحدِّث جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي.

ولخص كتابه: الحافظ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، في كتاب سماه: «الكافِ الشاف في تخريج أحاديث الكشاف».

وكتاب الكشاف يُعد أضخم تفسير للمعتزلة وصل إلى أيدينا، وهو يُعبر عن عقائدهم من خلال شرحه للآيات، ويمكن القول إنه جمع أقوال أئمة الإعتزال المتقدمين، وأفاد من تفاسيرهم، ولابد من الإشارة هنا إلى أنه قد خالف المعتزلة في بعض المسائل: كإثباته عذاب القبر، وإثباته العلو في مواضع من كتابه الكشاف.

وقد كان الزمخشري كثير الاعتداد بتفسيره (الكشاف)، فخور به، وفي ذلك يقول:

وناهيك بالكشاف كنزًا نضارة	يُعلم تمييز الجياد الصيارفا

ويقول أيضًا:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد	وليس فيها لعمري مثل كشافي
إن كنتَ تبغي الهدي فالزم قراءته	فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

☐ المآخذ على تفسير الكشاف:

سجل العلماء على هذا الكتاب بعض المآخذ، التي كانت سببًا في الحط من قيمته، ومنعت من الإفادة منه على الوجه الأكمل، ومن تلك المآخذ:

١- تسخيره الكتاب للدعوة إلى مذهبه الاعتزالي، فقد شان كتابه وأذهب

رونقه ما حشى فيه من الاعتزالات الظاهرة والخفية، وفي سبيل نصرة مذهبه، تجشم حمل كتاب الله عليه بتكلفات باردة، وتعسفات جامدة، ولذلك نعي عليه الكثير من العلماء هذا المسلك، وعدوه من زلاته المستقبحة.

ولقد استخدم الزمخشري فصاحته وحسن عبارته، في دس بدعه وخدمة معتقده، ولأجل هذا تحاشاه كثير من أهل السنة، وأكثروا من التحذير من غوائله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، في التحذير من أصحاب التفاسير الباطلة: «... ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة فصيحًا، ويدس البدع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون. كصاحب الكشاف ونحوه، حتى إنه يروج على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة..»(١)، وقال البلقيني: «استخرجت من الكشاف اعتزالًا بالمناقيش!»(٢).

٢- إعراضه في كثير من الأحيان، عن المعنى المنقول عن الرسول ﷺ، والاعتماد على العقل في إيضاح معنى الآية، وقد يدفعه هذا إلى الإطناب في الجدال والتكثير؛ لئلا يوصم بالعجز والتقصير، فيقول مثلًا في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا﴾ [مريم: ٤٧]، المتحدثة عن وعد إبراهيم أباه بالاستغفار له.

«فإن قلتَ: كيف جاز له أن يستغفر للكافر ويعده بذلك؟... قلتُ: لقائل أن يقول: إن الذي منع من الاستغفار للكافر إنما هو السمع، فأما القضية العقلية فلا تأباه، فيجوز أن يكون الوعد بالاستغفار والوفاء به، قبل ورود السمع، بناء على قضية العقل»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨ - ٣٦٩).

(٢) الإتقان/ السيوطي (٢/ ١٩١).

(٣) الكشاف (٢/ ٢١).



وقال في موضع آخر عن تدبر القرآن: «وتدبر الآيات: التفكر فيها، والتأمل الذي يؤدي إلى معرفة ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني الحسنة؛ لأن من اقتنع بظاهر المتلو، لم يحل منه بكثير طائل وكان مثله، كمثل من له لقحة درور لا يحلبها، ومهرة نثور لا يستولدها»[1].

٣- والزمخشري بضاعته في الحديث مزجاة، فلا يهتم بتمييز صحيح الآثار من سقيمها، بل يوردها في الغالب بصيغة التمريض، وقد وقع له في ذلك خطأ فاحش، حينما أورد حديثًا متفقًا عليه بصيغة التمريض، فقال: «.. وما يروى من الحديث: «**ما من مولود إلا والشيطان يمسه فيستهل صارخًا من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها**»[2] فالله أعلم بصحته.. إلخ»[3]، وحكم على زيادة «مخافة أن تدركه رحمة الله...» في حديث إغراق فرعون. بأنها من زيادات الباهتين لله وملائكته!. مع أن الحديث صحيح بزياداته[4].

٤- يؤخذ عليه تساهله في الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وخصوصًا في فضائل السور التي يوردها عند نهاية كل سورة، مثال ذلك: الحديث الذي أورده في آخر سورة آلة عمران[5].

---

(١) الكشاف (٤/ ٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٤٨) ومسلم (٢٣٦٦).

(٣) الكشاف (١/ ٣٥٧).

(٤) قال ابن حجر: (وهذا إفراط منه في الجهل بالمنقول والغض من أهله).
انظر: الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (بهامش الكشاف) (٢/ ٣٦٨).

(٥) انظر: الكشاف (١/ ٤٦٠).

عن رسول الله ﷺ: «**من قرأ سورة آل عمران أعطي بكل آية منها أمانًا على جسر جهنم**»(١).

وقوله في الحديث الآخر، وعنه عليه الصلاة والسلام: «**من قرأ السورة التي يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله عليه وملائكته، حتى تحجب الشمس**»(٢).

والحديث الذي في آخر سورة طه: «**من قرأ سورة طه أعطي يوم القيامة ثواب المهاجرين والأنصار**»(٣).

وكذا إيراده للأخبار الإسرائيلية الكثيرة، التي هي أشبه ما تكون بالأساطير وقصص الخيال، وأكتفي هنا بذكر مثال واحد منها: قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧]: «ورُوي أنه كان ثعبانًا ذكرًا أشعر، فاغرًا فاه، بين لحييه ثمانون ذراعًا، وضع لحيه الأسفل في الأرض، ولحيه الأعلى على سور القصر، ثم توجه نحو فرعون ليأخذه، فوثب فرعون من سريره وهرب، وأحدث، ولم يكن أحدث قبل ذلك، وهرب الناس وصاحوا، وحمل على الناس فانهزموا، فمات منهم خمسة وعشرون ألفًا قتل بعضهم بعضًا، ودخل فرعون البيت وصاح: يا موسى، خذه وأنا أومن بك، وأرسل معك بني إسرائيل، فأخذه موسى فعاد عصى»(٤).

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات من حديث أبيّ بن كعب في أبواب تتعلق بالقرآن- باب في فضائل السور (١/ ٢٣٩).

(٢) قال ابن حجر: أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وإسناده ضعيف.
انظر: الكاف الشاف (بهامش الكشاف) (١/ ٤٦٠).

(٣) رواه ابن مردويه بسنده عن أبيّ بن كعب.
انظر: تخريج الزيلعي (٢/ ٣٥٦). وهذه الأحاديث إنما أُوردت كأمثلة، وإلا ففي الكتاب ما هو أدهى وأمر.

(٤) الكشاف (٢/ ١٣٨). لمزيد من الأمثلة انظر: الكشاف (٢/ ١٣٨، ٧٤٥).

٥- ومن الشطحات الشنيعة التي وقع فيها الزمخشري في كتابه هذا: إساءة الأدب مع النبي ﷺ وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكذا في حق بعض الصحابة رضوان الله عليهم، فقد ندت منه عبارات لا تليق في حقهم في أكثر من موضع من كتابه.

فهو يقول مثلًا في الآية: ﴿عفا الله عنك﴾ [التوبة: ٤٣]: «كناية عن الجناية لأن العفو رادف لها، ومعناه أخطأت وبئس ما فعلت»!![١].

ويقول في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ﴾ [التحريم: ١]: «... وكان هذا زلة منه؛ لأنه ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله...»[٢]!!

وقال في حق النبي نوح عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]: «وجعل سؤال ما لا يعرف كنهه جهلًا وغباوة، ووعظه ألا يعود إليه وإلى أمثاله من أفعال الجاهلين»[٣]!!

* ومن ذلك أيضًا قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ۝٢١ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٢]. «وناهيك بهذا دليلًا على جلالة مكان جبريل ﷺ وفضله على الملائكة، ومباينة منزلته أفضل الإنس محمد ﷺ: إذا وازنت بين الذكرين حين قرن بينهما، بين قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾ وبين قوله ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾...»[٤]!

(١) الكشاف (٢/ ٢٧٤) وانظر: معيد النعم ومبيد النقم؛ السبكي (ص٨٠، ٨١).
(٢) الكشاف (٤/ ٥٦٤) وانظر: بدع التفاسير؛ الغماري (ص١٣٢، ١٣٣).
(٣) الكشاف (٢/ ٤٠٠).
(٤) الكشاف (٤/ ٧١٢).

وكذا عبارته النابية في حق الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص:

فقد قال عنده تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦، ١٠٧]، «... وأقول: لعلها أما كان لابن عمرو في سيفيه، ومقاتلته بهما علي بن أبي طالب ﷺ ما يشغله عن تسيير مثل هذا الحديث..»! يعني حديث: «**ليأتين على جهنم يومٌ تصفق فيه أبوابها ليس فيها أحد**»(١).

٦- ومن المآخذ التي تؤخذ عليه: نبزه لأهل السنة بالألفاظ القبيحة؛ (كالحشوية) (والمشبهة). وقد أكثر من التشنيع عليهم وتبديعهم، بل حتى تكفيرهم، وصرف الآيات الواردة في حق الكفار إلى ناحيتهم: فيقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، «وهم اليهود والنصارى، وقيل: مبتدعو هذه الأمة، وهم المشبهة والمجبرة والحشوية وأشباههم»(٢).

وقال في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾: «بل سارعوا إلى التكذيب بالقرآن، وفاجؤه في بديهة السماع قبل أن يفقهوه، وذلك لفرط نفورهم عما يخالف دينهم، وشرادهم عن مفارقة دين آبائهم، كالناشئ على التقليد من الحشوية، إذا أحس بكلمة لا توافق ما نشأ عليه وألفه، أنكرها في أول وهلة»(٣).

---

(١) قال ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشاف: أخرجه البزار بلفظ: «يأتي على النار زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد»: يعني من الموحدين، ورجاله ثقات. الكشاف (٢/ ٤٣١). وانظر: تخريج الزيلعي لأحاديث الكشاف (٢/ ١٤٨).

(٢) الكشاف (١/ ٣٩٩).

(٣) الكشاف (٢/ ٣٤٧).

وقد نقل أبياتًا لبعضهم ممن سماهم (العدلية)[١] فى القدح في أهل السنة، وهي:

لجماعة سموا هواهم سنة ... وجماعةٍ حُمر لعمري موكفه

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ... شنعَ الورى فتستروا بالبلكفه[٢]

وقد عارضها ابن المنيّر بأبيات له في الرد عليه، فقال[٣]:

وجماعة كفروا برؤية ربهم ... حقًّا ووعد الله ما لن يخلفه

وتلقبوا عدلية قلنا أجل ... عدلوا بربهمُ فحسبهمو سفه

وتلقبوا الناجين كلا إنهم ... إن لم يكونوا في لظى فعلى شفه



---

(١) يقصد المعتزلة.

(٢) يعني: قولهم في إثبات الصفات لله (بلا كيف).

(٣) الانتصاف (٢/ ١٥٦).



(١٠) ابن أبي الحديد: صاحب «شرح نهج البلاغة»[١]

❑ ترجمته[٢]:

قال ابن كثير في «البداية والنهاية»[٣]: «الشاعر العراقي، عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين أبو حامد بن أبي الحديد، عز الدين المدائني، الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي، له شرح نهج البلاغة في عشرين مجلدًا، ولد بالمدائن سنة ست وثمانين وخمسمائة، ثم صار إلى بغداد، فكان أحد الكتاب والشعراء بالديوان الخليفتي، وكان حظيا عند الوزير ابن العلقمي؛ لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع...». توفي في عام (٦٥٦هـ).

وقال الخونساري: «هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني» صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور. كان مولده في غرة ذي الحجة ٥٨٦هـ، من تصانيفه «شرح نهج البلاغة» عشرين مجلدًا،

---

(١) أنقل هذا المبحث من مقدمتي لكتاب «تشريح شرح نهج البلاغة»؛ للكاتب العراقي محمود الملاح رحمه الله (ص٥٦ - ٨٥).

(٢) له ترجمة -إضافة إلى ما سيأتي النقل عنه- في: «وفيات الأعيان»، (٢/ ١٥٨)، و«فوات الوفيَات»؛ (٢/ ٢٥٩ - ٢٦٢)، و«الوافي بالوفيَات»؛ (١٨/ ٧٦ - ٨٠)، و«ذيل مرآة الزمان»، (١/ ٦٢)، و«الأعلام»؛ (٣/ ٢٨٩)، و«معتزلة البصرة وبغداد»؛ للدكتور رشيد الخيون، (ص٣٣١ - ٣٥٠)، و«تاريخ المعتزلة»؛ للدكتور فالح الربيعي، (ص١٣٩ - ١٤١)، و«منهج المعتزلة في كتابة التاريخ .. »؛ للأستاذ محمد ابن صقر الدوسري، (ص١٢٧، ١٢٨). وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم؛ كما في «روضات الجنات»؛ (٥/ ١٩ - ٢٦)، و«الأنوار الساطعة»؛ (ص٨٨، ٨٩).

(٣) (١٣/ ١٩٩).

صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيف أنفذه على يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرسًا»(١).

وقال أبوالثناء الألوسي: «وعندنا أن ابن أبي الحديد في بعض تلوناته - وكان يتلون تلون الحرباء - كان من هذه الفرقة»(٢). - أي الشيعة الغلاة.

❑ مذهبه:

قال ابن كثير عنه -كما سبق-: «الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي»، و ووصفه الشيخ محمود شكري الألوسي - كما سيأتي - بأنه «من غلاة الشيعة»، والزركلي بأنه «من أعيان المعتزلة»، والشيخ صالح الفوزان بـ «أنه شيعي»(٣)، وقال صاحب رسالة «الصلة بين الاعتزال والتشيع»(٤): «معتزلي، ومن غلاة الشيعة؛ كما يدل عليه شعره في قصائده السبع العلويات»، وقال صاحب رسالة «منهج المعتزلة في كتابة التاريخ...»(٥): «من دعاة الاعتزال والرفض...».

وقال الصفدي في ترجمته(٦): «عز الدين ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد ابن أبي الحديد عز الدين أبو حامد المدائني،

(١) «روضات الجنات»، (٥/ ٢٠، ٢١)، وانظر: «الكنى والألقاب»، للقمي الشيعي، (١/ ١٨٥)، و«الذريعة»؛ لآغا بزرك الطهراني (٤١/ ١٥٨).
(٢) «نهج السلامة إلى مباحث الإمامة»، (ص٥٤).
(٣) «البيان لأخطاء بعض الكتاب»، (١/ ٨٤).
(٤) الأستاذ محمد بن حامد الجدعاني، ورسالته لم تُطبع بعد، والنقل من (٢/ ٣٧).
(٥) الأستاذ محمد بن صقر الدوسري، ورسالته لم تُطبع بعد، والنقل من (ص٤٠٤).
(٦) «الوافي بالوفيات»، (١٨/ ٧٦).

المعتزلي»، ونقل من شعره:

وحقك لو أدخلتني النار قلت للذين بها قد كنت ممن يحبه

وأفنيت عمري في دقيق علومه وما بغيتي إلا رضاه وقربه

هبوني مسيئًا أوتغ الحلم جهله وأبقه دون البرية ذنبه

أما يقتضي شرع التكرم عفوه أيحسن أن ينسي هواه وحبه

أما رد زيغ ابن الخطيب وشكه وتمويهه في الدين إذ جل خطبه

أما كان ينوي الحق فيما يقوله ألم تنصر التوحيد والعدل كتبه

قال الصفدي: «وقلت أنا ردًا عليه في وزنه ورويه:

علمنا بهذا القول أنك آخذ بقول اعتزال جل في الدين خطبه

فتزعم أن الله في الحشر ما يرى وذاك اعتقادٌ سوف يرديك غبه

وتنفي صفات الله وهي قديمة وقد أثبتتها عن إلهك كتبه

وتعتقدِ القرآن خلقًا ومحدثًا وذلك داءٌ عز في الناس طبه

وتُثبت للعبد الضعيف مشيئة يكون بها ما لم يقدره ربه

وأشياء من هذي الفضائح جمة فأيكما داعي الضلال وحزبه»

قلتُ: والصحيح - والله أعلم - أنه «معتزلي» المذهب؛ كما يُصرح - وسيأتي إن شاء الله -، مع «لوثة» شيعية، و«مداهنة» لابن العلقمي وأمثاله من «الروافض».

قال الأستاذ فهد السحيمي في مقدمة رسالته التي حقق بها كتاب الشيخ محمد أمين السويدي ﷺ: «الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد»، الذي رد به على الرافضي يوسف الأوالي، صاحب كتاب: «سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد»:

«إن الشروح لكتاب نهج البلاغة كثيرة جدًا حتى قيل إنها تزيد على الخمسين شرحًا ما بين مبسوط ومختصر، ولكن أطول هذه الشروح هو شرح ابن أبي الحديد لهذا الكتاب[١].

وقد شرع في تأليف هذا الشرح سنة (٦٤٤) وانتهى منه سنة (٦٤٩)، وكان السبب في تأليفه رغبة الوزير ابن العلقمي في شرح نهج البلاغة شرحًا وافيًا[٢] فشرحه ابن أبي الحديد كما أراد ابن العلقمي شرحًا وافيًا، فلما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه أبي المعالي موفق الدين إلى ابن العلقمي؛ فبعث إليه بمائة ألف دينار، وخلعة سنيّة وفرس[٣]، فقال ابن أبي الحديد فيه شعرًا:

بآل العلقمي ورّت زنادي	فكم ثوب أنيق نلتُ منهم
أدام الله دولتهم وأنحى	وقامت بين أهل الفضل سوقي
ونلتُ بهم وكم طرف عتيق	على أعدائهم بالخنفقيق[٤][٥]

فما هي العلاقة بين هذين الرجلين: ابن أبي الحديد وابن العلقمي؟

أجاب عن هذا التساؤل ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ عندما ترجم لابن أبي الحديد: في كتابه البداية والنهاية، إذ قال في ترجمته له:

« ... وكان حظيًا عند الوزير ابن العلقمي؛ لما بينهما من المناسبة والقرابة والمشابهة في التشيع ..»[٦].

---

(١) مقدمة شرح نهج البلاغة؛ لمحمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) انظر: مقدمة شرحه (١/ ٣، ٤).

(٣) انظر: روضات الجنان للخوانساري (٥/ ٢٠، ٢١).

(٤) الخنفقيق: الداهية.

(٥) المقدمة لمحمد أبي الفضل إبراهيم (١/ ١١).

(٦) البداية والنهاية (١٣/ ٥٨٦).

والذي يهمنا في هذه المناسبة: هو المشابهة في التشيع، فما هو حقيقة هذا الأمر بالنسبة للرجلين، ولماذا رد متأخرو الرافضة الإمامية في كتبهم على ابن أبي الحديد مع وجود هذه المشابهة التي ذكرها ابن كثير آنفًا؟ إن هذا الأمر لا يتجلى إلا بذكر العقيدة التي كان عليها الرجلان، فنبدأ بابن العلقمي أولًا فنذكر ما ذكره العالمان الجليلان الذهبي في السير، وابن كثير في البداية والنهاية:

ذكر الذهبي في السير عند ترجمته لابن العلقمي أنه هو:

«الوزير الكبير المدبر المبير، مؤيد الدين محمد بن محمد بن علي بن أبي طالب بن العلقمي البغدادي الرافضي. . وزير المستعصم، وكانت دولته أربع عشرة سنة، فأفشى الرفض، فعارضه السنة، وأكبت فتنمر، ورأى أن هولاكو على قصد العراق، فكاتبه وجسّره، وقوى عزمه على قصد العراق، ليتخذ عنده يدًا، وليتمكن من أغراضه، وحفر للأمة قليبًا، فأُوقع فيه قريبًا وذاق الهوان. . فمات غبنًا، وفي الآخرة أشد خزيًا وأشد تنكيلًا.

. . . وبُذل السيف في بغداد (٣٩) نهارًا، حتىٰ جرت سيول الدماء، وبقيت البلدة كأمس الذاهب، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وعاش ابن العلقمي بعد الكائنة ثلاثة أشهر وهلك»[١].

وقال ابن كثير في ترجمته:

«وكان رافضيًا خبيثًا رديء الطوية على الإسلام وأهله. . . ثم مالأ على الإسلام وأهله، الكفار هولاكو خان حتى فعل بالإسلام ما فعل، ثم حصل له بعد ذلك من الإهانة والذل على أيدي التتار الذين مالأهم، وزال عنه ستر

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٦١، ٣٦٢).

الله، وذاق الخزي في الحياة الدنيا، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى. . . ، فهلك وله من العمر (٦٣) سنة، ودفن في قبور الروافض»[١].

إذًا؛ فهذا معتقد ابن العلقمي، فهو رافضي خبيث مالأ الكفار على المسلمين، وهذا هو منهج الروافض في كل عصر تكون لهم شوكة فيه.

هذا هو ابن العلقمي، فما هو الشبه بينه وبين ابن أبي الحديد؟ قال ابن كثير عنه هو: . . . الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي[٢].

وعندما نتأمل في قصائده السبع التي قالها في علي بن أبي طالب، نرى أحقية ما قاله ابن كثير فيه، فالقصائد السبع فيها من الغلو ما لا يرضاه الله ولا رسوله، فقد غلا فيها غلوًا يصعب وصفه، وسيذكر بعضه السويدي[٣].

ولكن هنا سؤال مهم: هل ابن أبي الحديد شيعي رافضي، أم أنه شيعي تفضيلي؟.

يقول الذهبي في السير:

«فإن العز معتزلي أجارنا الله»[٤].

وفي ذلك يقول ابن أبي الحديد:

أحب الاعتزال وناصريه	فأهل العدل والتوحيد أهلي
ذوي الألباب والنظر الدقيق	ونعم فريقهم أبدًا فريقي[٥]

---

(١) البداية لابن كثير (١٣/ ٢٢٢).
(٢) المرجع السابق (١٣/ ٢١٣).
(٣) من ص (٤٦٤ - ٤٧٠).
(٤) السير (٢٣/ ٢٧٥).
(٥) مقدمة نهج البلاغة (١/ ١١).

فالرجل معتزلي[(١)]، والمعتزلة ينقسمون في مسألة التفضيل بين الخلفاء الراشدين إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يجعلون ترتيب الخلفاء الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

والقسم الثاني: يقولون بأفضلية علي بن أبي طالب ﷺ على أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عن الجميع - وهؤلاء هم البغداديون.

القسم الثالث: التوقف في تفضيله على أبي بكر وعمر، أما في عثمان فلا[(٢)] وابن أبي الحديد من أهل القسم الثاني القائلين بتفضيل علي على الثلاثة من قبله ﷺ. وفي ذلك يقول: «وأما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون من تفضيله عليه السلام»[(٣)].

نستنتج مما تقدم أن الرجل معتزلي تفضيلي، وليس برافضي إمامي، ويدل على ذلك ما يلي:

١- قوله في شرح نهج البلاغة:

«اتفق شيوخنا كافة، المتقدمون منهم والمتأخرون والبصريون والبغداديون على أن بيعة أبي بكر الصديق بيعة صحيحة، وأنها لم تكن عن نص، وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع، وبغير الإجماع، كونه طريقًا إلى الإمامة، وأن تولية الصديق من العدول عن الأفضل إلى الفاضل»[(٤)].

---

(١) كما في شرحه (١/ ١٧، ٧٤).

(٢) شرح نهج البلاغة (١/ ٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ٩).

(٤) (١/ ٧، ١٥٧).

٢- أورد في شرحه: المطاعن التي ذكرها الرافضة - فيما زعموا- على أبي بكر وعمر وعثمان، وذكر الردود التي رد بها القاضي عبدالجبار، وهي ردود قوية ملزمة للرافضة. وقد شارك هو أيضًا في بعض من هذه الردود(١).

(١) انظر: (٣/ ١١ - ٦٩) و(١٢/ ١٩٥ - ٢٨٩) و(١٧/ ١٥٤ - ٢٢٥).

وقال الدكتور رشيد الخيون في رسالته «معتزلة البصرة وبغداد»، (ص٣٣٧، ٣٣٨): «ويؤكد ابن أبي الحديد عدم انتمائه للتشيع بفريقيه: الإمامي والزيدي بقوله: «وأصحابنا يحملون ذلك كله على ادعائه الأمر بالا فضلية والأحقية، وهو الحق والصواب، ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها، وارتكبو بها مركبًا صعبًا». (شرح النهج: ٩/ ٣٠٧)، وقال ناقدًا تفسير الشيعة للوصية، وهي من أساسات التشيع، بقوله: «وأما الوراثة فالإمامية يحملونها على ميراث المال والخلافة، ونحن نحملها على وراثة العلم» (المرجع السابق: ١/ ١٤٠)، كذلك ورد عدم انتمائه للتشيع بقوله: «أما الإمامية من الشيعة فتجري هذه الألفاظ على ظواهرها، وتذهب إلىٰ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص على أمير المؤمنين، وأنه غُصب حقه، وأما أصحابنا رحمهم الله، فلهم أن يقولوا: إنه لما كان أمير المؤمنين ﷺ هو الأفضل والأحق، وعُدل عنه إلى من لا يساويه في فضل، ولا يوازيه في جهاد وعلم، ولا يماثله في سؤدد وشرف، ساغ إطلاق هذه الألفاظ، وإن كان من وُسم بالخلافة قبله عدلًا تقيًا ،وكانت بيعته صحيحه (المرجع السابق: ١/ ١٥٦، ١٥٧)، لم يكن ابن أبي الحديد شيعيًا بالمفهوم الفرقي والحزبي، وإن قال: «علي مع الحق، والحق مع علي يدور حيثما دار، وهذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي، وبه أقول (المرجع السابق: ٢/ ٢٩٧).
وحول ذلك قال ابن أبي الحديد: «فإن قيل: فهذا تصريح بمذهب الإمامية، قيل: ليس الأمر كذلك، بل هذا تصريح بمذهب أصحابنا من البغداديين؛ لأنهم يزعمون أنه الأفضل والأحق بالإمامة». (المرجع السابق) وفي مكان آخر يفاضل ابن أبي الحديد بين العصمة عند الشيعة الإمامية والعصمة عند أصحابه المعتزلة، قال في الأولى: «واطردت الإمامية هذا القول في الأئمة، فجعلت حكمهم في ذلك حكم الأنبياء في وجوب العصمة المطلقة لهم قبل النبوة وبعدها»، وقال في الثانية بحدود ما يقبله المنطق المعتزلي القائل بنفي القدَر: إن العصمة عند المعتزلة «لطف يمتنع المكلف عند فعله من القبيح اختيارًا» (المرجع السابق ٧/ ٨).

يتبين مما تقدم أن ابن أبي الحديد معتزلي تفضيلي، ولا يُفهم عندما نبرئ ساحة ابن أبي الحديد من الرفض الثناء عليه والتبجيل له. فالرجل معتزلي، ولنتذكر كلمة الذهبي السابقة عنه عندما قال: «فإن العز معتزلي أجارنا الله»؛ لأن المعتزلة فرقة مبتدعة لها أصولها وقواعدها التي خالفت بها أهل السنة والجماعة، فكما يجب على معاشر أهل السنة والجماعة الحذر من الرافضة، يجب عليهم الحذر أيضًا تجاه المعتزلة لأن القوم يشتركون في كثير من الأصول بينهم، فالرافضة جل قواعدهم من تأصيلات المعتزلة، والمعتزلة تشترك مع الرافضة في تكفير عدد كبير من الصحابة، يقول ابن أبي الحديد في الشرح:

«وأما أصحاب الجمل فهم عند أصحابنا هالكون كلهم إلا عائشة وطلحة والزبير رحمهم الله فإنهم تابوا، ولولا التوبة لحُكم لهم بالنار؛ لإصرارهم على البغي، وأما عسكر الشام بصفين فإنهم هالكون كلهم عند أصحابنا لا يُحكم لأحد منهم إلا بالنار لإصرارهم على البغي وموتهم عليه، رؤساؤهم والأتباع جميعًا»(١).

وكفىٰ بهذه الزلة قبحًا للمعتزلة!!

ثم نجد أن ابن أبي الحديد قد جره تشيعه هذا إلى الترحم على علماء الرافضة؛ كالمفيد والمرتضي وابن الراوندي وغيرهم(٢)، وفي المقابل لا يترحم على الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان! مع قوله بصحة خلافتهم!

بعدما تقدم؛ يتبين لنا معنى كلمة ابن كثير عندما قال في الرجلين:

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/ ٩).

(٢) (١/ ٦٢، ٧٦) و(٣/ ٥٤) و(٤/ ٤).

ابن أبي الحديد وابن العلقمي: «لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع. . .».

فالرجلان يتفقان في الغلو في علي ﷺ، وفي تكفير عدد كبير من الصحابة ﷺ». انتهى كلام الأستاذ فهد السحيمي(١).

قلت: قال السويدي في رده السابق على الأوالي الرافضي عندما استشهد بابن أبي الحديد: «وما نقله عن الشارح؛ أي: ابن أبي الحديد، شارح نهج البلاغة، مع كونه لا سند له، غير مقبول؛ لأنه ليس من أهل السنة بل هو غير متدين بدين؛ لأنه تارة يكون معتزليًا، وتارة يكون رافضيًا، كما لا يخفى على من نظر قصائده المشهورة التي نظمها في مدح علي بن أبي طالب ﷺ، فإنه بالغ فيها في مدح علي، وإزراء الخلفاء المتقدمين، بل فيها أبيات تدل على كفره، وإذا كان كذلك فكيف يُقبل قوله؟ ولنذكر بعض الأبيات من قصائده، ونذكر بعض ما فيها من المفاسد، فنقول: قال فيها:

حنانيك فاز العُرب منك بسؤدد	فما ماس موسى في رداءٍ من العلا
تقاصر عنه الفرس والروم والنوب	ولا آب ذكرًا بعد ذكرك أيوب(٢)

فإنه في البيت الأول: فضّل عليًا على الناس أجمعين.

وفي البيت الثاني: فضله على موسى، وأيوب ومعلوم أنه لا يبلغ درجة الأنبياء فضلًا عن أن يكون أفضل منهم. ثم إنه لم يكفه ذلك حتى وصفه بأوصاف الربوبية فقال شعرًا:

لذاتك تقديس لرمسك طهرة	تقيلت أفعال الربوبية التي

(١) من مقدمة تحقيقه لكتاب «الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد»، (ص٥٢ – ٧٥ بتصرف يسير).

(٢) قصائد السبع العلويات، (٢٦، ٢٧).

وقد قيل في عيسى نظيرك مثله لوجهك تعظيم لمجدك ترحيب
عذرت بها من شك إنك مربوب فخُسرٌ لمن عادى علاك وتتبيب[١]

فقوله في البيت الثاني: (تقيلت)؛ بمعنىٰ أشبهت، يقال: تقيل فلان أباه إذا أشبهه[٢].

وقوله في البيت الثالث: (نظيرك) بمعنى أنه: نظيره في صفة خاصة، وهي: ادعاء الربوبية فيه، وليس المراد أنه نظيره في الفضل؛ لما تقدم في البيتين من تفضيله على الناس أجمعين، وعلى الأنبياء والمرسلين، ولقوله:

عليك سلام الله يا خير من مشى ويا خير من يُغشى لدفع ملمة
وياعلة الدنيا ومن بدء خلقها له به بازلٌ عبر المهامه خرعوب[٣]
فيأمن مرعوب ويتلف قرضوب[٤] وسيتلو البدؤ في الحشر تعقيب[٥]

فجعله علة لبدوء الدنيا ولعودها يوم القيامة، وهذا لم يثبت له، ثم قال في قصيدة أخرى:

فتىٰ لم يعرِّق فيه تيم بن مرة ولا كان معزولًا غداة براءة
ولا كان في بعث ابن زيد مؤمَّرًا ولا كان يوم الغار يهفو جنانه
ولا عبد اللات الخبيثة أعصرًا ولا عن صلاة أم فيها مؤخرًا
عليه فأضحىٰ لابن زيد مؤمَّرًا حِذارًا ولا يوم العريش تسترا[٦]

---

(١) المرجع السابق، (٢٨، ٢٩).
(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (١١/ ٥٨٠) مادة (قيل).
(٣) البازل: ماكان له تسع سنين من الإبل. والمهامه: المفازة البعيدة. وخرعوب: الطويلة العظيمة من الإبل.
(٤) القرضوب: السيف.
(٥) السبع العلويات، (٢٩).
(٦) المرجع السابق، (٤٦).

ففي هذه الأبيات تصريح بمثالب أبي بكر ﷺ، وهو نص في رفض ابن أبي الحديد.

وقال في قصيدة أخرى:

علاّم أسرار الغيوب ومن له خُلق الزمان ودارت الأفلاك[١]

فقد جعله عالمًا للغيب، بل لسره، مع أن ذلك لا يكون إلا لبعض الرسل، كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾[٢] ثم قال:

ما عذر من دانت لديه ملا يتعاظم الأفعال لاهوتيها
ئكَ ألا تدين لغيره أملاك للأمر قبل وقوعه دراك[٣]

فقد وصفه بأوصاف الباري سبحانه، ثم قال:

وقد قلت للأعداء إذ جعلوا له ضدًا أيجعل كالحضيض سكاك[٤]

والسكاك أعلى الهواء[٥].

وفي هذا تعريض بأهل السنة في تقديمهم أبا بكر عليه، وإثباتٌ لرفضه، ثم قال:

حاشا لنور الحق يعدل فضله ظلم الضلال كما يرى الأفاك[٦]

ففي هذا أيضًا: رد على أهل السنة وحكم بإفكهم وكذبهم.

---

(١) المرجع السابق، (٥٢).

(٢) المرجع السابق، (٤٦).

(٣) المرجع السابق، (٥٣).

(٤) المرجع السابق، (٥٤).

(٥) القاموس المحيط؛ للفيروز أبادي (١٢١٧) مادة سكك.

(٦) السبع العلويات، (٥٥).

وقال في قصيدة أخرى:

فـافـزع إلـىٰ مـدح الـوصـي ... فـفـيـه تـطـهـيـر الـدنـس[(١)]

ففي قول (الوصي) تصريح برفضه، كما لا يخفى، كما في قوله بعد ذلك:

عـفـت رسـوم الـعـسـكـر ... الـجـمـلـي قـدمًـا فـانـدرس

وثـنـت أعـنـتـهـا إلـى حـرب ... ابـن حـرب[(٢)] فـارتـكـس

رفـع الـمـصـاحـف يـسـتـجـيـر ... مـن الـحـمـام ويـبـتـئـس

خـاف الـحـسـام الـعـنـدمـي و ... حـاذر الـرمـح الـورس

فـانـصـاع ذا عـيـن ... مـسـهـدة وقـلـب مـخـتـلـس[(٣)]

وقال في قصيدة أخرى:

هو البنا المكنون والجوهر الذي ... وذو المعجزات الواضحات أقلها

ووارث علم المصطفى وشقيقه ... تجسد من نور من القدس زاهر

الظهور على مستودعات السرائر ... أخًا ونظيرًا في العلا والأواصر[(٤)]

فقد جعله في البيت الأول: أنه مخلوق من نور الله.

وفي البيت الثالث: نظير النبي (ﷺ)، وكل ذلك يدل على غلوه في رفضه، ثم قال:

إلا إنـمـا الإسـلام لـولا حـسـامـه ... ألا إنـمـا الـتـوحـيـد لـولا عـلـومـه

---

(١) المرجع السابق، (٦٠).

(٢) يقصد معاوية ﷺ!

(٣) المرجع السابق، (٦١، ٦٢).

(٤) المرجع السابق، (٦٩، ٧٠).

ألا إنما الأقدار طوع يمينه لعفطة[١] عنز أو قلامة حافر

كعرضة ضليل ونهبة كافر فبورك من وتر مطاع وقادر[٢]

فانظر إلى هذا الغلو الذي لا يرضى الله به ولا رسوله، وهو منافٍ لما ذهب إليه الرافضة من إثبات الجُبن له، وتغلب أبي بكر وعمر عليه؛ كما لا يخفى.

ثم قال:

صفاتك أسماء وذاتك جوهر يجل عن الأعراض والأين والمتى

بريء المعالي من صفات الجواهر ويكبر عن تشبيهه بالعناصر[٣]

وفي ذلك تشبيه له في الباري، حيث نزهه عن الأعراض وعن المكان والزمان[٤]، مع أن الله تعالى: لا يشبهه شيء. قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٥].

ثم قال:

إذا طاف قوم بالمشاعر والصفا وإن ذخر الأقوام نسك عبادة

وإن صام ناس في الهواجر حسبة وأعلم أني إن أطعت غوايتي

فقبرك ركني طائفًا ومشاعري فحبك أوفى عدتي وذخائري

---

(١) العفيط: نثير الضأن، تنثر بأنوفها كما ينثر الحمار. الصحاح للجوهري (٣/ ١١٤٣) مادة عفط.

(٢) السبع السبع العلويات (٧١، ٧٢).

(٣) قصائد السبع العلويات (٧٦).

(٤) هذه الألفاظ إذا وردت في حق الله فهي ألفاظ مبتدعة لم ترد عن السلف، ومذهبهم فيها عدم إطلاقها لا نفيًا ولا إثباتًا، بل لابد من الاستفسار عند إطلاقها، فإن كان المعنى الذي قصده القائل صحيحًا موافقًا للشرع قُبل وإلا فلا. انظر: درء التعارض لابن تيمية (٢٢٩ - ٢٣٣)، ومنهاج السنة (٢/ ١٤٥)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٩٧).

(٥) سورة الشورى الآية رقم (١١).

فمدحك أسنى من صيام الهواجر   فحبك أنسي في بطون الحفاير[١]

فانظر كيف جعل زيارة قبره أعظم من الحج الذي هو أحد أركان الإسلام، مع أن زيارته لو خلت عما يستعمله الرافضة فيها من البدع والإشراك، مندوبة[٢]، فكيف يكون المندوب أعظم من الفرض الذي هو ركن من أركان الدين؟!

وجعل مدحه أسنى من الصوم الذي اختص الله به، وتولى جزاءه بنفسه.

وجعل حبه يؤنسه في قبره، وإن حصلت له الغواية، مع أنه إذا غوى لا ينفعه حبه كما هو ظاهر لمن كان له أدنىٰ معرفة في أمور الشرع، وفي جميع ذلك تصريح بغلوه في رفضه.

ثم قال:

إذا كنت للنيران في الحشر قاسمًا   أطعت الهوى والغيّ غير محاذري[٣]

وفي ذلك من الرفض القبيح الذي تقدم إبطاله.

ثم قال في قصيدة أخرى:

فيك ابن عمران الكليم وبعده   بل فيك جبريل وميكال وإسرا

بل فيك نور الله جل جلاله   عيسى يقفيه وأحمد يتبع

فيل والملأ المقدس أجمع   لذوي البصائر يستشف فيلمع[٤]

---

(١) السبع العلويات، (٧٨، ٧٩).

(٢) إذا كانت بدون شدِّ رحل، أما إذا كانت بشد الرحال فلا تجوز؛ لقوله ﷺ: «لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا -أي مسجد الرسول ﷺ-، والمسجد الأقصى». أخرجه البخاري في صحيحه (١١٨٩).

(٣) المرجع السابق، (٧٩).

(٤) المرجع السابق، (٩١، ٩٢).

فانظر إلى هذه المجازفات التي لا يمكن صدورها من مسلم، فضلًا عن أن يكون سنيًا.

وأقبح من ذلك ما قاله بعد ذلك:

هذا ضمير العالم الموجود عن ... هذي الأمانة لا يقوم بحملها
تأبىٰ الجبال الشمّ عن تقليدها ... هذا هو النور الذي عذباته
وشهاب موسى حيث أظلم ليله ... أأقول فيك سميدع كلا ولا
بل أنت في يوم القيامة حاكم ... عدم وسر وجوده المستودع
خلقاء هابطة وأطلس أرفع ... وتضج تيهاء وتشفق برقع
كانت بغرة آدم تتطلع ... رفعت له لألاؤه تتشعشع[(١)]
حاشا لمثلك أن يُقال سميدع[(٢)] ... في العالمين وشافع ومُشفَّع[(٣)]

فانظر كيف جعله بمنزلة الله في يوم القيامة، فإن الحاكم في العالمين يوم القيامة: هو الله تعالى، وهذا نهاية الغلو.

ومثل ذلك قوله:

وإليه في يوم المعاد حسابنا ... وهو الملاذ لنا غدًا والمفزع[(٤)]

ثم قال:

هذا اعتقادي قد كشفت غطاءه ... سيضر معتقدًا له أو ينفع[(٥)]

وإذا تبين أن هذه عقيدته، فكيف يُقبل قوله في حق أهل السنة؟!.

---

(١) المرجع السابق، (٩٦، ٩٧).
(٢) السميدع: السيد الموطأ الأكناف.
(٣) المرجع السابق، (٩٩، ١٠٠).
(٤) المرجع السابق، (١٠٢).
(٥) المرجع السابق.

وفي قصائده أبيات كثيرة نحو ذلك، فإنما ذكرنا بعضًا منها؛ ليتبين أن الرجل رافضي كما بين أمره في هذه القصائد، وفي شرح نهج البلاغة بين أمره أنه معتزلي، وكلاهما أعداؤنا؛ فتبين أن عد المؤلف له من أهل السنة باطل، فلا ينتهض كلامه حجة علينا». انتهى كلام الشيخ السويدي رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

قلتُ: وقال الشيخ محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المسك الأذفر»[٢] - حاكيًا مناظرته مع أحد علماء الشيعة -: «وإنِّي كنت أعجب من الشيخ يوسف الأوالي من علماء الإمامية حيث رد على ابن أبي الحديد وجعله من أهل السنة، وما كنت أظن أن الشيعة يقولون بمقالته؛ حتى سمعت هذا الكلام في هذا اليوم، وهو عندي من الغرابة بمكان.

فقال: إن المعتزلة عندنا من أهل السنة، ومرادنا بأهل السنة القائلون بخلافة الخلفاء الثلاثة، وعبدالحميد بن أبي الحديد شارح «نهج البلاغة» قائل بذلك، وقد برهن على صحة خلافتهم في شرحه بما لا مزيد عليه، ولذلك رد عليه الأوالي.

فقلت: هذا اصطلاح لكم لا يُعتد به، فإنه خلاف الحقيقة، كما لو اصطلح أحد أن يسمي الحديد ذهبًا، ومثل ذلك رمز لا اصطلاح؛ كما اصطلح علماء الصناعة على أمور لا يعرفها غيرهم، هي في الحقيقة رموز. وابن أبي الحديد معتزلي ومن غلاة الشيعة، كما يدل عليه شعره في قصائده السبع العلويات - ثم أورد الألوسي النماذج التي ذكرها السويدي من شعر ابن أبي الحديد، ثم قال -: فكيف يُقال إنه من أهل السنة، أوالمعتزلة من أهل السنة! ما أظن من يقول بذلك إلاَّ جاهل بمقالات النِحل.

---

(١) «الصارم الحديد..»، (٢/ ٤٦٣ - ٤٧٠).

(٢) (ص٢٧٨ - ٢٨٣).

فقال: ابن أبي الحديد شاعر، والشاعر إذا قال شعرًا لا يُعوَّل عليه، ففي التنزيل: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۝٢٢٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾.

فقلت: ليس شعرُه فقط ناطقًا بذلك، بل إن تصانيفه صرَّحت بأعظم مما في شعره، هذا شرحه «على نهج البلاغة» فيه من الغلو بالأمير ما ليس عليه مزيد، وكذلك غيره من مؤلفاته، وهو وإن كان يتلوَّن تلوُّن الحرباء من غلاة الشيعة؛ كما لا يخفى على من سبر كلامه بمسبار الإنصاف، نعم إنه كان قائلًا بخلافة الخلفاء الثلاثة كما يُفهم من كثير من عباراته، وذلك غير كافٍ في كونه من أهل السُّنَّة، لاسيما وقد طعن في كثير من الصحابة الكرام؛ كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وطلحة، والزبير، وعائشة أمّ المؤمنين، وأضرابهم ممن خاض الفتنة، مع أنهم عند أهل السنة كلهم من العدول الأخيار، والصديقين الأبرار، فكيف يكون مع ذلك من أهل السنة؟».

والحاصل؛ أن ابن أبي الحديد: «معتزلي» يقول بتفضيل علي على الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين، مع غلو فيه، ومصانعة لرافضة عصره.

❑ **فائدة:**

مع هذه التنازلات والتسامح في أمر العقيدة من ابن أبي الحديد، فإنه لم ينل وُدّ الرافضة، ولن يرضوا عنه، وإن كفَّر كثيرًا من الصحابة، وغلا في حب علي، ما لم يتبرأ تبرؤًا تامًا من الخلفاء الراشدين الثلاثة من قبله؛ لأنه: لا ولاء عندهم لعلي إلا بالبراءة منهم، فلهذا عدوه من أهل السنة - ظلمًا وزورًا-، وانبرى بعض علمائهم بالرد عليه في مؤلفات مستقلة، يدل على

شناعة بعضها مضمون عنوانه، إذ ألَّف الرافضي يوسف الأوالي -كما سبق- كتابًا أسماه «سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد»، وردَّ عليه أيضًا علي البحراني في كتابه «منار الهدى».

ولذا قال شيخهم عبدالزهراء (!) الحسيني(١): «يُعد ابن أبي الحديد، من خصوم الشيعة، وأشد مناوئيهم رغم ما يظهر من حبه لعلي ﷺ، وإظهار تفضيله.

ورأيت بخط كاشف الغطاء على ظهر المجلد الأول من الشرح من الطبعة ذات المجلدين المطبوعة على الحجر في إيران، الموجودة في مكتبته العامة الشهيرة في النجف الأشرف ما معناه: «نعم المؤلف لولا عناد المؤلف»، فتأمل هذه العبارة من هذا المُطلع المتتبع لتعرف أن هؤلاء الذين نسبوا ابن أبي الحديد إلى التشيع علىٰ جانب من الخطأ عظيم.

وسمعت كاظم الحسين الخطيب ينقل عن الشيخ محمد طه نجف قدس سره أنه قال: «لو أوقف خصوم أمير المؤمنين ﷺ بين يدي الله ما استطاعوا أن يعتذروا عن أنفسهم كما اعتذر عنهم ابن أبي الحديد»!

لذلك كثر الرد عليه من أعلام الإمامية، وإليك أسماء بعض الكتب المفردة في الرد عليه مضافًا إلى من تعرضوا لرده حسب ما تقتضيه المقامات من أبواب كتبهم:

أ - الروح في نقض ما أبرمه ابن أبي الحديد، لجمال الدين أبي الفضائل أحمد بن موسى بن جعفر (شقيق السيد علي بن طاووس) وكان من فقهاء أهل البيت، له أكثر من ثمانين مصنفًا منها: (نقض الرسالة العثمانية) و(الملاذ في

---

(١) في كتابه «مصادر نهج البلاغة وأسانيده»؛ (ص٢١٧ وما بعدها) - بتصرف يسير.

الفقه) و(العدة في أصول الفقه) و(شواهد القرآن) و(عين العبرة في غبن العترة)، توفي في الحلة سنة ٦٨٣ - ٦٧٧، ومرقده في الحلة ظاهر معروف.

ب- سلاسل الحديد وتقييد أهل التقليد:

لهاشم بن سليمان البحراني التوبلي المتوفى (١١٠٧) انتخبه من شرح ابن أبي الحديد ورد عليه، ذُكر في (لؤلؤة البحرين) ص٥٤، وفي (أنوار البدرين) ص١٣٨، وفي (الذريعة) ج٢١ ص ٢١٠، وقد سمى هذا الكتاب باسم رسالة للسيد ماجد البحراني المتوفى ٢١ شهر رمضان (١٠٢٨) اسمها (سلاسل الحديد في تقييد أهل التقليد)، والظاهر من اسم هذه الأخيرة أن موضوعها في الانتصار للأخباريين.

ج- سلاسل الحديد في الرد على ابن أبي الحديد:

للشيخ يوسف الكوفي الأوالي ذكره أبو الثناء الآلوسي في «الفيض الوارد في مرثية خالد» ص٣٠، وأظن أنه الآتي، ولكن الشيخ يوسف البحراني لا يُعرف بالكوفي.

د- سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد:

للشيخ يوسف البحراني صاحب (الحدائق الناضرة) المتوفى سنة (١١٨٦هـ) وصفه مؤلفه في آخر (لؤلؤة البحرين) بقوله: (ذكرت في أوله مقدمة شافية في الإمامة تصلح أن تكون كتابًا مستقلًا، ثم نقلت من كلامه في الشرح المذكور ما يتعلق بالإمامة وأحوال الخلفاء وما يناسب ذلك ويدخل تحته، وبينت ما فيه من الخلل والمفاسد الظاهرة لكل طالب وقاصد، خرج منه مجلد، ومن المجلد الثاني ما يقرب من الثلث وعاق الاشتغال بكتاب «الحدائق» عن إتمامه). اهـ

وقال الشيخ آغا بزرك: «رأيته في كتب السيد خليفة، واشتراه الميرزا محمد الطهراني لمكتبته (مكتبة الطهراني بسامراء) وقد أوقفت بعد وفاته»[١].

هـ- الرد علىٰ ابن أبي الحديد:

للشيخ علي بن الشيخ حسن البلادي البحراني المتوفى عام (١٣٤٠هـ) صاحب كتاب (أنوار البدرين)، ذكره في (الأنوار) ص٣٧٢ قال: (لنا حواش كثيرة على شرح ابن أبي الحديد للنهج المرتضوي ورد عليه).

وقد لخص شرح ابن أبي الحديد فخر الدين عبدالله المؤيد بالله، وأسماه «العقد النضيد المستخرج من شرح ابن أبي الحديد»، توجد منه نسخة مؤرخة بسنة (١٠٨٠هـ)، كما اختصره السلطان محمود الطبسي، وانتخب منه الشيخ محمد بن قنبر علي الكاظمي كتابًا سماه «التقاط الدرر المنتخب» فرغ منه سنة (١٢٨٣هـ)، قال شيخنا الطهراني: والنسخة بخطه في خزانة كتب سيدنا الحسن صدرالدين الكاظمي اهـ.

ونقله إلى الفارسية المولى شمس بن محمد بن مراد سنة (١٠١٣هـ)، كما ترجمه بالفارسية الحاج نصرالله بن فتح الله الدزفولي، وزاد عليه.

و- النقد السديد لشرح الخطبة الشقشقية لابن أبي الحديد:

للشيخ محسن كريم نزيل (الخضر)، اقتصر فيه على رد بعض أقوال ابن أبي الحديد في شرح الشقشقية، وقد طبع الجزء الأول منه في النجف في سنة (١٣٨٣هـ) وهو عازم على إخراج الجزء الثاني.

ورأيت عند الشيخ طالب حيدر كراريس قرأ علينا منها فصولًا جيدة يرد فيها على ابن أبي الحديد في اعتذاره عن خصوم أمير المؤمنين رضي الله عنه».

---

(١) الذريعة ١٢/ ٢١٠.

❑ انحرافات ابن أبي الحديد في «شرحه»:

نظرًا لاعتزالية ابن أبي الحديد، وميله للشيعة؛ فإنه قد تابع الفريقين في انحرافاتهما، مما انطبع على شرحه - خاصة في باب الصحابة ﷺ -[١]، ولو بالإشارة دون التوسع. فمن ذلك - إضافة إلى ماذُكر سابقًا من نقد له -:

١- تصريحه بمذهبه البدعي «الاعتزالي» في مقدمة شرحه[٢]، وفي ثناياه[٣]. ومعلومٌ مخالفة أصول هذا المذهب لماكان عليه صحابة رسول الله ﷺ، والسلف الصالح[٤].

٢- قوله في شرح «وكمال توحيده الإخلاص له»: «المراد بالإخلاص له هاهنا هو نفي الجسمية والعَرَضية ولوازمهما عنه.. إلخ» الكلاميات التي استقاها من شيوخه المعتزلة[٥].

٣- قوله: «وأما قوله: وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه. فهو تصريحٌ بالتوحيد الذي تذهب إليه المعتزلة..»[٦].

---

(١) ولذا قال عنه محب الدين الخطيب ﷺ: «عاش عدوًا لأصحاب رسول الله ﷺ؛ بما شحن به شرحه الخبيث لكتاب نهج البلاغة من الأكاذيب التي شوهت تاريخ الإسلام». «الخطوط العريضة»، (ص٣٢).
وقال الأستاذ محمد بن صقر الدوسري: «من الغريب حقًا أن يسعى ابن أبي الحديد إلى جمع كل ما قيل من مساوئ؛ ليُلصقها بنفر من خيرة الصحابة...». «منهج المعتزلة في كتابة التاريخ»، (ص٢٣٧).

(٢) (١/ ٢٩).

(٣) انظر على سبيل المثال: (٢/ ١٧٦) و(٥/ ٨٨٥).

(٤) تُنظر لبيان هذا، والرد عليه: رسالة «المعتزلة وأصولهم الخمسة»؛ للدكتور عواد المعتق، ورسالة «الجهمية والمعتزلة»؛ للدكتور ناصر العقل.

(٥) شرح نهج البلاغة، (١/ ٧٩).

(٦) المرجع السابق.

٤- نفيه لصفة العلو؛ متابعة لمذهبه الاعتزالي[١].

٥- قوله في شرح «التوحيد أن لا تتوهمه، والعدل أن لا تتهمه»: «هذان الركنان هما ركنا علم الكلام، وهما شعار أصحابنا المعتزلة»، ثم كذب - تبعًا لكذب صاحب النهج -: «وجملة الأمر؛ أن مذهب أصحابنا في العدل والتوحيد مأخوذٌ عن أمير المؤمنين»[٢]!

٦- غلوه في علي ﷺ، بقوله فيه: «والحاصل؛ أنا لم نجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله إلا رتبة النبوة..»[٣]!

٧- قوله القبيح: «وأما أصحاب الجمل؛ فهم عند أصحابنا هالكون كلهم، ماعدا عائشة وطلحة والزبير؛ فإنهم تابوا، ولولا التوبة لحُكم لهم بالنار...»[٤]!

٨- طعنه في الصحابي الجليل: المغيرة بن شعبة ﷺ، بقوله[٥]: «أصحابنا غير متفقين على السكوت على المغيرة، بل أكثر البغداديين يفسِّقونه، ويقولون فيه ما يقال في الفاسق.. وكان إسلام المغيرة من غير اعتقاد صحيح»!

٩- طعنه في من اختلف مع علي من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وكذبه عليه بقوله[٦]: «فأما براءته ﷺ من المغيرة وعمرو بن العاص ومعاوية، فهو عندنا معلوم جارٍ مجرى الأخبار المتواترة، فلذلك لا يتولاهم

(١) المرجع السابق، (٤/ ١١٢، ١١٣).
(٢) المرجع السابق، (٥/ ٨٨٥، ٨٨٦).
(٣) المرجع السابق، (٥/ ٨٨٢).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٣٠).
(٥) شرح نهج البلاغة، (٥/ ٧٤٦).
(٦) المرجع السابق، (٥/ ٧٦٤).

أصحابنا، ولا يُثنون عليهم، وهم عند المعتزلة في مقامٍ غير محمود».

١٠- تماديه في طعن معاوية رضي الله عنه في مواضع متعددة من شرحه؛ منها: قوله - شارحًا عبارة «نهج البلاغة» -: «أما إنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، مُنْدَحِقُ البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه»، قال - أخزاه الله وكاذب هذا الخبر -[(١)]: «وكثير من الناس يذهب إلى أنه عليه السلام عَنَى زيادًا، وكثير منهم يقول: إنه عنَى الحجاج، وقال قوم: إنه عَنَى المغيرة بن شعبة. والأشبه عندي أنه عَنَى معاوية.. إلخ ماقال»! وقوله[(٢)]: «ومعاوية مطعون في دينه عند شيوخنا، يُرمى بالزندقة»!، وقوله[(٣)]: «وقد طعن كثيرٌ من أصحابنا في دين معاوية، ولم يقتصروا على تفسيقه، وقالوا عنه: إنه كان مُلحدًا لايعتقد النبوة»!

١١- افتراؤه على جرير بن عبدالله البَجلي و عبدالله بن الزبير رضي الله عنهم أنهم يُبغضون عليًا رضي الله عنه! قال: «وكان الأشعث بن قيس الكندي، وجرير بن عبدالله البَجلي يُبغضانه، وهدم علي عليه السلام دار جرير»[(٤)]!، وقال[(٥)]: «وكان عبدالله بن الزبير يُبْغض عليًا عليه السلام، وينتقصه وينال من عِرْضه».

١٢- طعنه في أبي هريرة وغيره رضي الله عنهم، بقوله[(٦)]: «وذكر شيخُنا أبو جعفر[(٧)]

(١) المرجع السابق، (١/ ٧٧٦).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٧٣).
(٣) المرجع السابق، (٢/ ١٧٦). وانظر أيضًا: (٣/ ٥٢٨).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٧٩٠).
(٥) المرجع السابق، (١/ ٧٨١).
(٦) المرجع السابق، (١/ ٧٨٢).
(٧) هو جعفر محمد بن عبدالله الإسكافي، من متكلمي المعتزلة وأحد أئمتهم؛ وإليه تنسب الطائفة الإسكافية منهم، وهو بغدادي، أصله من سمرقند، توفي سنة ٢٤٠ .

الإسكافي- وكان من المتحققين بموالاة علي ﷺ، والمبالغين في تفضيله، وإن كان القول بالتفضيل عامًّا شائعًا في البغداديين من أصحابنا كافة، إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولًا، وأخلصهم فيه اعتقادًا - أن معاوية وضع قومًا من الصحابة وقومًا من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي ﷺ، تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعلًا يُرغِّبُ في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير»!! وقال[١]: «قال أبو جعفر: وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضيّ الرواية».

قلتُ: عجبًا لك عندما وافقت شيخك، وصدّقت أكاذيبه، وأنت قد تبينت بعضها؟ كما في قولك - نقلًا عنه -[٢]: «وأما مروان ابنه فأخبث عقيدة، وأعظم إلحادًا وكفرًا، وهو الذي خطب يوم وصل إليه رأس الحين ﷺ إلى المدينة، وهو يومئذٍ أميرها وقد حمل الرأس على يديه، فقال:

يا حبذا بردُك في اليدين ... وحُمرةٌ تجري على الخدّين

كأنما بتّ بمَحْشَدينِ

ثم رمى بالرأس نحو قبر النبي، وقال: يا محمد، يوم بيوم بدر. وهذا القول مشتق من الشعر الذي تمثل به يزيد بن معاوية وهو شعر ابن الزِّبَعْرَى يوم وصل الرأس إليه والخبر مشهور.

قلت: هكذا قال شيخنا أبو جعفر، والصحيح أن مروان لم يكن أمير المدينة يومئذٍ، بل كان أميرها عمرو بن سعيد بن العاص، ولم يُحمل إليه الرأس»!

(١) المرجع السابق، (١/ ٧٨٥).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٧٨٨).

١٣- طعنه في عمرو بن العاص ﷺ، بقوله[١] - نقلًا عن شيخه -: «ومازال عمرو بن العاص مُلحدًا، وما تردد قط في الإلحاد والزندقة»! وقوله[٢]: «فإن قلتَ: فما الذي يقوله أصحابك المعتزلة في عمرو بن العاص؟ قلت: إنهم يحكمون على كل من شهد صفين، بما يُحكم به على الباغي الخارج على الإمام العادل، ومذهبهم في صاحب الكبيرة إذا لم يتب معلوم[٣]. ثم بين أن توبته ﷺ لا تنفعه!

قلتُ: هذه أبرز المؤاخذات على شرح ابن أبي الحديد - باختصار -، وهي تعود - كما ترى - إلى سوء مذهبه «الاعتزالي - الشيعي»، الذي أوقعه وأركسه فيها[٤].

❊ ❊ ❊

---

(١) المرجع السابق، (١/ ٣٢١).
(٢) المرجع السابق، (٢/ ٤٨٤، ٤٨٥).
(٣) أي أنه مخلدٌ في النار!
(٤) ومن حكمة الله أن هذا المذهب البدعي لا منتهى لبدعته؛ لأنه يُحَكم «العقل» في ثوابت الدين، مما يجعل أصحابه يتخالفون، ولا يقفون عند حد معين؛ بسبب تفاوت عقولهم. ولهذا نجد أن ابن أبي الحديد قد استاء من صاحبه المعتزلي الآخر «النظّام»؛ عندما تجاوز الحد - في نظر ابن أبي الحديد وعقله! - إلى الطعن في علي ﷺ نفسه!؛ كما في شرحه (٢/ ٣٤٨ وما بعدها).
فحُق لنا أن نقول لابن أبي الحديد:

لا تجزعن من سيرة أنتَ سرتها ... فأول راضٍ سُنةً من يسيرها

ولو سلكتَ وصاحبك السنة لما أسأتَ أو استأت.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

